الموسم الثاني
للانصات المركزي

بافل جلال طالباني: حماية الأمن والاستقرار في اقليم كردستان اولويتنا

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الخميس
2022/04/28
No. : 7650

"ما لا يفهمه أردوغان"

بين الحرب و التسوية السياسية للقضية الكردية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بافل جلال طالباني: حماية الأمن والاستقرار في اقليم كردستان اولويتنا
- السليمانية تحتضن ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني
- خبير : مخططات مشارك في الحكومة لتقليل ايرادات السليمانية المالية
- مقررات جلسة مجلس وزراء اقليم كردستان
- صحيفة: الجيش التركي يعتزم التقدم 60 كم بمساعدة الحزب الديمقراطي
- الحلبوسي في طهران لبحث العلاقفات الثنائية وملف تشكيل الحكومة
- مشاورات لاجتياز الانسداد ..تقاطعات سياسية وعناد مستمر

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- د. إحسان الشمري: الانسداد السياسي: صراع الإرادات التقليدية في العراق
- د. جواد الهنداوي: تركيا.. انتهاك لسيادة العراق وانفتاح وتنازل تجاه دول المنطقة
- هدى رزق: هل العراق ملعب لنفوذ تركيا؟
- التوغل التركي خرق للسيادة واهانة للشعب العراقي

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- دوران كالكان: هذا هو الوجه الحقيقي للحزب الديمقراطي الكردستاني
- ساطع راجي: ما لا يفهمه أردوغان
- إدانات دولية لتركيا بعد الحكم على كافالا

المـرصد الايراني

- بلينكن: التوصل لاتفاق مع إيران «أفضل سبيل»
- محمد صالح صدقيان: السعودية وإيران.. خيارات المواجهة والتقارب

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- فرانسيس فوكوياما: ربما نواجه نهاية "نهاية التاريخ"
- عبد المنعم سعيد: الحـــرب بوسائـــل أخـــرى!
- يانس فاروفاكيس: فوز ماكرون ليس هزيمة للشعبوية
- محمد المحمود: بدائية الموقف العنصري
- طارق الشامي: "أقوى من الدول"... إلى أين يتجه إيلون ماسك بـ "تويتر"؟

العدد:7650-28-04-2022

باڤل جلال طالباني:

حماية الأمن والاستقرار في اقليم كردستان اولويتنا

أكد باڤل جلال طالباني أن قوات بيشمركة كردستان وجميع القوات الامنية، هي المدافع الحقيقي عن حياة وممتلكات المواطنين.

وزار باڤل جلال طالباني، يوم الثلاثاء، قيادة قوات الـ ٧٠ للبيشمركة وذلك للاطلاع عن كثب على آخر المستجدات والتطورات.

وخلال اجتماع، حضره شالاو كوسرت رسول وشورش اسماعيل وزير البيشمركة وجلال شيخ ناجي مسؤول وكالة الحماية والاستخبارات- الاستخبارات في اقليم كردستان، تم بحث تطوير وتسليح قوات بيشمركة كردستان وتحركات فلول تنظيم داعش الارهابي.

وقد شدد باڤل جلال طالباني على أهمية تطوير القدرات البشرية والعسكرية، حيث قال: نواصل الجهود لبناء قوة متينة وعصرية، حيث إن التدريب المكثف والمستمر للقوات وتأمين مستلزماتها، هي الركيزة الأساسية لأي جيش، لذا نهدف الى تجهيز وتسليح قوات البيشمركه بأفضل صورة.

وتحدث باڤل جلال طالباني عن اهمية القدرات الاستخبارية قائلا: يجب تنفيذ العمليات العسكرية وفق أسس معلوماتية دقيقة، والتعاون والتنسيق بين القوات الامنية، بحيث تكون حماية الأمن والاستقرار في اقليم كردستان فوق جميع المصالح.

كما بحث الاجتماع، تحركات داعش الاخيرة، فيما كلف باڤل جلال طالباني القيادات العسكرية، الوقوف بحزم

امام التحركات والخطط التي تشكل خطرا على اقليم كردستان، واصفا العمل المشترك والتنسيق بين قوات بيشمركة كردستان والجيش العراقي، بالمهم.

وأكد بافل جلال طالباني أن قوات بيشمركة كردستان وجميع القوات الامنية، هي المدافع الحقيقي عن حياة وممتلكات المواطنين، لذا لن نسمح لأي شخص، ان تكون له قوة خاصة به، وسنقف ضد ذلك بجميع السبل.

و يتفقد قوات الكوماندو

هذا وتفقد بافل جلال طالباني، قوات الكوماندو للاطلاع عن كثب على آلية التدريبات وتطوير القوات بجميع المجالات.

وخلال الزيارة، أعرب بافل جلال طالباني عن تقديره لقيادات وضباط وبيشمركة قوات الكوماندو، مشيدا بتدريباتها المكثفة واستعداداتها كقوة مهمة ومؤثرة في اقليم كردستان لخدمة الوطن.

ضرورة خدمة المواطنين وتلبية مطاليبهم

من جهة أخرى عقد بافل جلال طالباني، في دباشان، اجتماعين منفصلين مع كل من مقداد شيخ بهاء الدين مسؤول مركز تنظيمات كرميان، وآسوس علي مسؤول مركز تنظيمات شارزور.

وخلال الاجتماعين، قدم بافل جلال طالباني التهنئة لهما بمناسبة مباشرتهما مهامهما كمسؤولين لمركزي تنظيمات كرميان وشارزور، كما تم تقديم تقرير يخص متابعة عمل وتنظيم المؤسسات الحزبية والخدمية في تلك المناطق.

واكد بافل جلال طالباني ان منطقتي كرميان وشارزور منطقتان مهمتان جداً، وان التاريخ النضالي وتضحيات ابناء المنطقتين تضع على عاتقنا مسؤولية ان نبذل كل الجهود لخدمة المواطنين المناضلين في شارزور وكرميان، لاننا نعتبر تلك المنطقتين المحرك الرئيسي للثورة والقلاع الداعمة للاتحاد الوطني الكردستاني.

وحول المهام الجديدة ومسؤوليات مراكز التنظيمات ومؤسسات الاتحاد الوطني، قال بافل جلال طابلاني: ان مؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني تعبر عن سياسة الاتحاد الوطني في مناطقها، لذا مهمة المكاتب والمراكز واللجان التنظيمية فتح ابوابها امام المواطنين وان يعملوا على خدمتهم. ويجب الا يكون هناك اي مانع بين مسؤولي الاتحاد الوطني وجماهير الشعب، لان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب الجماهير ويجب ان يعمل على تلبية متطلباتهم وخدمتهم دائماً.

واوعز بافل جلال طالباني لمسؤولي مركزي التنظيمات في كرميان وشارزور بخدمة المواطنين واذا كانت هناك اية ملاحظات في السابق تجاه الاتحاد الوطني الكردستاني، فيجب تحويلها الى اسس لمراجعة الذات وخدمة المواطنين، مؤكدا دعمه الكامل لانجاح مهامهما.

ملتقى الاتحاد الوطني في السليمانية

تنطلق يوم الخميس ٢٠٢٢/٤/٢٨، فعاليات ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية، بمشاركة مكاتب ومراكز ومؤسسات الاتحاد الوطني الكردستاني في المحافظة.

والملتقى نداء حزبي ووطني لبحث واقع الاتحاد الوطني الحالي وهويته، لتجديد الخطابين السياسي والاجتماعي وتنميتهما، كي يكون مستعدا لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه برؤى جديدة وخدمة جماهير شعب وأرض كردستان بشكل أفضل، ولضمان غد افضل وكردستان عامرة للجميع، دون تمييز.

ويهدف ملتقى الاتحاد الوطني في هذا الصدد بحث العديد من المحاور ذات الاهمية لحاضر الحزب ومستقبله ومشاكل ومستجدات مجتمعنا، وتجربة شعبنا السياسية، لان تطورات ومتغيرات المجتمع والعصر على مستوى كردستان والخارج تستدعي هذه الجهود والمساعي، نحتاج الى خلق رؤى ومبادرات اتحادية في كل القطاعات.

يشار الى ان ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني الشامل، سينطلق في بداية شهر آيار المقبل بعد انتهاء استعدادات الملتقى وتحضيراته في اربيل ودهوك، وكركوك، وحلبجة الشهيدة، وكرميان ورانية وبغداد.

الملتقى يجب أن يمثل إستجابة لمطالب المواطنين

هذا وقد عقد المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية الثلاثاء، إجتماعا بإشراف شاناز ابراهيم أحمد مسؤولة مركز تنظيمات السليمانية، على قاعة السيدة (هيرو) في مقر المركز، حضره عدد من مسؤولي وممثلي

المكاتب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني.

في مستهل الاجتماع، قدمت شاناز إبراهيم أحمد، احاطة حول الوضع السياسي والاقتصادي في إقليم كردستان والعراق والمنطقة، فيما قدمت بعد ذلك ملخصا للخطوات المتخذة لعقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، مؤكدة ان الملتقى يجب أن يمثل استجابة لمشاكل المواطنين ومطالبهم وما يشغلهم، وان يضع الحلول لمشاكل الاتحاد الوطني.

وجرى خلال الاجتماع، بحث أوضاع الحزب الداخلية والاحداث والتطورات الراهنة، في ضوء المتغيرات الاخيرة على المشهد السياسي في العراق وكردستان.

أوضاع المواطنين في الاقليم، ولاسيما في حدود محافظة السليمانية، مثلت محورا آخر للاجتماع، اذ جرى التأكيد على ضرورة ايلاء المزيد من الاهتمام لتنفيذ مطالب المواطنين وبذل جهود حثيثة لتقديم خدمات أفضل.

وقدم عدد من الحضور مقترحاتهم ووجهات نظرهم، ازاء اهمية وضرورة عقد ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية بنجاح وان يكون خارطة طريق لعمل الاتحاد الوطني الكردستاني وكوادره في شتى المجالات، بشكل يتم فيه تطوير الرؤية الجديدة ومبادرة الاتحاد الوطني الكردستاني لتقديم افضل الخدمات للمواطنين، وتم التأكيد على ضرورة إيجاد أنجع الحلول للمشاكل والأزمات عن طريق التشاور والتباحث.

الاصلاح أساسا للتجديد وتعزيز الوحدة داخل الاتحاد الوطني

هذا وقد وجه بافل جلال طالباني، الخميس ٢٠٢٢/٢/٢٤، رسالة دعم الى ملتقى الاتحاد الوطني الكردستاني، هذا نصها:

ان الاتحاد الوطني الكردستاني حزب اصيل، صاحب هدف، متجدد، يناضل من اجل الحقوق القومية والوطنية ويعمل من اجل المبادئ الأساسية لحقوق الانسان، السلام، الديمقراطية، وحق تقرير المصير.

وفي خضم التغييرات الجذرية هذه، والتي هي عودة الى السياسة الحكيمة لفقيد الامة الرئيس مام جلال، نجعل من الاصلاح اساساً للتجديد وتعزيز الوحدة داخل الاتحاد الوطني، سننشط المؤسسات ونجعلها أكثر فاعلية لكي تنجز مهامها بتفان وتعمل بإخلاص أكبر.

سنجعل من ستراتيجية سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتنظيمية بعيدة المدى، والتي من شأنها أن تخدم البيئة السياسية والحكم في العراق، منطلقا لأعمالنا.

سيكون الشباب المتحمس والنساء الفاعلات القوة الشامخة لهذا الحزب المتجدد، وقادة هذا النضال المقدس.

البيشمركة القدامى، السجناء السياسيون، ومعوقوا الخنادق والمناضلون، هم ثروة كبيرة للاتحاد الوطني الكردستاني، وسنجعل من تجاربهم قدوة لانجاز مهامنا.

ان شموخ وسؤدد شعب كردستان هو هدف تاريخي ودائم لهذا الحزب المناضل، ولهذا لن تتمكن اي قوة من ايقافنا لتحقيق هذا الهدف.

ملتقى الإتحاد الوطني... لماذا؟

وتحت هذا العنوان كتب قوباد طالباني المشرف على سكرتارية مام جلال مقالا خطابيا يوم الخميس ٢٠٢٢/٢/٢٤ جاء فيه :

في عام ١٩٧٥ حين بدأ الرئيس مام جلال ورفاقه مرحلة جديدة من نضال الكردايتي وأسسوا الاتحاد الوطني

الكردستاني، قاموا بصياغة الخطوط العامة لأفكار الاتحاد وبشكل واضح.

وفي ذلك الحين كان هناك حوار مكثف بين الرفاق في الهيئة التأسيسية كي يتوصل الاتحاد الوطني الى إستراتيجية تقدمية وديمقراطية وكردية في سبيل خدمة شعب كردستان ومواجهة ظلم السلطات العراقية وجرائمها وبما يمكنه من ان ينقل شعب كردستان من مرحلة اليأس الى عصر جديد من النضال وبهذه الآمال أوقد شعلة الأمل في ظلام ليالي اليأس.

الرئيس مام جلال وفي بيان (الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا؟) جمع الآمال والتطلعات والأسئلة والأجوبة وجعلها دليلاً للاتحاديين، وبات البيان في جيب البيشمركة واعضاء الاتحاد الوطني حيث حدد ايضاً هويّة الإتحاد الوطني ومهامه النضالية.

واضح بانه في كل مرحلة سياسية هناك اسئلة جديدة تلوح في الأفق والأجوبة الاتحادية يجب ان تكون على مستوى المهام والظروف الجديدة، والمرحلة الجديدة لمجتمع كردستان تتطلب اسئلة وأجوبة جديدة.

في جميع محطات إنتخابات اقليم كردستان والعراق والمناسبات الجماهيرية الاخرى فإن رفاق وكوادر ومخلصي الاتحاد الوطني يعرضون علينا هذه الاسئلة: ؛ماذا لدى الاتحاد الوطني لمستقبل كردستان؟ وما هي خططه ورؤاه لمختلف القضايا؟

نعم ان الاتحاد الوطني يمتلك تاريخا مشرقا ومكتسبات واضحة وقافلة طويلة من الشهداء ونضالا في جميع المجالات الفكرية والسياسية لنصرة القضية المشروعة لشعبنا، وقدم الاتحاد لكردستان قائدا كبيرا مثل مام جلال وكان مبادرا في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، لكن لا تزال هناك الكثير من الاسئلة تحتاج الى أجوبة فيما يتعلق بما يمتلكه الاتحاد الوطني من أجل المستقبل و الاجيال القادمة؟

وفي الوقت ذاته ماهي المشكلات التي تواجه الاتحاد الوطني في الواقع؟

وكيف يمكنه تجديد نفسه على جميع المستويات؟

ويسأل الاتحاديون ومن حقهم، كيف وبماذا يمكن نصرة مشروع الاتحاد الوطني واستراتيجياته لـ(السلام وحقوق الانسان وحق تقرير المصير)؟

إن الاسئلة التي توجه لنا ونحن نناقشها داخل الاتحاد الوطني هي اسئلة مشروعة، والاتحاديون يسألون أنفسهم هذه الاسئلة ويبحثون عن الاجابات التي تحقق الاستمرار على طريق النضال الممتد من ٤ عقود وفي الوقت نفسه تحدد آفاقا واضحة لمستقبل شعبنا. ومن أجل ذلك نحتاج الى حوارات مكثفة لنفكر معا باستراتيجية غنية وفاعلة لتوضيح غاية وهوية الاتحاد الوطني السياسية والاجتماعية بشكل افضل للجميع.

بكل إعتزاز وفخر فإن رفاقي في المكتب السياسي والمجلس القيادي كلفوني بمهمة تنظيم ملتقى الاتحاد الوطني لتحديد سياسات ورؤى الاتحاد الوطني في هذه المرحلة الجديدة في جميع المجالات وانا ادعو رفاقي جميعاً ان نتعاون معاً لنقوم معا بتنفيذ هذه المهمة الحزبية.

(ملتقى الاتحاد) الذي نهدف وبحماس الى انجاحه على أعلى المستويات سيكون ملتقى للاتحاديين، للتجديد والاصلاح وتقوية كيان الاتحاد الوطني على جميع المستويات.

أيها الرفاق، نعم، كان المؤتمر الرابع تحت مسمى مؤتمر التجديد وتم اجراء بعض التجديد والتغيير في التشكيلات والشخصيات، لكن مع الأسف ولعدة أسباب لم يصبح المؤتمر الرابع عاملاً لإجراء تجديد جوهري وحقيقي في فكرنا ورؤانا السياسية لمستقبل الاتحاد الوطني وبلدنا، لذلك من الضروري ان تكون المهمة الرئيسية لهذا الملتقى هي التجديد الجوهري والحقيقي والاهتمام بهذه المهمة، وهي بقدر كونها مهمة حزبية فهي وطنية وأخلاقية أيضا، لان وجود اتحاد وطني قوي هو ضمانة لحماية الحريات وتحقيق مطالب الشعب وهذا مؤشر على الوفاء والتقدير لنضال

الشهداء ولمن قدموا التضحيات وبذلوا الجهد في تاريخ نضال الاتحاد الوطني والكردايتي.

هذا الملتقى هو نداء وطني لبحث الواقع الراهن للاتحاد الوطني وهويته وتجديد الخطاب السياسي والاجتماعي ليكون قادرا على اداء المهام التي تقع على عاتقه برؤية جديدة والعمل بشكل افضل لخدمة شعب كردستان وارضه وذلك من أجل غد افضل وكردستان عامرة للجميع دون تمييز.

وفي هذا الاطار فإن (ملتقى الإتحاد) يريد بحث عدد من المسائل الحزبية المهمة في حاضر ومستقبل حزبنا، وبحث مستلزمات مجتمعنا ومشكلاته، والتجربة السياسية لشعبنا، لان المستجدات والمتغيرات في المجتمع والعصر على مستوى كردستان وما حولها تتطلب مزيدا من الجهود، فنحن بحاجة الى رؤية جديدة ومبادرة إتحادية في جميع المجالات.

ايها الرفاق، اقولها لكم بصراحة:

نحن في الاتحاد الوطني ومنذ مدة نعاني عددا من المشكلات المختلفة والتي كلفتنا الكثير في أحيان كثيرة وان لم نعمل بجد وإخلاص في المستقبل على معالجة هذه المشكلات فإننا قد نواجه مشكلات أكبر، فضلا عن أن الوضع الجديد للمجتمع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستجدة أفرزت تساؤلات ومشكلات ومهام ومتطلبات جديدة وهو ما يفرض علينا ألا نتردد في الحوار والتغيير لتحديد النواقص وايجاد الحلول، لذلك نحن نرى ان الحوار الصريح والواضح داخل الاتحاد الوطني يحفظ الروح الرفاقية بيننا ويوظف افضل الآراء والافكار في خدمة البدء بنضال جديد.

أيها الرفاق.. هذه المقالة هي للتعريف بطبيعة ملتقانا وفي الوقت نفسه دعوة لجميع الرفاق داخل وخارج الوطن للمشاركة بشكل فاعل في إغناء غايتنا بتنمية وتجديد الخطاب السياسي والفكري للاتحاد الوطني في العقد الثالث من القرن الحالي، القرن الواحد والعشرين.

هناك أكثر من نافذة ووسيلة متاحة لطرح آرائكم خدمة للملتقى وكي نفكر معاً من اجل الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الوطني. ومع هذه الاهداف المباركة نأمل إتخاذ الاجراءات المطلوبة ليكون ملتقى الاتحاد ملتقى لجميع الإتحاديين.

الرفاق الاعزاء..

تفضلوا ومن خلال هذه المقالة لنبدأ حملة واسعة معا، مع ذوي الشهداء الابرار، البيشمركة والمناضلين الحزبيين والطلبة والشباب، الشباب والشابات، المثقفين والكتاب والاكاديميين واعضاء واصدقاء الاتحاد الوطني، الشخصيات الدينية والاقتصادية والرياضيين، ونعمل لجعل الملتقى مناسبة للحماس الحزبي الحقيقي من اجل تحقيق اهداف بعيدة المدى لحزب الرئيس مام جلال.

أود أن يشارك جميع الرفاق في تحديد سياسة ورؤية الاتحاد.

كما انني وفي هذه المقالة أريد أن اعرفكم على منصة ملتقى الاتحاد، حيث ستكون هذه المنصة جسرا للتواصل بيننا، لنجمع اكبر كمية من الرؤى والمشاريع والأفكار لطرحها في يوم ملتقى الاتحاد والذي سيتم تحديد زمان ومكان عقده قريبا.

https://forum.kurdpuk.org

الى اللقاء حتى يوم ملتقى الاتحاد... والى أمام.

*المرصد

خبير يكشف مخططات مشارك في الحكومة لتقليل ايرادات السليمانية المالية

كشف خبير اقتصادي عن اسباب قلة الايرادات المالية في السليمانية، وفيما اتهم حكومة اقليم كردستان بالتعمد في تجفيف مصادر ايرادات المحافظة، اكد ان في السليمانية شركات تجني الأرباح من المحافظة وتدفع ضرائبها لاربيل.

وقال الدكتور عزت صابر في تصريح لـPUKmedia، ان الكثير من الشركات والمصانع العملاقة العاملة في السليمانية تستفيد ماليا من المحافظة، وعندما يحين موعد جمع الضرائب تذهب الى اربيل لتدفعها لحكومة الاقليم والاخيرة اصدرت قرارا تفيد بعودة الايرادات المالية للمحافظات ماتسبب بقلة الايرادات في السليمانية، وواضح ان الامر تم التنسيق والتخطيط له مسبقا، مبينا ان من بين تلك الشركات والمصانع مصنع ماس للاسمنت ومصنع حديد وصلب ماس في منطقة بازيان ومركزي فاملي مول وماجدي مول التجاريين وشركات أخرى.

واضاف ان اسباب قلة الايرادات المالية في السليمانية هي ان الشركات العملاقة العاملة في المحافظة تدفع ضرائبها لاربيل وليس في السليمانية كي تضاف الى ايراداتها المحلية، مبينا ان حكومة الاقليم تلزم الشركات بجعل اربيل العاصمة مركزا لها وفتح فروع ومكاتب في المدن الاخرى ما يرغمهم الى الذهاب للمركز لدفع الضريبة، اي ان تلك الشركات تتربح من السليمانية واهلها فقط وفائدتها الوحيدة للمدينة هي الضرائب ولكن للاسف فانها تذهب الى اربيل.

دون الاتفاق مع بغداد الوضع يتجه نحو الاسوأ

أعلن عضو سابق في اللجنة المالية بمجلس النواب العراقي، الثلاثاء، ان الوضع الاقتصادي في الاقليم متجه نحو الاسوأ إن لم تتوصل بغداد واربيل الى اتفاق.

هذا وتوجه وفد حكومة الاقليم خلال الاسبوعين المنصرين الى بغداد واجتمع مع وزير النفط ووفد الوزارة، لكن الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق حول ملف النفط، فيما قالت وزارة النفط العراقية بعد الاجتماع "طالبنا من الاقليم بمراجعة عقوده النفطية، وسنؤسس شركة نفطية تخضع لسيطرتنا ونفتح حسابا مصرفيا خاصا بنفط الاقليم في مصرف دولي"، ولكن وبحسب المعلومات فان "حكومة الاقليم لم تبدِ الموافقة على هذه المطالب ولم ترد بعد على حكومة بغداد، فيما لم يخفِ رئيس الوزراء خلال اجتماع مجلس الوزراء شكوكه حيال بغداد ولم يكن مستعدا للرد لاعطاء الرد النهائي لوفد الحكومة.

وقال احمد الحاج رشيد في تصريح، انه "بحسب كل المعايير فان اتفاق بغداد واربيل على الملف النفطي يصب في صالح الثاني، لان حكومة الاقليم ستتسلم شهريا من الحكومة المركزية ميزانية تكفي لسد الرواتب والموازنة العامة والمشاريع الخدمية لو سلمت نفطها لبغداد، الا ان الاقليم لم يستطع حتى الان التكيف مع حكم المحكمة الاتحادية"، في اشارة الى الحكم بعدم دستورية قانون النفط والغاز بإقليم كردستان.

واضاف ان "مايشهده الاقليم من وضع مالي والمتمثل بعدم توفر الاموال لدفع الرواتب وتوقف تقديم المشاريع الخدمية سيستمر لو لم تتوصل حكومتا الاقليم والمركز الى اتفاق، لا بل سيواجه الاقليم وضعا ماليا اكثر صعوبة من الحالي.

المسرى

مقررات جلسة مجلس وزراء اقليم كردستان

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢٧ نيسان (أبريل) ٢٠٢٢، جلسته الاعتيادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني.

وفي مستهل جدول أعمال الاجتماع، عرض رئيس مجلس الوزراء إيجازاً عن الزيارة الرسمية التي أجراها وفد حكومة إقليم كردستان إلى بريطانيا واستقباله على مستوى رفيع بالإضافة إلى اجتماعاته مع رئيس الوزراء البريطاني، ووزراء الخارجية، والداخلية، والدفاع، والطاقة والأعمال، والتربية، والصحة وعدد آخر من كبار المسؤولين.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن رئيس الوزراء وكبار المسؤولين البريطانيين أعربوا، في جميع اللقاءات والاجتماعات، عن استعدادهم للارتقاء بالعلاقات والدعم والتنسيق مع إقليم كردستان في شتى المجالات، وبهذا الصدد وجّه مجلس الوزراء الوزارات، حسب اختصاصاتها، بالمتابعة اللازمة في الملفات التي تم تناولها في الزيارة الرسمية إلى بريطانيا. وعلى أساس ذلك، تم تكليف سكرتارية مجلس الوزراء ودائرة العلاقات الخارجية ودائرة التنسيق والمتابعة، بالتنسيق بين الوزارات والاستفادة من كل أشكال الفرص التي أُتيحت لإقليم كردستان نتيجة الزيارة.

وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، تم عرض مشروع قانون (هيئة اعتماد مؤسسات ومناهج التربية والتعليم العالي في إقليم كردستان)، والذي يهدف

لوضع المعايير المناسبة لاعتماد المؤسسات التربوية والتعليمية من خلال هيئة مستقلة لن تحل محل الوزارات، بل ستكون داعمة لعمل الوزارات في مطابقتها لمعايير الاعتماد مع المعايير الدولية من أجل ضمان الجودة الأكاديمية والعلمية العالية عبر تنظيم آليات عملية في منح الاعتمادات ودعم وزارتي التربية والتعليم العالي وتعزيز القدرات البشرية وتطوير البرامج التعليمية في الإقليم. وبعد المناقشات والمداولات، قرر مجلس الوزراء مراجعة مشروع القانون على ضوء الملاحظات المقدمة، وإعداده للتصويت عليه في الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء قبل إرساله إلى البرلمان لتشريعه.

وفي الفقرة الثالثة من جدول الأعمال، سلط مجلس الوزراء الضوء على تقرير قدمه وزير الكهرباء كمال صالح بشأن وضع الكهرباء في إقليم كردستان من حيث التقدم والمعوقات ومقترحات وزارة الكهرباء المطروحة لتحسين الخدمة الكهربائية ومشاريع الكهرباء، ولا سيما مع قرب حلول موسم الصيف.

وتضمن التقرير إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة بالميغاواط في محطات الإنتاج والتوزيع في المدن، إلى جانب ساعات التجهيز للمواطنين ومشاريع وزارة الكهرباء لزيادة إنتاج الطاقة. وفي الختام عرض التقرير المعوقات التي تواجه الوزارة، مع جملة من المقترحات اللازمة لمعالجتها.

وأوعز مجلس الوزراء لوزارات الثروات الطبيعية، والتخطيط، والمالية والاقتصاد، والزراعة والموارد المائية، لإجراء التنسيق والتعاون اللازم مع وزارة الكهرباء لتطوير خدمات الكهرباء وتعزيزها.

وفي الفقرة الأخيرة من جدول أعمال الاجتماع، قدم مجلس الوزراء خالص التهاني مع قرب حلول عيد الفطر المبارك، وقرر أن تكون عطلة العيد اعتباراً من الأسبوع المقبل الموافق ٢٠٢٢/٥/١ لغاية ٢٠٢٢/٥/٥، وذلك في دوائر ومؤسسات حكومة إقليم كردستان.

صحيفة: الجيش التركي يعتزم التقدم 60 كم بمساعدة الحزب الديمقراطي

** الحرة- "نوفوستي"

ذكرت صحيفة "ستار" التركية الثلاثاء أن القوات التركية تعتزم التقدم بعمق ٥٠-٦٠ كم داخل أراضي العراق في إطار عمليتها "قفل المخلب" ضد حزب العمال الكردستاني.

وقالت الصحيفة إنه بعد الانتهاء من المهام الرئيسية للعملية، لا يخطط الجيش التركي لمغادرة شمال العراق بشكل كامل، بل يعتزم نشر قواعد مؤقتة للسيطرة على المنطقة ولن ينسحب من الأراضي العراقية قبل "زوال التهديدات نهائيا".

بدورها، أشارت صحيفة "الصباح" إلى أن عدد مقاتلي "العمال الكردستاني" في منطقة قنديل كان نحو ٣ آلاف فرد قبل بدء العملية التركية، حسب بيانات الجيش التركي.

وفي اشارة الى مساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني للعمليات التركية،ذكرت "ستار" أن قيادة كردستان العراق تساعد تركيا وتمنع مرور عناصر "العمال الكردستاني" إلى الإقليم.

والاثنين، صرح وزير الدفاع التركي خلوصي أكار بأنه تم "تحييد ٥٦ إرهابيا خلال العملية الخاصة في شمال العراق" حتى الآن، معلنا عن انتهاء المرحلة الأولى من عملية "قفل المخلب".

«الغاز» وهدف معلن آخر.. ماذا تريد تركيا في شمال العراق؟

تدخل العملية العسكرية، التي أطلقتها تركيا شمالي العراق تحت اسم «المخلب القفل»، أسبوعها الثاني، وفي الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة عن «تحقيق عدة نقاط»، كشفت وسائل إعلام وصحف، الأربعاء، عن «هدف وحيد تسعى إلى تطبيقه

في المرحلة المقبلة».

ويعني ذلك أن العملية ستستمر، بعيدا عن أي مسار زمني يحكم تطوراتها، سواء على المدى القريب أو البعيد.

وكانت بغداد اعتبرتها مؤخرا «انتهاكا سافرا لسيادة العراق وتهديدا لوحدة أراضيه لما تخلفه العمليات من رعب وأذى للآمنين من المواطنين العراقيين»، وذلك في موقفٍ جاء ردا على حديث الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان بأن بلاده «تتعاون بشكل وثيق مع الحكومة العراقية المركزية والإدارة الإقليمية في شمال العراق».

وتنفّذ تركيا عادة هجمات في العراق، ضد مسلحي «حزب العمال الكردستاني» المصنف على قوائم الإرهاب، الذي يمتلك قواعد ومعسكرات تدريب في منطقة سنجار وفي المناطق الجبلية في إقليم كردستان العراق.

لكن الهجمة الحالية تختلف عن السابق، وفق مراقبين في عدة نقاط، أولها أنها تستهدف منطقة بدرجة «غاية من الحساسية»، إضافة إلى كونها تأتي في توقيت لافت. وهذا ينسحب على الداخل العراقي والتركي، وأيضا على المشهد الدولي ككل.

«منطقة آمنة وقواعد»

وإلى جانب ما سبق قد يكون «الهدف الوحيد» الذي ترسمه أنقرة لـ«المخلب القفل» أبرز ما يميزها. وهذا الهدف، بحسب ما ذكر موقع «TRT» الحكومي، الأربعاء، يتمثل بـ«تطهير ممر الإرهاب في زاب وماتينا وأفاشين باسيان، وإنشاء منطقة آمنة».

وستمتد العملية إلى عمق ٦٠ – ٧٠ كيلومترا، على أن يتبع ذلك إنشاء «قواعد عسكرية مؤقتة»، ونقاط تفتيش عسكرية.

وأضافت صحيفة «يني شفق»: «بذلك سيتم تعزيز أمن الحدود بشكل أكبر، وسيكون الطريق للخروج من جبال قنديل مغلقا».

وصرحت وزارة الدفاع التركية، في وقت لاحق، بأنه تم إطلاق العملية بعد أن تأكد لديها استعداد المسلحين لشن «هجوم واسع النطاق».

لكن في المقابل لم يصدر أي تعليق من جانب إقليم كردستان حتى ساعة إعداد هذا التقرير.

بدوره، يقول عبد السلام برواري النائب السابق في برلمان كردستان عن «الحزب الديمقراطي الكردستاني» إنه «لا يوجد أي تنسيق بين تركيا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني»، بشأن الهجمات الحالية.

ويضيف في حديث لموقع «الحرة»: «هنالك في إقليم كردستان حكومة الإقليم ومؤسسات دستورية، وليست لأي حزب إمكانية القيام بما تدعيه الصحف».

وكان لافتا إطلاق «المخلب القفل» بعد ٣ أيام من زيارة أجراها رئيس حكومة إقليم كردستان العراق، مسرور بارزاني إلى أنقرة، حيث التقى إردوغان ورئيس الاستخبارات التركية، حقان فيدان. وهذا ما اعتبر بأنه «يشي عن حالة تنسيق قد تم الاتفاق عليها».

وقال بارزاني عقب محادثاته مع إردوغان إنه يرحّب «بتوسيع التعاون لتعزيز الأمن والاستقرار» في شمال العراق.

لكن برواري اعتبر أن «نوايا الأتراك تتعلق بضعف الموقف الرسمي العراقي الذي تنتهك سيادته»، مشيرا: «لذلك يعطي الأتراك لأنفسهم الحق في إطلاق مثل هذه الادعاءات».

والمنطقة التي تجري فيها العملية التركية الآن كان «حزب العمال» قد استولى عليها من قبل، وفق برواري.

كما «منع إعمار قراها التي تم هدمها في عهد صدام حسين، وهي شريط حدودي بعرض ٥ – ١٠ كيلو مترات، ومنذ عام ١٩٩٢ تقوم تركيا بعمليات عسكرية فيها».

ويوضح أن «وجود عناصر حزب العمال على أراضي إقليم كردستان العراق الغرض منه إعطاء الأتراك مبرر للقيام بمثل هذه العمليات».

«سيناريوهات المنطقة الآمنة»

وتكتسب المنطقة التي تركز عليها العملية التركية «أهمية كبيرة»، كونها الممر البري المتبقي لـ«حزب العمال» إلى تركيا، بحسب ما يوضح الباحث السياسي المختص بالشأن التركي، محمود علوش.

وبالنظر إلى وعورة هذه المنطقة المليئة بالكهوف والتحصينات، والحاجة إلى البقاء العسكري الدائم فيها لتأمينها بعد السيطرة عليها، «فإن الأمر يحتاج وقتا لتحقيق أهداف الهجوم».

ويقول الباحث لموقع «الحرة» إن «الخطط التركية لإقامة قواعد عسكرية دائمة في المنطقة قد تؤدي إلى توتير علاقاتها مع بغداد بشكل أكبر».

وبينما «تتعاون أربيل مع أنقرة بخصوص العملية، ولها مصلحة في إضعاف حزب العمال وتأمين خط أنابيب نفط كركوك جيهان»، إلاّ أنّ دفع مسلحي الحزب جنوبا «يخلق إشكالية أمنية لها في المستقبل».

وحول مشروع «المنطقة الآمنة» على طول الحدود العراقية، يضيف علوش أنه «جزء من تصور تركي لمنطقة آمنة تشمل الحدود مع سوريا أيضا».

ولطالما كرر إردوغان، خلال السنوات الماضية، أنه يسعى لإنشاء منطقة آمنة على طول الحدود الشمالية من سوريا، وذلك لتحقيق أهداف عدة، من بينها إعادة جزء كبير من اللاجئين السوريين في تركيا إليها.

ومع الحديث اللافت الآن عن المنطقة الآمنة في شمالي العراق، يبدو أن الأمر مرتبط من الناحية الأمنية والعسكرية بشكل أساسي.

ويرى الباحث علوش أن «أي نجاح تركي في شمال العراق لا يمكن أن يحدث دون نجاح مماثل في سوريا».

ويتطلب الأمر «قطع خطوط الإمداد والتواصل البري بين حزب العمال الكردستاني والوحدات الكردية عبر سنجار». لكن هذه الفرضية «ستجر فاعلين آخرين إلى الصراع كالحشد الشعبي المتحالف مع العمال الكردستاني في سنجار».

«جزء من عملية شاملة»

وهناك اتفاقية مُبرمة بين بغداد وأربيل بخصوص إرساء الأمن في سنجار، لكنّها لم تُنفذ لأن الحكومتين عاجزتان عن فرضها على «الحشد الشعبي» و«العمال الكردستاني».

وتخشى أنقرة، وفق الباحث علوش «من أن تصبح سنجار جسرا بريا يربط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بوحدات حماية الشعب وفروع أخرى في شمال شرق سوريا».

من جهته يقرأ الباحث السياسي العراقي، مجاهد الطائي العملية التركية الأخيرة بأنها «جزء من عملية شاملة،

تستهدف تأمين المصالح التركية بشكل أساسي، وما تعتبره أنقرة أمنها القومي، الذي يتعرض لتهديد من حزب العمال».

ويطمح الحزب «لتكوين معاقل مؤمنة في جبال سنجار كجبال قنديل والاتصال الدائم بمثلثي الحدود التركي – الإيراني – العراقي، والسوري – التركي – العراقي، خاصة بعد إقامة تواصل وتعاون مع ميليشيات قسد في سوريا».

ويشير الطائي في حديث لموقع «الحرة» إلى «هدف غير معلن» يقف وراء العملية الحالية.

ويختصر ذلك بأن «العملية التركية تريد تأمين المناطق المفترضة لإنشاء أنابيب الغاز الجديدة، بمشروع طموح من كردستان إلى تركيا يعوض الغاز الإيراني».

وذلك ما «جعل حزب العمال يبدأ بخلق بؤر عدم استقرار في المناطق المستهدفة، بتوافق مصلحي تكتيكي مع إيران التي ستتضرر من المشروع. لقد أرسلت رسالة بنفسها بصواريخ بالستية ضربت أربيل قبل أسابيع»، وفق الطائي.

هل يمكن حسم الصراع؟

وحتى الآن لا توجد مؤشرات فعلية على الأرض بأن الخريطة الميدانية في شمال العراق ستتغير بشكل جذري في الأمد القريب، بمعنى أن حدود «المنطقة الآمنة» التي تتحدث عنها المصادر التركية سترسم فورا.

وفي المقابل تشي معظم تصريحات الساسة الأتراك بأنه لا نية للتراجع من المناطق التي دخل إليها الجيش التركي. وهذا ما تؤكده أيضا «القواعد العسكرية المؤقتة»، والتصور الذي يدور الحديث عنه بشأن «المنطقة الآمنة» على الحدود.

ولا يمكن حسم الصراع مع «حزب العمال»، ولا لأي تنظيم يقاتل في الجبال بأسلوب حرب العصابات ويحمل إيديولوجيا ويتلقى دعما إقليميا ودوليا، بحسب ما يعتبر الباحث العراقي، مجاهد الطائي.

لكن عملية «المخلب القفل» «تحد من تحركات الحزب، وتضعه تحت الضغط وبموضع الدفاع».

ولا يعتقد الباحث أن تكون هناك انعكاسات كبيرة على الوضع العراقي ككل؛ ولا حلول في الأفق. ويوضح أن «الوضع في سنجار والحدود معقد للغاية، وهناك اعتبارات ومعطيات وإرادات تجعل من المستحيل إنهاء الصراع مالم يكن هناك توافق محلي إقليمي – دولي. من المستحيل حصول ذلك في المرحلة الحالية».

ويتوافق ذلك مع وجهة نظر المحلل السياسي التركي، فراس رضوان أوغلو، بقوله إن «تصور المنطقة الآمنة وارد من الناحية الأمنية والعسكرية»، لكنه سيسبب توتر، بسبب رفض بغداد للتواجد التركي.

ويقول رضوان أوغلو لموقع «الحرة» إن «القفل المخلب» مستندة أولا على معلومات استخباراتية وما شابه ذلك.

كما أن توقيتها يرتبط بمسعى استغلال الأوضاع سواء في العراق والأزمة السياسية التي يعيشها أو الحرب الروسية الأوكرانية.

وهناك نقطة ثالثة تتعلق بالعالم الغربي وأمريكا وهما اللذان «لن يضغطا لأنهم يحتاجون تركيا في الوقت الحالي»، بحسب المحلل السياسي. ويضيف: «قد تعزل العمليات التركية الجزء العراقي لحزب العمال عن الجزء السوري هو أمر مهم، لكنه يحتاج إلى مجهود كبير».

الحلبوسي في طهران لبحث العلاقات الثنائية وملف تشكيل الحكومة

رئيسي يأمل في اكتمال سير تشكيل الحكومة الجديدة في العراق بأسرع وقت

*تقرير موسع لوكالة الانباء الايرانية

قال رئيس الجمهورية الايرانية «آية الله سيد ابراهيم رئيسي» : ان البرلمان العراقي الجديد، من شأنه ان يقوم بدور فاعل كسابق عهده في سياق تعزيز التقارب والتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين ايران والعراق.

وتطلع «آية الله رئيسي»، خلال استقباله الاربعاء، رئيس مجلس النواب العراقي «محمد الحلبوسي» الذي يزور طهران، الى اكتمال سير تشكيل الحكومة الجديدة في العراق بأسرع وقت ممكن.

وفي معرض الاشارة الى الاواصر العريقة التي تمتد لـ»الف عام» بين البلدين، صرح رئيس الجمهورية ان ايران والعراق يحرصان على تنمية العلاقات الثنائية في جميع المجالات، وليس هناك شيء يستطيع المساس بالعلاقات المعمقة والودية القائمة بين شعبيهما؛ مؤكدا «نحن اصدقاء بعضنا البعض في وقت الشدة».

آية الله رئيسي، اشاد ايضا بمستوى التعامل «المطلوب» بين برلماني البلدين؛ لافتا بان مجلس النواب العراقي من شأنه ان يكون مقرا لتعزيز التعاون البرلماني مع الدول الجارة.

ووجه رئيس الجمهورية خطابه الى الحلبوسي، قائلا: ان ايران لن تدخر اي جهد للتعاون معكم او مع البرمان العراقي في هذا الخصوص.

وفيما جدد التهنئة بانتخاب رئيس جديد لمجلس النواب العراقي، اعرب رئيسي عن امله بان يسود الوفاق والوئام بين اعضائه وبما يسمح في انتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة العراقيين، وحل مشاكل المواطنين في هذا البلد وتوسيع العلاقات الشاملة بين العراق وجيرانه لاسيما الجمهورية الاسلامية الايرانية.

رئيسي اعتبر، ان التماسك والانسجام بين التيارات والاقوام المختلفة في العراق، رمز لنجاح هذا البلد؛ مبينا ان الخلافات والوقيعة بين اتباع المذاهب والاقوام تؤدي الى تغلغل العدو على حساب المصالح الوطنية للدول المختلفة.

وفي الختام، تمنى رئيس الجمهورية على البرلمان العراقي ان يقوم بسن قوانين مناسبة لصد عناصر التهديد الامني بالنسبة لدول الجوار ومثيرة للفوضى داخل المنطقة.

من جانبه، اكد الحلبوسي ان الهدف من زيارته الحالية لايران هو تأكيد على استمرار العلاقات الودية التي تربط بين الشعبين والبلدين (ايران والعراق).

وصرح رئيس البرلمان العراقي الزائر خلال اللقاء مع آية الله رئيسي، ان الوفد المرافق له يضم ممثلين عن الاقوام والمذاهب والتيارات المختلفة داخل العراق، وبما يدل على رغبة العراقيين جميعا في تعزيز اواصر المودة مع ايران.

ولفت الحلبوسي، ان كلا البلدين تجاوزا سنوات عصيبة؛ داعيا الى التعاون والتازر من اجل ضمان مستقبل واعد للشعبين الايراني والعراقي.

يذكر أن الحلبوسي وصل إلى طهران صباح الأربعاء في زيارة رسمية بناء على دعوة من نظيره الإيراني محمد باقر قاليباف.

الحلبوسي يشدد على احترام سيادة الدول وحسن الجوار وحماية حقوق المواطنين

في الأثناء، قال رئيس مجلس الشورى الاسلامي «محمد باقر قاليباف»، خلال مباحثاته اليوم بطهران مع نظيره العراقي «محمد الحبلوسي»: ان المطلوب من الدول الاسلامية كافة هو عدم تجاهل قباحة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

واشاد «قاليباف» في هذا السياق، بقانون تجريم العلاقات مع الكيان الصهيوني الذي اقره مجلس النواب العراقي مؤخرا.

وفي معرض ترحيبه بزيارة الوفد البرلماني العراقي للجمهورية الاسلامية، اعرب رئيس مجلس الشورى الاسلامي عن امله بان تفضي هذه المباحثات الى ايجاد ارضيات مناسبة لتطوير التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين هذين البلدين الجارين.

ولفت بان الجانبين مصممان على مواصلة التعاون البرلماني والسياسي والشعبي، والارتقاء بمستوى هذه

الاواصر في الصعد الثنائية والاقليمية والدولية.

ونوه قاليباف بموقف ايران الداعم للعراق ولاسيما خلال فترة مكافحة الارهاب الداعشي، وثلة الشهداء الابرار من كلا البلدين مثل الشهيد القائد سليماني وابو مهدي المهندس ورفاق دربهما الذين ارتقوا في هذا المسار.

كما تطرق الى مطلب الشعب الايراني الجاد من السلطات العراقية لتيسير اجراءات التنقل عبر الحدود البرية لزيارة العتبات المقدسة في هذا البلد.

وفي الختام اكد على مجموعتي الصداقة البرلمانية بين البلدين لمتابعة القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي وحسم مراحلها القانونية.

من جانبه أكد الحلبوسي على توظيف الدستور العراقي لرفع الحواجز من مسار التعاون بين طهران وبغداد وتوسيع نطاقها.

ودعا رئيس مجلس النواب العراقي خلال اللقاء مع نظيره الايراني، الى بذل مزيد من الجهود المشتركة بين البلدين لمعالجة المشاكل الراهنة في المنطقة واعادة الظروف الى طبيعتها لكي تتقارب الشعوب الاقليمية الى بعضها البعض اكثر فاكثر.

من ثم طالب رئيس مجلس الشورى الإسلامي الايراني الحكومة العراقية بفتح الحدود البرية مع ايران امام زوار الاربعين.

واعرب رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني خلال مؤتمر صحفي عقد بعد لقائه الحلبوسي الأربعاء، عن سعادته باستضافة نظيره العراقي والوفد المرافق له، مؤكدا أن السياسة البرلمانية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الحكومة الثالثة عشرة هي تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة، خاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

وشدد رئيس مجلس الشورى الاسلامي إن أهم مطلب للشعب الإيراني هو موضوع زيارة المراقد المقدسة وخاصة فتح الحدود البرية في الأربعينية وهو ما نطلبه من مجلس النواب والحكومة العراقية.

وحث قاليباف مجلس النواب العراقي للعمل سريعاً عبر الوصول إلى اتفاق سياسي بين جميع الفئات السياسية لتحديد مصير الحكومة العراقية المقبلة، مؤكدا على دعم ايران للعراق شعبا وحكومة.

وقال رئيس السلطة التشريعية: نتمنى أن يكون البلدان قويين وان يقفان الى جانب بعضهما لانهما يلعبان دورًا مهمًا في القضايا الإقليمية والسياسية والأمنية والاقتصادية واستقرار الدول الإسلامية.

بدوره، اكد رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي في المؤتمر الصحفي المشترك على الصداقة والأخوة الدائمة بين البلدين الجارين، معربا عن امله بإزالة العقبات أمام التنمية والتعاون بين الجانبين من خلال تعزيز العلاقات، لأن تطوير العلاقات سيصب في مصلحة شعبي البلدين. وأشار إلى أن الاستقرار في إيران له تأثير إيجابي على العراق والمنطقة، كما يؤثر الاستقرار في العراق على إيران والمنطقة.

وقال الحلبوسي: في العراق نحاول حل المشاكل الإقليمية من خلال الدبلوماسية، ونعلم أن ذلك يكون من خلال الحوار والتفاهم، والعديد من المشاكل بحاجة إلى الحوار والتشاور، وتسعى الأمم إلى علاقات أفضل، وتحسين الحياة والمستقبل والأحوال الاقتصادية، ومنع عودة شبح الحرب». وشدد على أن احترام سيادة الدول وحسن الجوار وحماية حقوق المواطنين يجب أن تكون مبادئ العلاقات بين الدول.

وفي إشارة إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة في السنوات الأخيرة في الدول، قال الحلبوسي: لقد شهدنا مشاكل اقتصادية ناجمة عن تفشي كورونا ولم يكن عامًا جيدًا، ويجب ألا نسمح بفرض عقوبات على الدول وترهيبها، ويجب ألا نسمح للجماعات المسلحة باتخاذ إجراءات ضد البلدان.

وأشار الحلبوسي إلى ضرورة إزالة العراقيل أمام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية البرلمانية والعمل على كل ما هو ضروري، من سن القوانين إلى اتخاذ قرار برلماني لتحسين العلاقات.

أمير عبداللهيان: لا ينبغي أن تكون في العراق قاعدة لتهديد ايران

بدوره أكد وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الايرانية حسين امير عبداللهيان بانه لا ينبغي ان تكون هنالك في العراق قاعدة آمنة للمعادين للثورة الاسلامية والانفصاليين الايرانيين لتهديد ايران.

وخلال استقباله رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي في طهران الاربعاء، اكد امير عبداللهيان دعم ايران لاستقرار العراق وقال: ان ايران تعتبر امنها امن العراق وامن العراق امنها.

واشار وزير الخارجية الايراني الى مشاركة الشعب العراقي في الانتخابات العديدة التي جرت في العراق لغاية الان واضاف: ان ايران تدعم العملية السياسية في العراق وتعتبر وجود عراق قوي ضمانا لامن وسلام المنطقة.

وتابع امير عبداللهيان: لا ينبغي ان تكون هنالك في العراق قاعدة آمنة للمعادين للثورة الاسلامية والانفصاليين الايرانيين لتهديد ايران.

واكد وزير الخارجية الايراني الدور المهم لبرلماني البلدين للتقدم بالعلاقات الثنائية الى الامام.

واعتبر الكيان الصهيوني عنصر تهديد للامن في المنطقة، مؤكدا على ان احياء يوم القدس العالمي يعد خطوة لمواجهة مخططات هذا الكيان.

« العراق حظي على الدوام بالدعم من ايران»

من جانبه قال رئيس مجلس النواب العراقي خلال الاجتماع: ان العراق حظي على الدوام بالدعم من الجمهورية الاسلامية الايرانية وهو بناء عليه يقدر ويثمن ذلك.

واضاف الحلبوسي: ان دستور العراق لا يسمح لانشطة الافراد او المنظمات لتهديد الجيران.

ووجه رئيس مجلس النواب العراقي الشكر والتقدير للجمهورية الاسلامية الايرانية لدعمها للعراق في مواجهة داعش والارهاب، مؤكدا على دعم العراق لايران في مواجهة الحظر الظالم.

واعتبر الحلبوسي كذلك الدفاع عن فلسطين ومعارضة اجراءات الكيان الصهيوني مطلبا عاما في العراق.

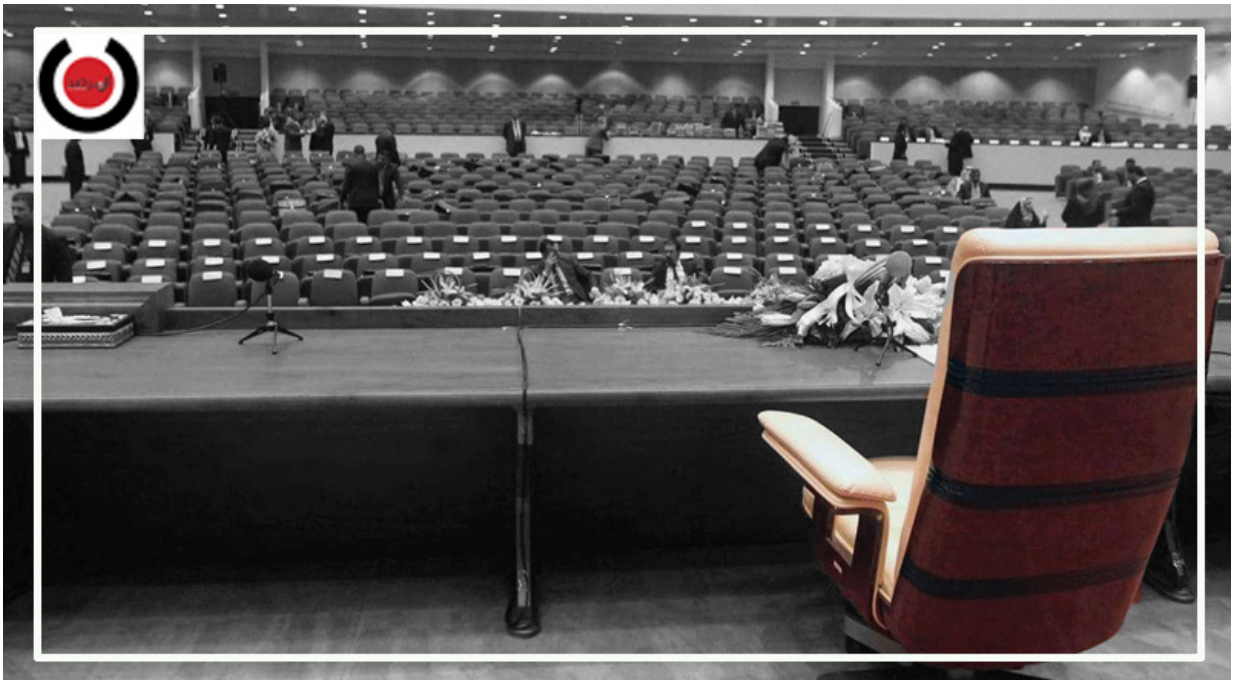

مشاورات لاجتياز الانسداد ..تقاطعات سياسية وعناد مستمر

تقرير: فريق الرصد والمتابعة

لاتزال حالة الانسداد والانغلاق تهمين وتخيم على المشهد السياسي، من دون أن يجد أقطابه شفرات الحل للخروج من عنق الزجاجة، ولاسيما بين الإطار التنسيقي والتحالف الثلاثي الذي تشير ظواهر الأمور إلى أن وجهات النظر بين الطرفين مازالت بعيدة عن التقارب رغم المبادرات المتعددة من الطرف الأول.

وقال النائب عن كتلة «تصميم» النيابية غسان عدنان العيداني في حديث لـ»الصباح»: إن «الانسداد السياسي مازال يخيّم على العملية السياسية ولاسيما التحالفات بين الإطار التنسيقي والتحالف الثلاثي، ولا يوجد أي تقارب في وجهات النظر». وأضاف، أن «التحالف الثلاثي ما زال منطوياً على نفسه، ولم يشارك حتى الآن في المبادرات، وذلك انعكس سلباً على الواقع السياسي العراقي وأرسل رسائل غير مطمئنة بشأن عدم وجود أمل بالانفراج».

وبيّن أن «الإطار التنسيقي يتحاور مع جميع الأحزاب والمكونات من أجل الخروج من الأزمة، وهو تحاور داخلي لا يؤثر في واقع العملية السياسية على الصعيد العام وإنما على الصعيد الداخلي للإطار»، مؤكداً أن «الانفراج السياسي لا يتحقق إلا بوجود تفاهمات على طاولة حوار حقيقية بين التحالف الثلاثي والإطار التنسيقي». وأشار إلى أنه «لابد من أن تكون هناك انفراجة، وهي مسؤولية الكتل السياسية في إبرام اتفاقات وتحالفات والإسراع بها لتشكيل الحكومة لأن عدم إبرام أي تحالفات أو اتفاقات سيؤثر في أبناء الشعب العراقي ولاسيما الطبقات الفقيرة التي تعاني الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية». وألمح إلى أن «جميع المبادرات التي طرحها الإطار التنسيقي والسيد عمار الحكيم ما زالت لم تلق استجابة كاملة من التحالف الثلاثي، وهناك الكثير من الاجتماعات وتنمية المبادرات وتنضيجها»، مشيراً إلى أن «الكتل السياسية تعلن تماسكها وهي رسائل للآخر

عن مدى تماسكها وقوتها وعدم تخلخل مواقفها واهتزازها، وهو ما يشير إلى العناد السياسي والتمسك بالرأي وستؤثر في البلد بشكل عام».

وأكد العيداني أن «تعطيل الدور النيابي أمر في غاية الخطورة لاسيما وأن الانتخابات قد مضى عليها ٦ أشهر، وهو أمر غير مقبول، وعلى الجميع أن يحذر من تأخير التحالفات وتشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن»، لافتاً إلى أنه «من الممكن أن تتفق الكتل السياسية على صيغ محددة من شأنها أن تنهي الأزمة». من جانبه، رأى المحلل السياسي جاسم الغرابي، أن «تأخير التحالفات ألقى بظلاله على العملية السياسية والبلد برمته، وهو أمر على الكتل السياسية أن تحذر منه وتحافظ على روح العمل الديمقراطي من خلال تفاهمات محددة واتفاقات، ولا يمكن أن يقف حال البلد بهذه الطريقة».

وأضاف في حديثه لـ«الصباح»، أن «التحالفات مازالت في ركود ولا يوجد أي حراك سياسي واضح غير البسيط بين الكتلة نفسها داخلياً، وهو ما يؤثر بشكل سلبي في سير أعمال الدولة وإقرار القوانين منها الموازنة وغيرها من القوانين المهمة». ودعا الغرابي «الكتل السياسية لإيجاد مخرج من هذه الأزمة التي عطلت البلد، إضافة إلى تعطيل الدور الرقابي للبرلمان، وعلى الجميع أن يدرك أهمية الإسراع بتشكيل الحكومة».

عضو بتيار الحكمة يعلن عن اجتماعات بين الاطار والصدريين ابتداء من ٢٨ رمضان

وأعلن عضو تيار الحكمة رحيم العبودي، عن عزم الاطار التنسيقي والصدريين عقد اجتماعات للشروع بايجاد صيغة تفاهم لانهاء الانسداد السياسي ابتداء من ٢٨ من شهر رمضان الجاري.

وقال العبودي لشبكة روداو الاعلامية، ان «الاطار التنسيقي ومن خلال مبادرة الحكيم يسعى الى حلحلة الانسداد السياسي الحاصل في البلاد، وتتحرك جميع قياداته على جميع الاطراف السياسية»، مشيراً الى «عقد لقاءات تم فيها تناول المبادرة بشكل موسع وطرح جميع الحلول التي من الممكن ان تكون في الساحة السياسية وبانتظار المهلة التي منحها الصدر للاطار التنسيقي».

وأوضح العبودي انه «ستكون هنالك ملامح للقرارات السياسية التي ستكون محركاً لدفة الحراك السياسي، وللتحول من الانسداد الى الانفراجة كبداية للحلول من أجل انهاء الازمة السياسية والتوجه لانتاج حكومة تختلف عن السابق، بها مقومات الاغلبية كما ترغب اغلب الكتل السياسية، من أجل ان تكون قادرة على انتاج حكومة بوزراء بمواصفات تختلف عن السابق وتقترب من ان تضع حجر زاوية لبرنامج حكومي مبني على تحمل المسؤولية، وبشفافية عالية وبحكومة قادرة على ان تكون حلاً للأزمة في العراق».

العبودي لفت الى أن «البداية لهذه اللقاءات المرتقبة ستكون من يوم ٢٨ من شهر رمضان الجاري، حيث ستكون هنالك اجتماعات مرتقبة تمهد للقاء القيادات الكبيرة للكتل السياسية، بما يعني ان هنالك ارضية مناسبة لطاولة حوار يتفق عليها الجميع وفق آلية الشراكة الحقيقية وعناوين الانقاذ الوطني»، محذراً من أنه «في حال لم تستطع المنظومة السياسية ايجاد الحلول ستكون عرضة للتحديات أكبر مما نعيشه اليوم».

عضو تيار الحكمة، نوه الى ان «الاجتماعات ستكون بحضور جميع الممثلين عن الكتلة الصدرية والاطار

التنسيقي، ومن سيتشرك معهم في انتاج الحكومة»، مرجحاً أن «تشهد نهاية العيد هذه الجلسة، والتي من الممكن ان تنتج عنها الحكومة المقبلة».

«سلطة الشعب».. عشائر العراق تضع مبادرة أمام الصدر والإطار للخروج من الانسداد السياسي

من جهتها طرحت نخبة من العشائر والقبائل العربية العراقية مبادرة بعنوان «سلطة الشعب» للخروج من الانسداد السياسي الحاصل في العراق، داعية الأطراف السياسية الى القيام بمسؤولياتها الوطنية لحل الأزمة السياسية في العراق.

وأعلن حسين آل علي، وهو أحد شيوخ العشائر العراقية المجتمعة المبادرة خلال مؤتمر صحفي عقده بمشاركة شيوخ العشائر والقبائل العراقية، الثلاثاء، لافتاً الى ان المبادرة تقوم على ثلاثة أركان أساسية سيتم طرحها على قادة العملية السياسية.

وقال آل علي «نطرح اليوم مبادرة سلطة الشعب للخروج من الانسداد السياسي، بعد ان اخفق مجلس النواب العراقي بعقد جلسة لاختيار رئيس الجمهورية للشروع باختيار رئيس للوزراء وتسمية حكومته»، مطالبا القوى السياسية بـ «القيام بمسؤولياتها الوطنية في هذا الظرف الخطير الذي يمر به العراق والعالم». وأوضح أن المبادرة المطروحة تقوم على ثلاثة اركان رئيسية سيتم طرحها على قادة العملية السياسية، وذلك «انطلاقا من ان الشعب هو مصدر السلطات وهو المتضرر الوحيد من هذا الانسداد الحاصل وتأخر تشكيل الحكومة».

وأضاف: «سنسعى للقاء سماحة السيد مقتدى الصدر والسادة قادة الإطار التنسيقي، لعرض تفاصيل المبادرة عليهم، ولفتح باب الحوار بينهم والوصول الى تفاهمات تفضي بحلحلة الانسداد الحالي». ودعا قادة العشائر جميع الأطراف امام الشعب والرأي العام للاستماع الى هذه المبادرة والتي وصوفوها بأنها «خطوة مهمة في حل المشاكل المستعصية بالعراق، وتمثل الإرادة الوطنية الشعبية»، محذرين «جميع الفرقاء السياسيين بأن استمرار الانسداد السياسي قد يدفع الشعب الى خيارات مفتوحة كفلها له الدستور والقوانين النافذة».

الثلاثي يؤكّد تماسكه والتنسيقي يراهن على تقاربه مع التيار

وبينما يؤكد «الثلاثي» تماسكه والإصرار على مشروعه؛ تظهر تصريحات قيادات من الإطار التنسيقي أنه يراهن على تفكك منافسه وجذب أطراف من «السيادة» إلى مشروعه التوافقي.

بداية الحراك الأخير من أربيل، حيث بحث الحلبوسي رفقة وفد من تحالف السيادة مع بارازاني، المعوقات التي تواجه العملية السياسية في العراق، وتم التأكيد على أهمية الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة، بحسب بيان رسمي.

من جانب آخر، رجّح النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي في الإطار التنسيقي محمود السلامي في حديث لـ»الصباح»، أن تشهد الأيام المقبلة «انفراجة في الأزمة السياسية، وهناك تقارب في وجهات النظر بشكل نهائي والتصويت على رئيس الجمهورية واختيار رئيس الوزراء». وبين أن «الاتفاقات ستثمر عن اختيار

مواصفات لشخص رئيس الوزراء ومن ثم اختياره والذهاب باتجاه كابينة وزارية قوية»، مؤكداً أن «هناك تقارباً بين التيار والإطار والأمور تسير نحو الانفراج واستثمار هذا التقارب والجلوس على طاولة المفاوضات وإنتاج حوار مثمر لحل أزمة الانسداد السياسي في العيد وما بعده».

في مقابل تفاؤل دولة القانون، قال المحلل السياسي محمود الهاشمي في حديث لـ»الصباح»: إن «هناك تداعيات كثيرة بعد فشل آخر جلسة لمجلس النواب باختيار رئيس الجمهورية، والسبب أن الكتل السياسية أعادت النظر بكل تفاهماتها الجديدة، فمنهم من استقر على حاله مثل الكرد، أما البيت الثلاثي أو (التحالف الثلاثي) فيبدو بمعظمه بحالة شتات حتى هذه اللحظة، وليست هناك حالة من التفاهم، ولاسيما بعد وصول الشيخ على حاتم السليمان ورافع العيساوي، ما أحدث خللا كبيراً في المنظومة السنية، فبات أعضاء (السيادة) بين مؤيد ومعارض لتواجدهما «.

وأضاف أن «التفاهم في البيت الشيعي، وحسب ما وصل إلينا مؤخراً، فإن هناك تفاهماً وتقارباً ولكن ببطء لكي تنضج الاتفاقات بشكل كامل وبجميع التفاصيل»، موضحاً أنه «ربما تكون هناك عملية تغيير باختيار رئيس الوزراء الأول جعفر الصدر، وهي خيارات مطروحة، والبعض يشير إلى أنها ستنضج قبل عيد الفطر المبارك والبعض يتجاوزها إلى مابعد العيد لاستكمال عملية التفاهم».

وقالت عضو الاتحاد الوطني الكردستاني والنائبة الحالية، ريزان شيخ دلير، في حديث لـ»الصباح»: «هناك مشكلات واضحة داخل (تحالف السيادة) بسبب عودة بعض من كانوا مطلوبين للقضاء ومنهم رافع العيساوي والسليمان وآخرون مثل النائب السابق العلواني الذي يأمل هو وطارق الهاشمي الحصول على عفو وعودة مشابهة للمشهد السياسي». وأشارت إلى أن «(التحالف الثلاثي) متماسك حتى الآن», لافتة إلى أنه «في حال تم اتفاق (الثلاثي) على صيغة سياسية تضمن بقاء مصالحهم؛ فإن الحزب الديمقراطي سيقرر مصيره مثل البقية في التحالف بما يتماشى ومصالحه هو أيضاً»، بحسب تعبير دلير.

بينما رأى عضو الحزب الديمقراطي، دانا الكاتب، في حديث لـ»الصباح»، أن «(التحالف الثلاثي) مازال قائماً, في حين تسوده وجهات نظر مختلفة وقرارات متباينة، لكن ما يهم هو البرنامج الستراتيجي والحكومي والاتفاقات الثابتة»، مبيناً أن «من مصلحة أحزاب (التحالف الثلاثي) البقاء معاً حتى تشكيل الحكومة».

«حكومة توافقية خلال شهرين»

الى ذلك، رجح القيادي في ائتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر البياتي، الاربعاء، ان يشهد الشهران المقبلين جهوزية الحكومة التوافقية والتي تضم جميع القوى السياسية والمكوناتية، مشيرا الى ان هنالك انفتاح واضح لدى الطرف الآخر وآراء تختلف عن التي طرحت في المراحل الأولى.

وقال البياتي في حديث للسومرية نيوز، ان «اختلاف الاراء والتأثير المجتمعي هو أمر واقع اصبح عالميا وليس فقط على الواقع المحلي نتيجة لوجود مواقع التواصل الاجتماعي وسهولة انتقال الآراء

والمعلومات والحوار»، مبينا ان «اي تدخل خارجي في تشكيل الحكومة وادارة الدولة العراقية هو أمر مرفوض ولا يمكن القبول به خصوصا في المواضيع الستراتيجية والعلاقة مع باقي الدول، خصوصا اننا لمسنا في الفترة الاخيرة تدخلات من النوع غير المنسجم مع الواقع العراقي ومحاولات جر العراق الى حالة من التوتر».

واضاف البياتي، ان «الوضع بعد ان فشلت مرحلة اقصاء طرف داخل مجلس النواب، وقناعة الجميع باهمية الحوار والتوافق، تغير بشكل كبير حيث ان هنالك آراء لجميع أطراف التحالف الثلاثي تختلف عن تلك الآراء التي طرحت في المراحل الاولى»، لافتا الى ان «هنالك انفتاح داخل المكون السني وحديث داخل المكون الكردي وانفتاح اخر داخل المكون الشيعي وتحديا التيار الصدري ما يجعل الأجواء تتجه نحو الحل».

وتابع انه «رغم وجود جو تفاؤلي لكننا نعتقد ان الامر وحل المشاكل لن يكون بهذه السرعة فهو بحاجة الى فترة زمنية لحسم الحكومة»، مرجحا أن «تشهد فترة الشهرين المقبلين جهوزية الحكومة التوافقية التي ستشارك تشارك فيها جميع المكونات دون اقصاء لاي طرف كردي او سني او شيعي اضافة الى دور التركمان والمسيحيين والشبك والايزيديين وستكون هنالك حلول واضحة لجميع العقبات والعقد».

قيادي في الفتح يتهم الحلبوسي بممارسة أساليب إقليمية مشبوهة

واتهم عضو التحالف علي حسين رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي بقيادة مشروع إقليمي خطير يهدد العراق وشعبه، عازيا ذلك الى محاولة التفرد بالقرار السياسي داخل قبة البرلمان، وكذلك في المحافظات الغربية.

وقال حسين في تصريح صحفي الثلاثاء، إن "الحلبوسي يتبع الممارسات والأساليب المشبوهة في المحافظات الغربية ضد الشخصيات الوطنية المعارضة لنظامه السياسي من خلال تكميم الأفواه ومصادرة الحريات". واضاف،" أن هذه الممارسات ما هي الا عملية البدء والعمل على المشروع الدولي الخطير والذي يقوده الحلبوسي بنفسه، ويمثل تهديدا واضحا للبلاد ويدق ناقوس الخطر في داخل العراق".

صراع الزعامات السنية يشعل فتيل التنافس بين قياداته

من جانبه أكد الباحث في الشان السياسي كامل البياتي، ان "الدعم الخارجي الذي تلقاه الحلبوسي والمتحالفين معه لن يجدي نفعا امام التشتت السياسي الحاصل داخل أحزاب المكون السني، خصوصا ان الخلاف سيزداد في قادم الأيام في حال العبور الى مرحلة توزيع المناصب".

وقال البياتي في حديث صحفي، إن "صراع الزعامات السياسية السنية سيفتح الكثير من الملفات فيما بينها وبين محمد الحلبوسي بهدف الوصول الى الزعامة لهذا المكون،، مضيفا " ان التحالف السياسي القائم بين اطراف هذا المكون سيتشتت في قادم الأيام خصوصا ان الكثير من التصدعات قد حصلت في فترة الانسداد السياسي".

وبين، ان صراع الزعامة السنية سيبرز خلال الأيام المقبلة خصوصا ان الكثير من الشخصيات قد برزت الى الساحة مؤخراً، وبعضهم ممن هو اكثر قدماً ومقبولية في هذا المكون، الامر الذي سيشعل صراعا بين الحلبوسي والمتحالفين معه".

د. إحسان الشمري:

الانسداد السياسي: صراع الإرادات التقليدية في العراق

*تريندز للبحوث والاستشارات

إن ظاهرة الانسداد السياسي في تشكيل الحكومات العراقية ليست وليدة العملية السياسية الحالية أو الانتخابات الأخيرة، بل ارتبطت بشكل دائم مع مفاوضات تشكيل أغلب الحكومات العراقية خلال العقد الأخير. ورغم أن الانسداد السياسي تجلى في عدة ملفات – قد يتضمنها البرنامج الحكومي – منها: قضية التعامل مع الوجود الأمريكي، وسحب الأسلحة من الميليشيات، وإعادة هيبة القوات المسلحة العراقية، ومكافحة الفساد، وشكل العلاقات الخارجية خصوصاً مع إيران. فإن هذه الملفات في طياتها تخفي الكثير من حيثيات الصراع الحقيقي بين الزعامات السياسية العراقية حول مساحة النفوذ في السلطة التنفيذية، ومقدار الهيمنة على مصادر التمويل الحكومي، والحفاظ على المستقبل السياسي

لتلك الزعامات وأحزابها أيضاً.

وفي هذا الإطار، تناقش هذه الدراسة حالة الانسداد السياسي في العراق من خلال قراءة تحليلية للخبرة الماضية، والأسباب الرئيسية لعرقلة تشكيلة الحكومة الحالية، وأخيراً المسارات المغاير لإحداث انفراجة حقيقية لحالة الانسداد السياسي في العراق.

أولاً، قراءة في الخبرة الماضية لعملية الانسداد السياسي في العراق

ظهر مصطلح الانسداد السياسي في العراق مع تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠، إذ كان لفوز القائمة العراقية برئاسة إياد علاوي رئيس الوزراء الأسبق بعدد (٩١) مقعداً في الانتخابات التي جرت في ٧ مارس ٢٠١٠ [١]، وبداية للالتفاف على الديمقراطية أيضاً، مصدر قلق كبير لإيران وحلفائها الذي كان يمثلهم نوري المالكي، آنذاك، في الداخل العراقي الذي أعلن رفضه النتائج، لاسيما أن علاوي عرف بتوجهاته نحو الدول العربية، وقربه للدول الغربية في علاقاته الخارجية وابتعاده عن إيران، التي انخرطت بقوة في العملية السياسية العراقية لضمان استمرار التفوق الشيعي، وضغطت على مختلف الاتجاهات، الأمر الذي أسفر عن قرار بتفسير المحكمة الاتحادية لمفهوم الكتلة الأكبر، التي غيرت من خلاله مفهوم الكتلة الأكبر الذي نصت عليه المادة (٧٦ أولاً) من الدستور العراقي، والقائلة[٢]: "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية".

إن تفسير المحكمة الاتحادية في ذلك الوقت أسهم بحل نصف الانسداد السياسي، لكن اللافت للنظر أن أزمة الانسداد السياسي في عام ٢٠١٠ لم تكن في فحواها صراع بين القائمة العراقية والتحالف الوطني الشيعي بزعامة نوري المالكي، وإنما كانت بين الزعامات الشيعية نفسها، فزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، ورئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، تبادلا الرفض بينهما في عام ٢٠٠٨، حين شن المالكي حملة عسكرية كبيرة سميت (صولة الفرسان) مدعومة من الجيش الأمريكي ضد ما يعرف بجيش المهدي التابع للصدر في بغداد والبصرة وعدد من مدن الجنوب، والتي أسفرت عن مقتل واعتقال الكثير من أفراده. واعتبر الصدر هذه العملية محاولة لسحق التيار الصدري وإجباره على الرضوخ للقوى الشيعية الأخرى[٣].

وعلى الرغم من تصريحات الصدر العديدة الرافضة لترشيح المالكي لولاية ثانية فإنه تراجع عن موقفه تحت الضغوط الإيرانية معلناً موافقته على الولاية الثانية للمالكي في عام ٢٠١٠، لكن هذا الأمر لم يستمر كثيراً فتصاعدت حدة الخلافات بين الطرفين خاصة بعد تصريحات المالكي بأن الصدر لا يفقه شيئاً بالسياسة وعليه الابتعاد عنها، وكان لذلك تأثير واضح على موقف الصدر الذي نجح بإقناع القوى السياسية الشيعية بعدم التمديد للمالكي لولاية ثالثة بعد انتخابات عام ٢٠١٤، وذلك ما وضع العراق في حالة انسداد سياسي جديدة تزامنت مع اهتزاز البلاد بعد تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقد شهدت العملية السياسية في عام ٢٠١٤ انسداداً كبيراً، الأمر الذي تطلب أشهر طويلة لتشكيل حكومة جديدة بعد رفض المالكي التنحي عن منصب رئاسة الوزراء، الذي قام بإنزال الجيش والدبابات إلى شوارع بغداد لوقف أي محاولة لتغيير معادلة السلطة. وقد كان لانعدام الأمن، والظروف غير المستقرة، وانتشار مقاتلي تنظيم داعش، المحفز لدفع حزب الدعوة الحاكم، آنذاك، إلى الذهاب إلى إيجاد حل أو مخرج لحالة الانسداد السياسي عن طريق اللجوء المرجع الشيعي "السيستاني"، الذي أشار بضرورة تنحي المالكي عن حكم العراق[٤].

وفي عام ٢٠١٨، تجدد الانسداد السياسي لأسباب عدة، منها: النتائج الانتخابية المتقاربة بين القوى الشيعية، فضلاً عن صعود الفصائل المسلحة كقوة سياسية لغرض السيطرة على السلطة التنفيذية وفرض أجنداتها على الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أعاق تشكيل الحكومة الجديدة. وقد انحسر الصراع، آنذاك، بين الكتلة الصدرية الداعمة لرئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وتحالف الفتح الموالي لإيران والداعم لتغيير العبادي. والجدير بالذكر أنه لم ينتهِ هذا الانسداد إلا بتدخل مباشر لإيران من خلال خريطة وضعها قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني، تم على أساسها اختيار رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، دون تسجيل الكتلة الأكبر وفق المادة (٧٦ أولاً)، الأمر الذي شكل قفزاً على الآليات الدستورية في تشكيل الحكومة، وذلك بسبب عدم الرجوع للمسارات القانونية والاعتماد على الاسترضاء بين القوى والأحزاب الشيعية والسُنية والكردية، وكان من نتائجه اندلاع احتجاجات شعبية في أكتوبر من عام ٢٠١٩، انتهت بإسقاط معادلة السلطة التي مثلها عادل عبد المهدي القريب من إيران، وعدد آخر من الأسباب لما يعرف بثورة تشرين الأول[٥].

ثانياً، العوامل المعطلة لتشكيل الحكومة الحالية

على الرغم من أن آراء أغلب المراقبين للشأن السياسي العراقي كانت تذهب لتشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات ١٠ أكتوبر٢٠٢١، بشكل أسرع من الحكومات السابق، فإن هناك عوامل عديدة كانت حافزاً لانغلاق سياسي أشد، ومنها:

١- نتائج الانتخابات وتكوين التحالفات المتقاربة

إن أساس الخلافات السياسية، التي أنتجت حالة الانسداد السياسي، يعود بالأساس إلى نتائج الانتخابات المبكرة في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢١، حيث حصلت الكتلة الصدرية على عدد مقاعد يفوق القوى السياسية الأخرى وخصومة من الشيعة، فضلاً عن تباين النتائج التي أعلنت دفعت إلى انسداد أولي لعدم وجود كتلة حققت أغلبية المقاعد .

إن هذه النتائج التي أسفرت عن فوز التيار الصدري بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات عام ٢٠٢١، غيرت المشهد بشكل كبير، ومعها أدوار اللاعبين الإقليميين والدوليين كذلك، فأصبح مقتدى الصدر رقماً صعباً في تشكيل الحكومة العراقية، وذلك عكس حلفاء إيران الذين انخفضت مقاعدهم بنسبة كبيرة عن انتخابات عام ٢٠١٨، ما ولّد خللاً في التوازن داخل البيت السياسي الشيعي، ولهذا اضطر حلفاء إيران من الفصائل المسلحة النزول إلى الشارع لممارسة ضغوط على مفوضية الانتخابات والسلطة القضائية ومقتدى الصدر، إلا أن تلك المحاولات كلها لم تنتج استجابة سياسية، ومع رفض الصدر العودة للتوافقية انقسم "البيت الشيعي" إلى قسمين، هما: "الكتلة الصدرية" و"الإطار التنسيقي".

وقد فشلت إيران في توحيدهما رغم كل محاولاتها الأمر الذي بدأ يثير المزيد من الشكوك حول جدية تراجع الدور الإيراني في العراق، فقد تداخل هذا الانقسام الشيعي مع طرح الصدر لمبدأ جديد في تشكيل الحكومة على أساس (الأغلبية الوطنية)[٧] الذي تعترض عليه القوى الموالية لإيران في استحكام الانسداد السياسي.

كما أن هذه النتائج دفعت، مع طموحات سياسية، إلى تكوين تحالفات خارج مفهوم التحالفات السابقة التي كانت ترسم وفق الطائفة والقومية، وتشكل تحالفات عدة.

الأول: تحالف إنقاذ وطن (يضم الكتلة الصدرية وتحالف السيادة والديمقراطي الكردستاني).

الثاني: الإطار التنسيقي (يضم دولة القانون والفتح وتحالف قوى الدولة والعقد الوطني وبقية حلفاء إيران).

الثالث: من أجل الشعب (ضم الجيل الجديد وحركة امتداد).

الرابع: العراق المستقل (الذي يضم مجموعة من النواب المستقلين).

وقد شكل نجاح الصدر بتكوين تحالف إنقاذ وطن، وبات يمتلك الأغلبية وفق مفهوم الأغلبية الوطنية بحكم ما يمتلكه لمقاعد تقارب من ١٦٠ مقعداً في البرلمان، صدمة كبيرة لقوى الإطار التنسيقي الشيعي، ما دفعهم لنسج تفاهمات مع قوى سياسية شيعية فائزة أخرى، بالإضافة إلى المستقلين التابعين لأحزاب شيعية، فضلاً عن الاتحاد الوطني الكردستاني، الغاضب على مسعود البارزاني، وبذلك استطاعوا تكوين تحالف ما يقارب الـ ١٣٠ نائباً وهذا العدد ووفقاً لقرار المحكمة الاتحادية أصبح الثلث المعطل لانعقاد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحول (الإطار التنسيقي) الشيعي إلى قوة انسداد سياسية أو كابح لطموحات تحالف إنقاذ وطن.

وبناء عليه، أصبح البرلمان العراقي من دون وجود تحالف حائز ثلثي المقاعد، وهذا يعد من الأسباب الرئيسية لحالة الانسداد السياسي.

٢- الصراع الشيعي – الشيعي:

كعرف سياسي تم العمل به بعد عام ٢٠٠٣ يتم تقاسم السلطة على مبدأ التوافق، وتشكل القوى الشيعية الكتلة الأكبر في البرلمان، التي عليها اختيار رئيساً للحكومة لكن ما حدث مؤخراً هو أن مقتدى الصدر أراد الانقطاع عن هذا العرف وجاء بخطوات جديدة لتشكيل حكومة أغلبية وطنية[٨]. وقد اتخذ الصدر هذا القرار بعد تحولات في الشارع العراقي الرافض لمبدأ المحاصصة في تشكيل الحكومات، التي لم تنتج سوى الفساد والمزيد من التدهور في الحياة العامة. وقد يكون لاحتجاجات أكتوبر من عام ٢٠١٩، وإعلانها الرفض للطبقة السياسية الحالية وأدائها في إدارة الدولة دور مهم وهو أحد أهم الأسباب التي دفعت الصدر نحو طرح فكرة تشكيل الحكومة وفق مبدأ الأغلبية أيضاً، لاستعادة ثقة الشارع بالنظام السياسي.

مع إصرار الصدر على الأغلبية، قام الإطار التنسيقي (صاحب الثلث المعطل) بالتمسك بعدم عقد جلسات مجلس النواب، وذلك لإجبار الصدر على التحالف معه، وتشكيل الكتلة الأكبر داخل البرلمان، والعودة إلى أسلوب التوافق المتبع في الدورات السابقة. كما يسعى الإطار التنسيقي إلى حل البرلمان وإعادة الانتخابات.

ولم تكتفِ الجماعات الخاسرة، الإطار التنسيقي، في الانتخابات التشريعية بتقديم الطعون، بل اتخذت من التلويح بالتصعيد من خلال استخدام السلاح وسيلة للوصول إلى تسوية مرضية، وهذا الأمر فاقم الانسداد خصوصاً بعد تلويح الصدر بحماية شركائه في تحالف إنقاذ وطن.

إن الخلاف الشيعي – الشيعي لا يرتبط بتشكيل الحكومة فقط، أو شعور الإطار التنسيقي بالإقصاء من الحكومة القادمة، بقدر ما يرتكز الصراع حول الزعامة السياسية للشيعة، والقلق من إمكانية استحواذ الكتلة الصدرية على المناصب العسكرية والمدنية الإدارية العليا في الدولة، ما يعني إنهاء هيمنتهم على مفاصل الدولة العراقية، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى الكتلة الصدرية كبديل شيعي يكون حليفاً لها على حسابهم.

وبعد مرور ستة أشهر على الانتخابات لا يزال العراق يواجه مأزقاً دستورياً وسياسياً بين حكومة أغلبية يطالب بها مقتدى الصدر وحكومة توافق يطالب بها الإطار التنسيقي ما ولّد خلافات أدت إلى انسداد سياسي تام وضع العراق أمام عقدة سياسية أفرزت محاولتين فاشلتين لاختيار رئيس الجمهورية واستمرار الخرق الدستوري.

م	الكتلة / التحالف	عدد المقاعد
1	الكتلة الصدرية	73 مقعداً
2	تحالف تقدم	37 مقعداً
3	دولة القانون	33 مقعداً
4	الحزب الديمقراطي الكردستاني	31 مقعداً
5	تحالف كردستان (الاتحاد الوطني)	19 مقعداً
6	تحالف الفتح	17 مقعداً
7	الأحزاب الفائزة بمقعد واحد	16 مقعداً
8	تحالف عزم	14 مقعداً
9	الجيل الجديد	9 مقاعد
10	امتداد	9 مقاعد
11	إشراقة كانون	6 مقاعد
12	تصميم	5 مقاعد
13	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	4 مقاعد
14	بابليون	4 مقاعد
15	العقد الوطني	4 مقاعد
16	قوى الدولة الوطنية	4 مقاعد
17	حركة حسم للإصلاح	3 مقاعد
18	تحالف جماهيرنا هويتنا	3 مقاعد
19	جبهة تركمان العراق الموحد	1 مقعد
20	جماعة العدل الكردستانية	1 مقعد
21	عدد مقاعد الأفراد المستقلين	43 مقعداً

وفي ظل هذا المشهد اضطر مقتدى الصدر إلى الاعتكاف السياسي وإعطاء الإطار التنسيقي الشيعي مدة ٤٠ يوماً لتشكيل الحكومة، وهو يدرك أنهم لن يستطيعوا أن يمضوا بتشكيل الحكومة بعيداً عنه حتى القوى السُّنية والكردية، وكذلك تحول الصدر الذي هو سبب من أسباب الانسداد السياسي في العراق نتيجة تمسكه بحكومة الأغلبية المرفوضة من الإطار الشيعي أيضاً.

كما أن غياب رأي المرجع الشيعي علي السيستاني من المشهد السياسي الشيعي، بشكل خاص، يعد من أسباب الانسداد الشيعي – الشيعي، إذ خالفت مرجعية السيستاني نهجها السابق في أن تدلي برأيها بخصوص تشكيل الحكومة وتسمية رئيس الوزراء في كثير من الأحيان، حين يشتد الخلاف بين قوى الإسلام السياسي الشيعي.

٣- المحكمة الاتحادية العليا كجزء من حالة الانسداد:

اشترطت المحكمة الاتحادية العليا تحقق أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية القادم وأصدرت تفسيراً للمادة (٧٠ أولاً) من الدستور لبيان الأغلبية الواجب توافرها للشروع بالتصويت على انتخاب رئيس الجمهورية، وذلك استجابة لطلب الرئيس العراقي برهم صالح.

وأشارت المحكمة الاتحادية بقرارها (رقم ١٦/ اتحادية/ ٢٠٢٢) الصادر في ٣ فبراير ٢٠٢٢ وبخصوص تفسير المادة (٧٠ أولاً) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إلى انتخاب مجلس النواب رئيساً للجمهورية من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي مجموع عدد أعضاء مجلس النواب الكلي ويتحقق النصاب بحضور ثلثي مجموع عدد أعضاء مجلس النواب الكلي[٩].

والحقيقة فيما يرتبط بالانسداد الراهن وبخصوص موقف المحكمة الاتحادية العليا ودورها في إمكانية وضع حد لذلك فقد كان تفسير المحكمة الاتحادية العليا السبب الأبرز لذلك الانسداد بسبب تعذّر تأمين غالبية الثلثين المطلوبة لتمرير انتخاب رئيس الجمهورية.

هذا ولم تقتصر حالة الانسداد فقط على تفسير المحكمة الاتحادية العليا للمادة (٧٠ أولاً) من الدستور لبيان الأغلبية الواجب توافرها للتصويت على انتخاب رئيس الجمهورية، إنما الانسداد الذي حدث بسبب تفسير المادة (٧٦) من الدستور العراقي، حيث تنص: "على أن يُكلف رئيسُ الجمهورية الكتلةَ النيابيةَ الأكثرَ عدداً بتشكيلِ حكومة"[١٠]، وتعد هذه النقطة الأكثر جدلاً حالياً بعد خلافاتٍ حول نتائج الانتخابات، والسبب المباشر في تكوين حالة الانسداد التي يعيشها الوضع السياسي في العراق.

فقد جاء التفسير الأخير للمحكمة الاتحادية العليا للكتلة الأكبر من خلال قرارها الأخير مناقضاً لقانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٢٠، خاصة المادة (٤٥) منه، التي تمنع الانتقال والتحالف بين الكتل الانتخابية إلا بعد تشكيل الحكومة. أما قرار المحكمة فقد أشار إلى جواز تشكيل الكتلة الأكبر من الكتلة الفائزة أو القوى الفائزة التي تتحالف فيما بينها بعد اختيار رئيس الجمهورية، وهذا ما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي في العراق بشكل كبير وكان جزءاً من الانسداد السياسي[١١].

٤- الخلاف الكردي – الكردي

تعتبر الخلافات الكردية – الكردية على مرشح رئاسة الجمهورية، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة بافل طالباني من أهم أسباب الانسداد السياسي، إذ يصر حزب بارزاني على أن يدفع بأحد مرشحيه للمنصب ويزاحم حزب عائلة طالباني التي استحوذت على المنصب منذ عام ٢٠٠٥.

وفي هذا الإطار، هناك محاور عدة يمكن من خلالها فهم الخلاف الكردي – الكردي حول موضوع رئاسة الجمهورية:

المحور الأول:

إدراك البارزاني بعد فشل عملية الاستفتاء على استقلال الإقليم بأهمية هذا المنصب في بغداد في حل مشكلاته المالية والنفطية العالقة لشركات النفط العاملة في كردستان ولتركيا، وذلك لضمان بقاء حزبه قوياً ومؤثراً. وملامح هذا التوجه كانت واضحة عام ٢٠١٨ حين دخل الحزبان، ولأول مرة بمرشحين في البرلمان.

المحور الثاني :

هو الرغبة الشخصية البحتة لمسعود البارزاني بإزاحة برهم صالح من هذا المنصب. فهو يرى في برهم صالح شخصاً لا يستطيع إخضاعه والسيطرة عليه بل يخشى شعبيته واستقلاليته واتخاذه قرارات قد تضر بتوجهات مسعود وأجنداته.

المحور الثالث:

يسعى البارزاني إلى أن يكون المرجع الكردي الوحيد في المنطقة، فهو يعلم جيداً الفراغ الذي تركه جلال طالباني، حيث لن يستطيع بافل أو قوباد أن يملأه، خاصة مع ضعف التركيبة السياسية البنيوية للاتحاد الوطني. لذلك يسعى البارزاني لاستغلال هذا الضعف ليكون هو صاحب القرار السياسي في أربيل وبغداد.

ويضاف إلى ما سبق، أن الخلاف داخل البيت السياسي الكردي، هو جزء من صراع إقليمي، حيث يُتهم فيه الحزب الديمقراطي بالتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، بينما يُتهم فيه الاتحاد الوطني بالتقرب من إيران وحلفائها في بغداد. وكانت بداية التصدع في التوافق الكردي هو حصول صالح على العدد الأكبر من أصوات أعضاء البرلمان الاتحادي، ليتغلب بفارق كبير على منافسه فؤاد حسين في عام ٢٠١٨، الأمر الذي أغضب الحزب الديمقراطي.

وإذا كان ممكناً السيطرة على الخلاف الكردي – الكردي في عام ٢٠١٨، وحصره عند حدود ومساحات معينة، فإنَّ ذلك لم يعد ممكناً بعد انتخابات أكتوبر٢٠٢١، خصوصاً أن الاتحاد الوطني يهدد بإعلان إقامة إقليم في محافظة السليمانية، كعقاب لمسعود البارزاني إذا ما نجح بالحصول على منصب رئيس الجمهورية لمرشحه غير المقبول كردياً أو حتى عراقياً.

لذلك شكّل موضوع رئاسة الجمهورية عقدة لا تقل في صعوبة حسمها عن عقدة رئاسة الوزراء، ولذلك فهي لم تحسم حتى بعد انتهاء المدد الدستورية على انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب العراقي، في الوقت الذي يفترض فيه – وبحسب السياقات الدستورية- أن ينتخب البرلمان رئيساً جديداً في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى بأغلبية ثلثي الأصوات ما جعل مظاهر الانسداد السياسي تتسع بشكل واضح.

كذلك فإن الصراع على منصب رئيس الجمهورية ليس داخلياً فحسب، فإيران ومصالحها، حتى الولايات المتحدة الأمريكية، ترى ضرورة أن يذهب المنصب لصالح حزب عائلة طالباني، إذ ترى إيران أنه ليس من مصلحتها إضعاف الاتحاد الوطني حليفها الكردي بمقابل صعود الحزب الديمقراطي الذي تتهمه إيران بجعل أربيل منصة لأعدائها، حتى واشنطن تجد أن توازن القوة بين الحزبين في إقليم كردستان مهم بالنسبة إليها. فضلاً عن أن واشنطن لا تريد للاتحاد الوطني أن ينغمس مع إيران بشكل كامل. وبذلك تشترك إيران وأمريكا في اتفاق على دعم الرئيس الحالي برهم صالح مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني.

0- التدخل الإقليمي

في هذا الجزء من الدراسة نتناول التدخلات الإيرانية والتركية، التي تعد أحد أهم أسباب الانسداد السياسي في العراق.

أولا. التدخل الإيراني:

لعل أبرز الأسباب فعالية لحالة الانسداد السياسي في العراق هي التدخلات الإيرانية التي جعلت من العراق ساحة لتصفية حساباتها ومحاولتها تثبت مبدأ أن العراق ضمن مجالها الحيوي واستمراره كدولة تابعة لها ورئة اقتصادية لمواجهة أي عقوبات أو تحديات دولية، فضلاً عن تصريف مشروعاتها المدرّة للأرباح المالية والمنافع السياسية. فطموحات إيران ومصالحها القومية تتسع إلى أبعد المستويات في العراق.

وعليه، فإن مصلحة إيران تكمن في إخضاع العراق لهيمنتها وسيطرتها عن طريق حلفائها من أجل الاعتماد عليهم في دعم أدوارها وتحركاتها الإقليمية. وقد وجدت إيران أن مشروع الأغلبية الذي يتبنّاه تحالف (إنقاذ وطن) يهدد نفوذها في العراق؛ ولذلك دعمت (الإطار التنسيقي) لتأسيس الثلث المعطل في العملية السياسية خصوصاً بعد أن فشلت في إقناع الصدر من خلال إسماعيل قاآني، قائد فيلق القدس الإيراني، الذي حوّل تشكيل الحكومة العراقية إلى معيار لنجاحه في إدارة ملف العراق بعد مقتل قاسم سليماني، فانتقلت إيران بعد هذا الفشل إلى تهديد حلفاء الصدر بارتباك لجغرافياتهم السياسية في أربيل والأنبار، للعودة إلى مبدأ التوافق في تشكيل الحكومة التي يتزعمها الشيعة.

ثانياً، تركيا:

تمكّنت تركيا التي ركزت كثيراً على الملف العراقي في العامين الأخيرين من جمع الأحزاب السُّنية التي عاشت سنوات تشتت وخلافات كبيرة حتى وصل الأمر إلى تبادل الاتهامات المتبادلة. وقد نجح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، من جمع أبرز زعيمين سُنيين هما: محمد الحلبوسي وخميس الخنجر في تحالف واحد اسمه "تحالف السيادة". ورغم أن إيران تمكّنت في العقد الماضي من شق الصف السياسي السُّني وكسب بعض أطرافه، فإنها اصطدمت اليوم بتوحيده من قبل تركيا، وهي ضربة وجهت لإيران بالإضافة إلى الضربة التي تلقتها عندما هُزم حلفاؤها في الانتخابات، علاوة على الانقسامات التي جدت داخل البيت السياسي الشيعي.

وبذلك استثمرت تركيا تراجع الأولويات الأمريكية – الإيرانية حيال الملف العراقي، فتمكنّت من ملء الفراغ عبر توحيد البيت السُّني. وهذا يعني أن تركيا من الممكن أن تتمدد نفوذاً وقوة بتحالف سنّي كبير وقد يلتحق به قسم من الكرد في محطة قادمة، فلم تعد طهران – وهي أبرز الداعمين للأحزاب السياسية الشيعية وجماعاتها المسلحة – قادرة على أن تُدير البيت الشيعي في تحالف واحد خاصة بعد فوز الصدر وتحالفه مع بارزاني والحلبوسي.

ومما لا شك فيه أن هذا التدخل الإقليمي فاقم ظاهرة الانسداد السياسي كون هذه الدول بالنهاية تحاول المحافظة على مصالحها. فقد وجدت إيران بأن هذا الانغماس التركي في تشكيل تحالف يقوض حلفاءها في العراق مصدر قلق كبير، وبالتالي أن أحد أهم أسباب وقوف إيران وحلفائها ضد تحالف "إنقاذ وطن" هو ما تسميه الرعاية التركية. ولذلك نجد الانسداد السياسي الحالي هو نتيجة هذا التدخل الإقليمي على عكس الحكومات السابقة، حيث كان الصراع الأمريكي – الإيراني هو المتحكم في تشكيل الحكومات لذا أعلن زعيم "عصائب أهل الحق" قيس الخزعلي صراحة أن أمريكا غير متدخلة في تشكيل الحكومة مثل ما هي عليه تركيا.

ثالثاً: نظرة مستقبلية ...
مسارات الخروج من حالة الانسداد السياسي في العراق

إن فشل القوى السياسية العراقية بتمرير رئيس الجمهورية أدخل العراق في فراغ دستوري وخرق للمدد التي حددتها النصوص الدستورية، ما ولّد تساؤلات عن مسارات الخروج من حالة الانسداد السياسي، ونجدها تتحقق بمسارين:

أولاً، المسار السياسي:

من خلال إعادة تشكيل التحالفات باختراق الكتلة الصدرية صفوف "الإطار التنسيقي" وتقوم إما باستقطاب بعض القوى إلى طرفها، وإما بقيام الإطار الشيعي بخطوة مماثلة، وهذا السيناريو من الصعب أن يتحقق.

كذلك فإن العودة إلى تشكيل الحكومة وفق مبدأ التوافقية، ممكن أن يكون الحل المثالي لحالة الانسداد السياسي، ولكن مقتدى الصدر سيكون الخاسر الأكبر فيه. وقد تكون الأربعين يوماً، التي منحها مقتدى الصدر للإطار التنسيقي الشيعي لتشكيل حكومة مع حلفائهم الفرصة الأخيرة، لكن الإطاريين يدركون أن هدف الصدر منها أن أصبح الثلث المعطل مانعاً أمام عملية تحقيق مشروع الأغلبية، وهو الأمر الذي دفعه إلى النأي بنفسه عن موضوع التعطيل ورمي الكرة في ملعب الإطار التنسيقي، خصوصاً في ظل الاستياء الشعبي من تأخر تشكيل الحكومة، ومن ثم فهم يدركون أنها محاولة إحراج أطراف الإطار التنسيقي أمام الرأي العام العراقي أيضاً، مع صعوبة إمكانية حصوله على أغلبية برلمانية، لذلك هم لا يمتلكون القدرة والأدوات لتشكيل الأغلبية مع إدراكهم بأن ذهاب مقتدى الصدر للمعارضة سيكون ثمنه حل البرلمان وسقوط حكومتهم خلال أشهر .

ثانياً، المسار الدستوري:

في حال تواصل الانسداد السياسي، قد يتم اللجوء إلى حلّ البرلمان والذهاب لانتخابات مبكرة جديدة، وهذا قد يكون من خلال تقديم أحد الكتل البرلمانية طلباً وفق المادة (٦٤ أولا) من الدستور التي تنص على "يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث أعضائه، أو طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية"[١٣]. والمتوقع أن تقوم به الكتلة الصدرية كرد فعل سياسي لعدم قدرتها على تشكيل حكومة الأغلبية التي تتبنّاها، أو تقوم به كتلة برلمانية جديدة كحركة امتداد، القريبة من تشرين، ولكن لن تحصل على العدد المطلوب من الأصوات، لعدم قناعة أغلب القوى بهذا الخيار.

المسار الدستوري الآخر لحل البرلمان يكمن بأن تصدر المحكمة الاتحادية قراراً يوضح إمكانية إيجاد مخرج للفراغ الدستوري الحالي، أو أن تصدر قراراً بناءً على طلب مقدم لها قد يحدث نتيجة تقارب بين الأطراف المؤيدة لخيار حل البرلمان، مع وجود أو ممارسة ضغوط من قوى سياسية خارج البرلمان ومنظمات مجتمع مدني، عبر اللجوء إلى المحكمة الاتحادية من أجل المطالبة بإلغاء الانتخابات وتنظيم انتخابات جديدة، فضلاً عن أن الأطراف السياسية ستجد نفسها مجبرة على طلب رأي المحكمة الاتحادية بشأن إمكانية إعادة الانتخابات أو الإقرار بفشل البرلمان في انتخاب الرئيس إذ إن إعلان حالة الطوارئ أمر مستبعد، وهو جزء من عملية الضغط الذي تمارسه القوى السياسية على المقاطعين لجلسات البرلمان.

وفي الختام، يمكننا القول إن كل الخيارات السياسية باتت مفتوحة في العراق أمام حالة الانسداد المتكررة منذ عام ٢٠١٠ حتى الآن، بما في ذلك الذهاب إلى الانتخابات المبكرة.

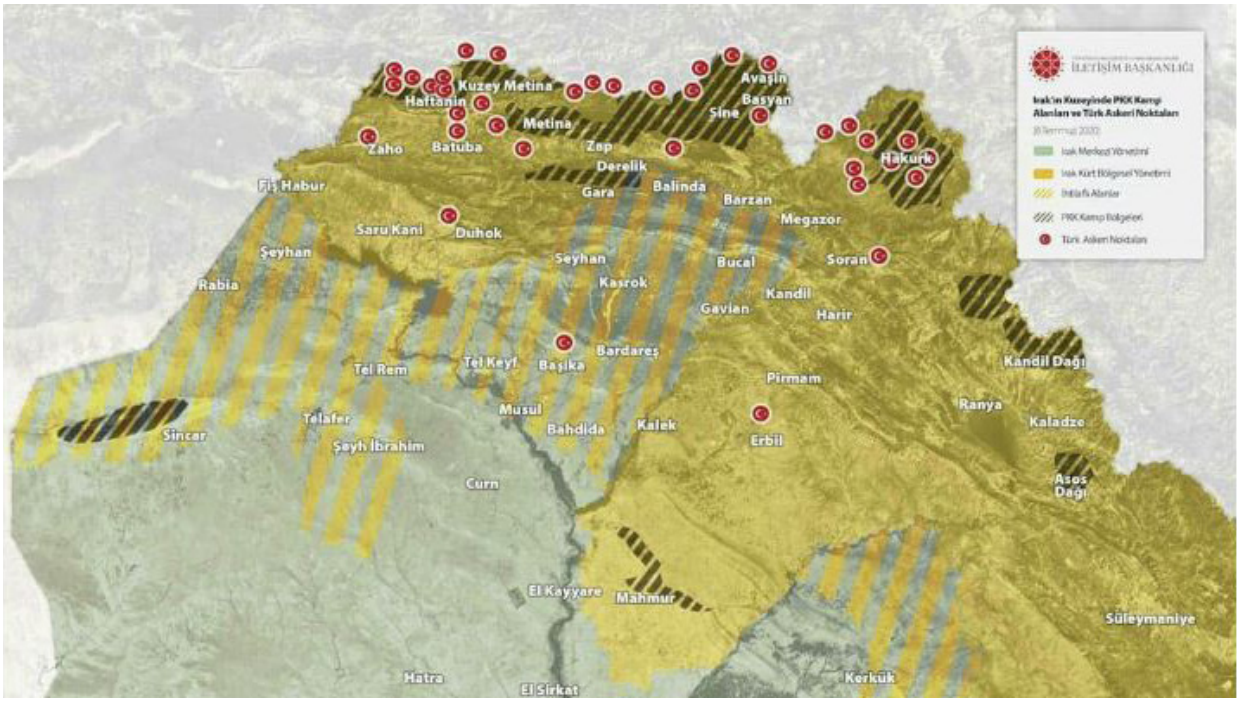

د. جواد الهنداوي:

تركيا.. احتلال وانتهاك لسيادة العراق وانفتاح وتنازل تجاه دول المنطقة

تناور تركيا عسكرياً في شمال العراق، غير مكترثة بسيادة و مكانة العراق وكرامة شعبهِ وشعور مواطنيه،وتحاور تركيا سياسياً المملكة العربية السعودية و الامارات و الاردن و مصر و الكيان الاسرائيلي المحتلْ.

تعزّزْ تركيا وجودها العسكري في شمال العراق وتنتهك سيادته، وتصفّر تركيا خلافاتها مع دول الجوار المذكورة وتتنازل عن شروطها و متبنياتها.

لم تعدْ حركة اخوان المسلمين عقبة امام تطوّر العلاقات مع مصر و الامارات،ولم يعُدْ ملف خاشقجي عائقاً امام تحسين العلاقات مع المملكة، و العلاقات مع اسرائيل تستحق، على ما يبدوا ، تحديد النشاطات السياسية و الاعلامية لعنصر من حماس و فصائل المقاومة الفلسطينية المتواجدة في تركيا. توجّه تركي ايجابي و محمود نحو دول المنطقة، ولكن للاسف توجّه سلبي ومُدان تجاه العراق.

زادت تركيا على اعتداءها العسكري على العراق بسلوك دبلوماسي غريب تجاه العراق، حيث استدعت وزارة الخارجية التركية القائم بالاعمال العراقي يوم الخميس، الموافق ٢١/٤/٢٠٢٢، وابلغته عدم ارتياحها من بيان وزراة الخارجية العراقية الرافض، والمحتج على ما تقوم به تركيا من عمليات عسكرية في العراق، تُهدّد وحدة اراضية وتنتهك سيادته.

> **زادت تركيا على اعتدائها العسكري بسلوك دبلوماسي غريب تجاه العراق**

سلوك تركيا الدبلوماسي تجاه العراق (بأستدعاء القائم بالاعمال العراقي) يفضحُ تصميم تركيا على المضي في نهج انتهاك سيادة العراق والاستمرار في العمليات العسكرية، ويفضحُ ايضاً ما تريده تركيا من العراق وهو التزام الصمتْ والقبول بالامر الواقع.

تتذرّع تركيا في تبرير عملياتها العسكرية داخل الاراضـي العراقية بمحاربة التنظيمات الكردية المسلّحة، والتي تصفها ارهابية وتشكّل خطراً وتهديداً على امنها القومي.

وكما جاء في بيان وزارة الخارجية العراقية، هذه الحجّة لا تجيز لتركيا بالاعتداء على سيادة بلد آخر وتخالف المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة.

اضيف الى ذلك بأنَّ ليس لذريعة الحكومة التركية سقف زمني و حّدْ جغرافي، فهي و اقصد (العمليات العسكرية التركية) مستمرة طالما التنظيمات المسّلحة الكردية على قيد الحياة و فاعلة، وهذا يعني " أنْ يتعايش العراق مع حالة مستديمة في انتهاك سيادته وتهديد اراضيه و توغل وبقاء للقوات التركية ".

حالة ستشجعّ تركيا الى التمادي والى التفكير، في نهاية المطاف الى حّل سياسي و تفاهمات تركية -كردية -دولية على حساب وحدة اراضي العراق و سيادته.

أنَّ المنطقة مُقبلة على تغييرات سياسية و جغرافية مهّمة تحكمهّا وتحدّد نتائجها القوة والمصالح، وسيكون للفواعل الاقليمية غير العربية دوراً كبيراً، فاذا لم يستردّْ العراق عافيته و قوتّه و يحافظ ويدافع عن مقوماته كدولة، سيكون الطرف الضعيف في معادلة التغييرات.

وما يعيشه العراق من حالة تنازع سيادي وتنازع على المناطق في اطـار الدولة (بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم)، تجعل سيادة العراق الخارجية عُرضةً للانتهاك وللتدخل، وهذا ما يحصلْ اليوم، آملين بأنْ لا يكون القادم أسوأ.

*كاتب ودبلوماسي عراقي
*صحيفة»الراي اليوم»اللندنية

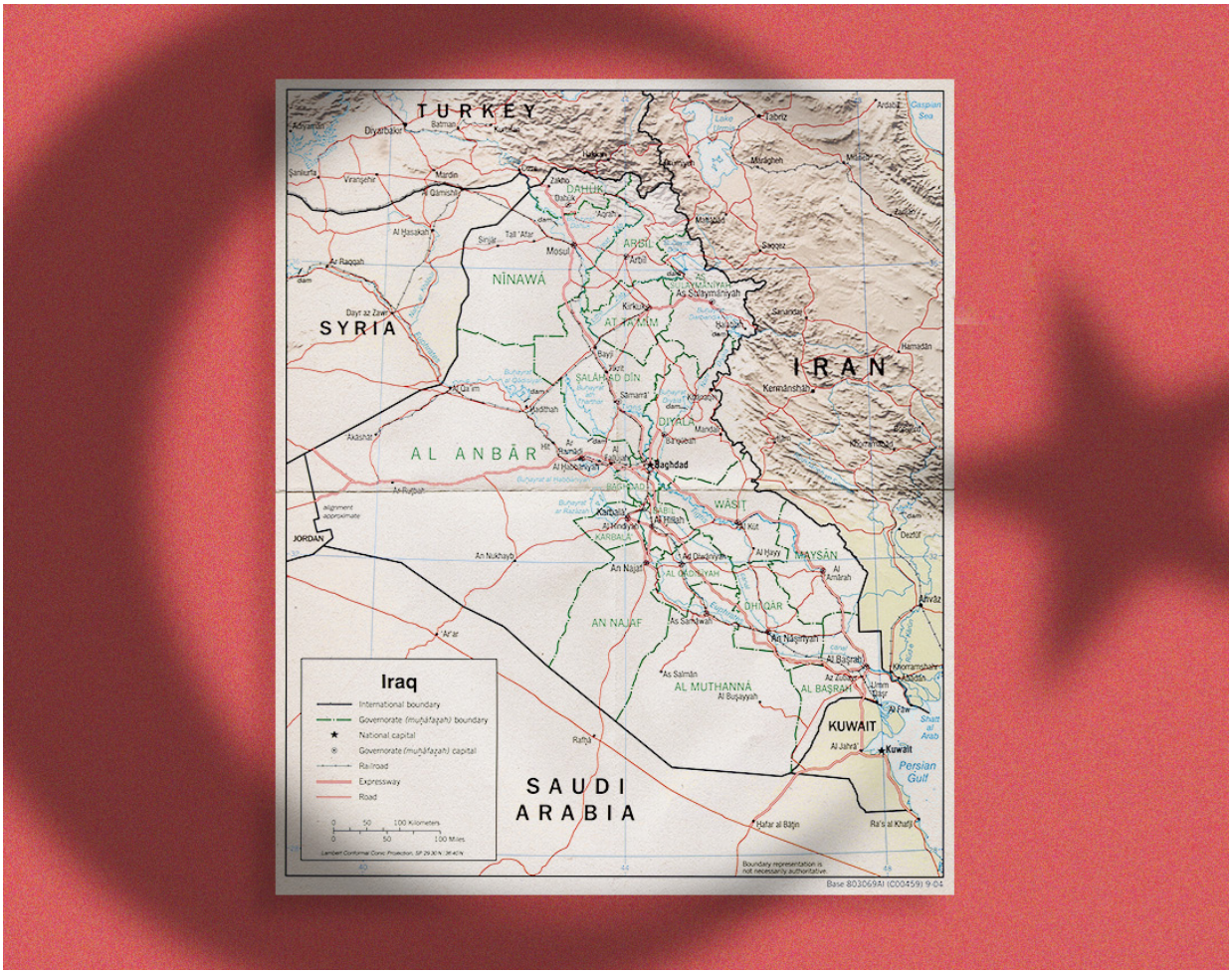

هدى رزق:

هل العراق ملعب لنفوذ تركيا؟

تتصرّف تركيا وكأن العراق ما زال في فترة الحرب في تسعينيات القرن الماضي، وكما لو أن «اتفاقية التعاون وأمن الحدود» لعام ١٩٨٣، التي فتحت الطريق أمامها للقيام بالعمليات ضد حزب العمال الكردستاني في الداخل العراقي ما زالت فاعلة.

لقد شكّلت هذه الاتفاقية أرضية مشروعةً للعمليات ضد حزب العمال الكردستاني، وكان قد تمّ توقيع بروتوكول أمني عام ١٩٨٤ فتح الطريق أمام القوات التركية لدخول الحدود العراقية إلى عمق ٥ كيلومترات.

راهنت الحكومات التركية المتعاقبة على الخلافات الداخلية العراقية، ولا تزال سياستها تدور حول النفوذ الإقليمي وحول مسألة الموصل كركوك، وما يتصل بها من قضايا الحدود والنفط، وحول مسألة المياه.

تلعب السياسة الخارجية التركية في ملعب كردستان العراق وتراهن على التناقضات الكردية – الكردية، كما تحاول دق إسفين بين الإقليم الكردي والحكومة المركزية في بغداد، مستفيدة من خلافات المكوّنات الاجتماعية – السياسية العراقية، وذلك من أجل ضمان

نفوذها في البلاد، كما تلعب على التناقضات الشيعية - الشيعية التي تحدث ثغرة كبيرة في جسم الدولة العراقية وتقودها إلى الفراغ، ولا سيّما أن الطوائف العراقية السنيّة مكّنت نفسها بفضل علاقاتها الإقليمية السعودية – التركية، بينما ما زال الشرخ بين بعض القيادات العراقية مع إيران يركّز على سلطته في الداخل ويتغاضى عن تأثير الصراعات الإقليمية التي تسعى إلى إضعاف سلطة كل حكومة عراقية تراعي العلاقة مع إيران كجزء من الصراع الإقليمي، فيأتي طرح النأي بالنفس ليضعف هذا الموقع ويصبّ في مصلحة المحور الامريكي والإسرائيلي.

تركيا والعلاقة مع إقليم كردستان العراق

بـدأت علاقة تركيا بحكومة إقليم كردستان في تسعينيات القرن الماضي، عقب حرب الخليج الأولى، واعتُبر الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من نقاط التحوّل المهمّة في سياسة تركيا تجاه الإقليم، حيث جرى تعزيز مكانة الكرد بفضل دستور عام ٢٠٠٥، وحصلت حكومة إقليم كردستان على وضع دستوري بعد أن كانت تُدَار بحكم الأمر الواقع منذ ١٩٩٢. حصل كرد العراق من ذلك الوقت على ضماناتٍ كانت كفيلةً بتحويلهم إلى لاعبين في سياسة البلاد؛ فالتعاون السياسي الذي رأيناه بين أنقرة وحكومة إقليم كردستان برئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني توطّدت عام ٢٠٠٧، حيث أدّت إلى قيام تعاون اقتصادي كبير بين الطرفين، وأصبح الإقليم ثالث أكبر سوق للصادرات التركية، كما شاركت الشركات التركية في مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الزراعة، والخدمات المصرفية والمالية، والبناء، والتعليم، وأنظمة الطاقة الكهربائية، والرعاية الصحية، واستخراج النفط/ الغاز والخدمات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والـنـقـل، والسياحة، والـصـنـاعـة المتعلقة باستغلال المياه.

> **تحاول أنقرة دق إسفين بين الإقليم الكردي والحكومة المركزية**

اتّـصـفـت السياسة الخارجية التركية تجاه الـعـراق بأنها ثلاثية الأبـعـاد، تستند إلى محاولة القضاء على حزب العمال الكردستاني، والتحكم فـي المياه، والسعي لاستجرار الطاقة. وبما أن تركيا تستورد ٩٥ في المئة ممّا تستهلكه من النفط والغاز الطبيعي من الخارج، وتشتري ثلاثة أرباع ما تحتاج إليه من النفط والغاز من روسيا وإيران، فهي قررت تقليل اعتمادها على هذين البلدين في مجال الطاقة، وتنويع مصادر النفط والغاز الطبيعي اللذين تحتاج إليهما، بحيث يتم تصدير إنتاج حقول كركوك عبر خط أنابيب النفط الذي يمر عبر الأراضي التركية إلى ميناء جيهان على البحر المتوسط. ويعتبر هذا الحقل أحد حقول النفط المهمة في العراق، وتشير التقديرات إلى أن احتياطي الحقل يقارب ١٠ مليارات برميل من النفط من النوعية الجيدة، وتبلغ الطاقة القصوى للحقل مليون برميل يومياً.

تدهور العلاقة مع حكومة بغداد

تدهورت علاقات أنقرة مع حكومة بغداد المركزية بسبب محاولات تركيا زيـادة بسط نفوذها سياسيّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً في شمال العراق، وهناك نحو ١٩ قاعدة تركية، ١٥ منها قواعد عسكرية، والأربع الأخرى قواعد استخبارية، تضم جميعها نحو ٣ آلاف جندي تركي. حاولت أنقرة لعب دور جيو - أمني ضد حزب العمال الكردستاني، وجيو - سياسي داخل العراق عبر ادّعاء حماية حقوق السنّة، رغم مطالبة الحكومات المركزية في بغداد بسحب القواعد العسكرية، وآخرها من بعشيقة، التي تمّت الموافقة على وجودها التدريبي أثناء التصدي لداعش، ومع انتهاء المهمة طلبت الحكومة العراقية سحبها، لكنها جوبهت برفض أنقرة.

تتجاهل أنقرة وجـود سلطة شرعية ومؤسسات،

وتستظل بالوجود الامريكي كي تقوم بقصف شمال العراق، حيث ازدادت العمليات العسكرية مؤخراً ضد حزب العمال الكردستاني، وتتعاون مع استخبارات إقليم كردستان ومع حكومته من دون التنسيق في أغلب العمليات مع بغداد، وتأخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة التي تُدرج حزب العمال في لائحة الإرهاب.. وعندما تجد اعتراضاً عراقياً، تتّهم الحشد الشعبي وإيران بالوقوف خلف حزب العمال الكردستاني. اتّهمت تركيا الحكومات العراقية المتتالية، التي طلبت منها سحب قواعدها العسكرية من الأراضي العراقية، بأنها موالية لإيران أو تدخل في فلك النفوذ الإيراني، وترى أنّ إيران قد واصلت توسيع نفوذها في العراق من خلال الحملة ضد داعش. تضع تركيا نفسها بشكل متزايد كحامٍ للسنّة في الأراضي التي كانت تحت السيطرة العثمانية في السابق، وخاصة في سوريا والعراق. وكان إردوغان قد صرّح بأن لديه «مسؤولية تاريخية» لحماية «إخواننا العرب السنّة وإخواننا التركمان».

نسّقت تركيا بعض عملياتها في شمال العراق مع حكومة الكاظمي، بضوء أخضر امريكي. أما في عمليتها الأخيرة، فهي استغلت الفراغ الحكومي، وتصرّفت كما لو أن العراق ساحة خالية إلا من مؤيّديها ومن حلفائها، فأتت عملية «قفل المخلب» لتضيء على تعامل تركيا مع العراق، ورؤيتها لنفوذها وكأن الإقليم الكردي يشكل دولة ضمن الدولة العراقية، ولم تأبه للاستنكارات المختلفة من قبل سياسيين عراقيين.

الغاز والنفط والشراكة مع «إسرائيل»

تسعى تركيا إلى شراكة مع «إسرائيل» التي تشتري النفط من كردستان، بينما تدّعي حكومة الإقليم أن التجارة تتم عبر شركات لا مباشرة. تستثمر تل أبيب في إقليم كردستان بكثافة في مجال الطاقة والبناء والاتصالات والأمن؛ فحكومة إقليم كردستان تريد الاستفادة من زيادة الاستثمارات الأجنبية والخبرة التكنولوجية والانفتاح على الأسواق الأوروبية. وكان الرئيس التركي قد ناقش مع رئيس إقليم كردستان، نيجرفان برزاني، إمكانية تزويد تركيا بالغاز الطبيعي، فوعده ببحث الموضوع مع الحكومة المركزية في بغداد، وأكد الرئيس التركي أن هناك إمكانية لاستخدام الغاز الإسرائيلي في بلاده، والعمل على نقله إلى أوروبا عبر التعاون المشترك بين الجانبين. وكانت حكومة كردستان العراق قد أعدّت مؤخراً خطة برعاية امريكية لتزويد تركيا وأوروبا بالغاز بمساعدة «إسرائيل»، وعُقد اجتماعان على الأقل لبحث هذا الأمر مع خبراء الطاقة من الولايات المتحدة و«إسرائيل» لربط خط الأنابيب الجديد بخط استُكمل بالفعل على الجانب التركي من الحدود.

> **تسعى تركيا إلى شراكة مع «إسرائيل» التي تشتري النفط من كردستان**

تتصرّف كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل» وتركيا بحرية في العراق، مستغلّة التضعضع الشيعيّ الشيعيّ الذي يعيش حالة ضعف منذ افتعال التظاهرات وتمويلها للإضرار بالتحالف مع إيران التي ساعدت العراق في زمن محنته الكبرى مع النظام البعثي، فيما تتعثّر القيادة الشيعية الفائزة في الانتخابات بسبب إصرارها على عدم التآلف مع القوى الأخرى من البيت نفسه، ما يتسبّب في إضعاف الاثنين معاً. فلا معارضة قوية لما يقوم به كل من التركي والامريكي وظلّه الإسرائيلي في منطقة تذهب دولها إلى التطبيع وتشكيل تحالفات استراتيجية.

*باحثة في الشأن التركي والإقليمي
*المصدر: الميادين نت

التوغل التركي خرق للسيادة واهانة للشعب العراقي

هناك توافق سري بين الحكومة العراقية وقيادة كردستان لتنفيذ اجندة تركية خليجية

افتتاحية صحيفة» كيهان العربي»الايرانية

اصرار حكومة اردوغـان على استمرار الاعتداءات العسكرية التركية غير المبررة على الاراضي العراقية والتي تعتبر تعديا صارخا على السيادة العراقية بالاضافة الى توجيه اهانة مباشرة لمشاعر كل العراقيين بمختلف طوائفهم ومذاهبهم وتوجهاتهم.

ومما يؤسف له ان هذه الاعتداءات الاجرامية المتكررة بمثابة تحد كبير للحكومة العراقية والقوات المسلحة، اذ لم يلمس الشعب العراقي رد فعل قوي منهما يوقف هذه الاعتداءات عند حدها مما عكس في اذهان الشعب ان هناك توافقا سريا بين الحكومة العراقية وقيادة كردستان وبعض القوى السياسية لتنفيذ اجندة تركية خليجية تذهب بالعراق الى التقسيم .

واللافت في الامر ان الحكومة العراقية اعتبرت العملية العسكرية التركية التي تجري في اقليم كردستان هو خرق للأمن القومي العراقي وخرق للحدود العراقية، كما ان المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحاف نفى بعد إطلاق أنقرة هجوماً جديداً شمال العراق، الاثنين الفائت وجود أي اتفاق مع تركيا أو أساس قانوني يتيح لها التوغل شمال البلاد، مما يعكس ان الاعتداء التركي لايملك اي مبرر قانوني او شرعي للقيام بهذا العمل الاجرامي.

وفي الطرف الاخر نجد ان وزير الدفاع التركي صرح بالقول أن القوات التركية تعتزم التقدم بعمق ٥٠-٦٠ كم

ماذا لو قام العراق بحملة عسكرية على معسكرات تدريب «داعش» داخل الاراضي التركية؟

داخل أراضي العراق في إطار عمليتها «قفل المخلب» ضد حزب العمال الكردستاني. وأكد إنه بعد الانتهاء من المهام الرئيسية للعملية، لا يخطط الجيش التركي لمغادرة شمال العراق بشكل كامل، بل يعتزم نشر قواعد مؤقتة للسيطرة على المنطقة ولن ينسحب من الأراضي العراقية قبل «زوال التهديدات نهائيا». فيما دافع أردوغان، عن عملية «قفل المخلب» التي أطلقتها القوات التركية بداعي ملاحقة عناصر تنظيم «حزب العمال» الكردستاني شمالي العراق، معتبرا ان هذا التجاوز يجري وفق القانون الدولي.

والسؤال المهم في هذا الامر وللاجابة على تخرصات اردوغان هل يعتبر وفيما اذا قامت القوات العراقية بشن حملة عسكرية على المعسكرات التي تدرب اعضاء تنظيم «داعش» داخل الاراضي التركية وارسالهم الى محاربة الجيش والشعب العراقي حق طبيعي للعراق للحفاظ على امنه واستقراره؟

ام يقيم الدنيا ويقعدها ويعلوا صراخه من ان العراق خرق سيادة تركيا وغيرها من الاراجيف ؟.

ان الذرائع والمبررات التي تطلقها تركيا بارتكاب عدوان غادر على العراق والتلويح بالبقاء وعدم مغادرة الاراضي العراقية امر يستدعي الوقوف ويفرض على الحكومة العراقية وعلى القائد العام للقوات المسلحة الكاظمي ان لايقتصر على الاحتفاظ بالرد بل عليه ان يرد وبقوة من اجل ايقاف هذا الا ستهتار التركي بحق الشعب العراقي خاصة وكما صرحت الخارجية العراقية من انه لن توجد اي اتفاقية تسمح للجيش التركي بخرق السيادة العراقية.

واما الاكتفاء بلغة الاستنكار والتنديد الجوفاء والتي لاتغني ولاتشبع من جوع ستزيد من غطرسة الاتراك والاستمرار بتوجيه الاهانات للشعب العراقي .

وهذا مما لا يقبله اي عراقي حر شريف محب لوطنه وسلامة ووحدة اراضيه.

وبطبيعة الحال وكما اشارت اوساط سياسية وشعبية عراقية من ان الشعب العراقي وفيما اذا لم يجد ردا من الحكومة في كبح جماح غطرسة الاتراك والذي يشكل خطرا وجوديا ليس فقط على العراق والعراقيين بل لكل المنطقة فانه سيتخذ قراره الحاسم والقوى في تشكيل مجاميع قتالية لمواجهة الجيش التركي ومرتزقته وتطهير العراق من دنسهم وان اندحار «داعش» الارهابي المدعوم امريكيا وخليجيا على يد ابناء المرجعية قوات الحشد الشعبي والقوات المسلحة الوطنية خير دليل على ذلك، ولذا فعلى تركيا ان تختار بين الرحيل السريع او المواجهة الشعبية العراقية القادمة.

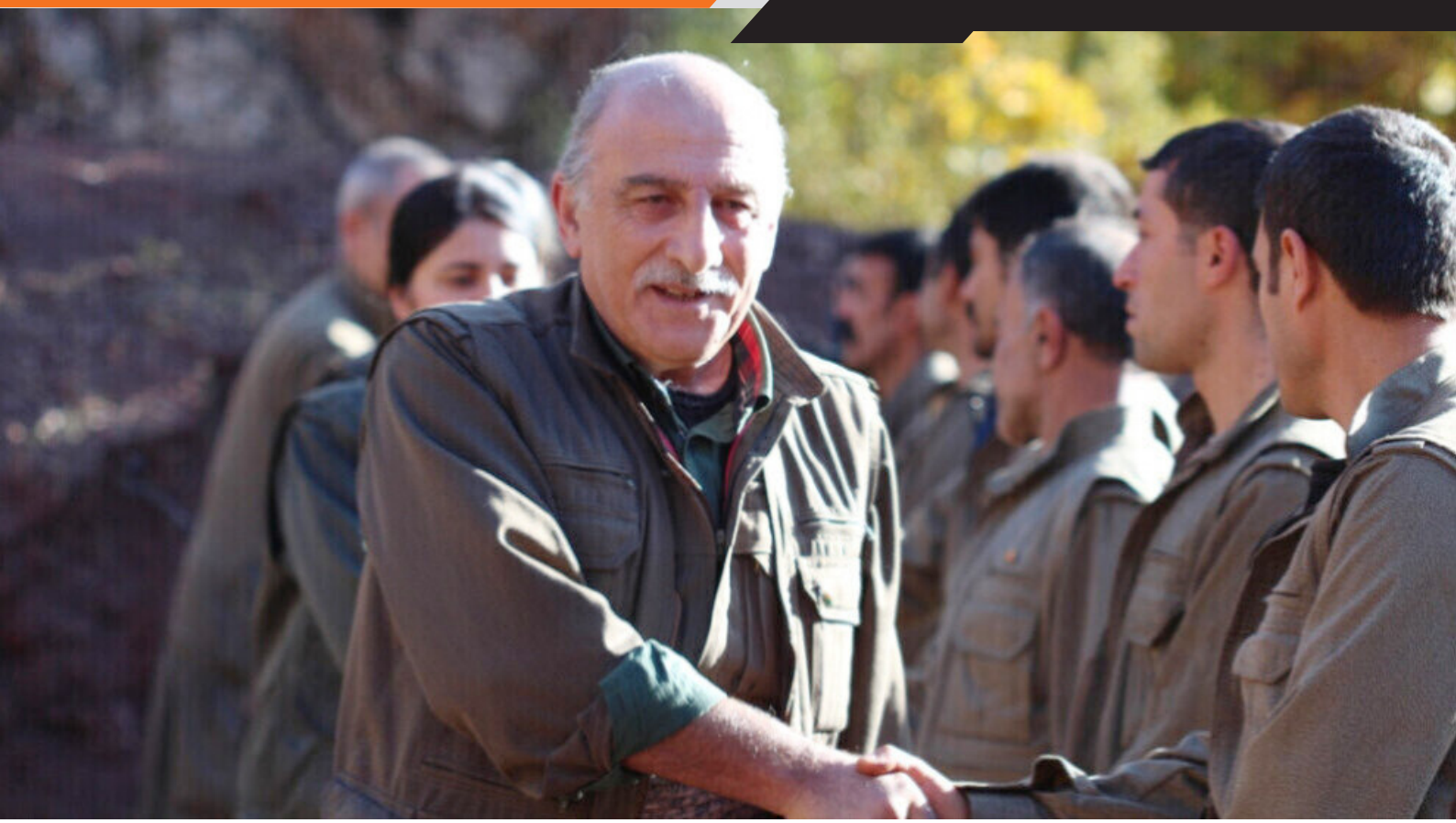

دوران كالكان:

هذا هو الوجه الحقيقي للحزب الديمقراطي الكردستاني

سنحول كافة الاماكن في تركيا إلى ساحة للمقاومة والنضال

وكالة فرات للأنباء (ANF):

صرح عضواللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان أن حزب العمال الكردستاني حركة حرية وطنية واجتماعية، ونوه بأنه لطالما عرّف حزب العمال الكردستاني الأول من أيار بأنه يوماً لتقييم جديد وتصعيد للنضال.

وبمناسبة الأول من أيار عيد العمال، تحدث عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK)،

دوران كالكان لوكالة فرات للأنباء (ANF).

بداية وحول أسلوب وطريقة وتكتيك هجمات تركيا على زاب وآفاشين بالنسبة للعمليات التركية وحلفائها السابقة ودور حزب بارزاني من هذا الهجوم قال كالكان :إن هجوم ليلة ١٧ نيسان ليس صدفة ولم يكن وضعاً غير متوقعاً، فاشية حزبي العدالة والتنمية تحضر لهذا الهجوم لفترة طويلة، كان يحضر لهذا الهجوم في الشتاء ايضاً، لم تستطع أن تقبل بهزيمته في كارى في شباط ٢٠٢١، ولم تستطع أن تتحمل الضربات التي تلقتها في متينا وزاب وآفاشين، هذا نال من عزيمة الفاشية وأوقعتها في ضائقة، وللتخلص من ذلك وأخذ الدروس من واقعها في ٢٠٢١وعلى هذا الأساس حضرت لهجوم جديد من الناحية العسكرية، اجتمعت مع الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، كما التقت مع روسيا ايضاً، كما التقت مع الإدارة العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد أفصحوا عن ذلك بطرق مختلفة، ولذلك هو هجوم مخطط ومحضّر له، وبالنسبة للرد على سؤال، تأثير نتائج حرب ٢٠٢١ على تركيا وفاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، هذا ما كان محتملاً.

من الواضح أنها لم تهزم بشكل كامل، فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية تحاول عكس نتائج ٢٠٢١ واستعدت من أجل ذلك، على هذا الأساس وكهجوم أخير استنفر كافة قوته، من المهم أن يُقال هذا بهذا الشكل.

هذا الهجوم هو الهجوم الأخير لفاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، إما ستحقق أهدافها بهذا الهجوم وتطيل عمرها وستسمر في إدارة تركيا، أوستهزم هنا وتفشل وتنهار حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، وتتحقق ثورة ديمقراطية في تركيا، الوضع الآن هو هكذا، ومن أجل ألا تهزم وتنتصر، فقد أخذت الدروس من الفترة السابقة وقامت بهجوم مخطط ومنظم.

من حيث العلاقات والتكتيكات، لا يوجد شيء جديد، تأخذ الدعم والمساندة من أمريكا وحلف الناتو والحزب الديمقراطي الكردستاني، الأصح أن نقول أن أمريكا والحزب الديمقراطي الكردستاني تشجعان الدولة التركية وفاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، لأنها تحاول أن تقوم بالسياسة على أساس ذلك، بالطبع كنا قد قيمنا هجوم ٢٠٢١ بأنه هجوم مشترك بين أمريكا والدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني ولا يزال هذا الهجوم مستمراً بهذا الشكل، هنا يظهر دور العراق بشكل أكبر، فالعراق يبدي من فترة لأخرى وكأنه معارض لهذا الهجوم، ولكن بسياساته ضد شنكال وتوقيعه على اتفاقية ٩ تشرين الأول مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والتغاضي عن مقتل اثنين من كبار ضباطها في خنير بغارة جوية لجيش الاحتلال التركي، توضح أن إدارة العراق ضالعة ضمن هذا المخطط، إدارة الكاظمي الحالية تساند هجوم دولة الاحتلال التركي، الهجوم الذي بدأ في ١٧ نيسان تُظهر هذه الحقيقة بكل وضوح.

> **حزبا اردوغان وبارزاني يقومان بتهريب النفط ونهب ثروات جنوب كردستان**

وزارة الخارجية العراقية أعلنت أنه لا علاقة لها بهذا الهجوم، ورجب طيب أردوغان يكذب، ولان أردوغان يقول علانيةً «أننا نقوم بهذا الهجوم بناءً على اتفاقات

وتحالفات»، أقوال أردوغـان تدل على ما يجري على أرض الواقع، مهما قالت الحكومة العراقية بأن هذا كذب ولا توجد أية اتفاقيات، ليس له معنى في الواقع، لأنها لا تقف في وجه هجمات الدولة التركية من الناحية السياسية والعسكرية، مثلاً، لا تقوم بالاتفاقيات مع حزب العمال الكردستاني الذي يقاوم الدولة التركية ولا تقدم الدعم لقوات الكريلا، بل على العكس، تحاول الدخول الى مناطق الكريلا من اجل محاصرتهم، منذ العام الماضي وحتى الآن هذا هو الواقع،كما أنه من الناحية السياسية الدولة العراقية لا تعقد لقاءات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للتنديد بهذه الهجمات،في الحقيقةً أن جامعة الـدول العربية عارضت الاحتلال التركي، كما أصدرت الإدارة العراقية بياناً بـنـاءً على ذلك وقالت» نحن نرفض هذا الهجوم»، لو لم تدلي جامعة الـدول العربية ببيان، لما أدلت الإدارة العراقية أيـضـاً بهكذا بيان، ولذلك من ناحية العلاقات والاتفاقيات، فإن اتفاق ٢٠٢٠ و٢٠٢١ ما زال مستمراً.

بدون شك هناك بعض التغييرات من ناحية التكتيك والأسلوب، ولكنهم يطبقون نفس الاتفاقية السابقة ايضاً، مثلاً، حتى الآن هاجمت مناطق الدفاع المشروع جزءاً جزءاً، هذا الهجوم يستهدف جزءاً واحداً، ولكنها تستهدف الجزء المركزي، بقوة كبيرة تهاجم منطقة صغيرة، وتركز على هذه المنطقة الصغيرة، يشبه هجوم ١٤ أيار ١٩٩٧ الذي تم من خلاله استهداف منطقة زاب وكذلك هجوم ٢٠ شباط عام ٢٠٠٨ على زاب ايضاً.

الان تهاجم بقوة كبيرة على منطقة محددة وتحاول السيطرة عليها، تسعى الى تمركز قواتها على بعض التلال الاستراتيجية عبر القصف الجوي وبالمدافع وبالهاون وطائرات الاستطلاع والمروحيات والطائرات الحربية، تحاول القيام بهكذا قصف لمنع الكريلا من التحرك ومن ثم تمركز قواتها في المنطقة والأماكن الاستراتيجية.

في ١٤ أيـار عام ١٩٩٧ قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني الدعم للدولة التركية من جنوب كردستان، وفي حرب ١٩٩٢ سمح لدبابات جيش الاحتلال التركي بالعبور من بوابة خابور الحدودية ومحاصرة حفتانين من الجنوب، الان ايضاً يقدم هذا الحزب نفس الدعم، بالطبع من بامرني وحتى شيلادزه، في كل بلدة، هناك مراكز للاستخبارات التركية ونقاط عسكرية وقواعد جوية، يعني تمركزت على أعلى مستوى على الصعيد العسكري، يقول الـحـزب الديمقراطي الكردستاني أننا لا نقدم الدعم، إننا نقف على الحياد، ولكن النقاط العسكرية له وللدولة التركية متجاورة ومتداخلة في كل مكان، ولكن لا توجد نقاط عسكرية لبيشمركة هذا الحزب بالقرب من معسكرات الكريلا، كما لا يوجد مركز لحزب العمال الكردستاني في أية مدينة، ولكن يوجد للدولة التركية، يتم حماية مقرات الاستخبارات التركية وقواعدهم العسكرية من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني ويلبي طلباتهم، وفوق كل ذلك يقولون، بأنهم لا يقدمون الدعم، هذا يتجلى بكل وضوح، يتم نقل جنود الاحتلال التركي بواسطة آليات الحزب الديمقراطي الكردستاني وبلباس البيشمركه الى شيلادزه، ومن هناك يتحركون براً من أجل السيطرة على كري جهرو.

> **اتضح إنه من إسطنبول إلى واشنطن ما هي ممتلكات البارزاني**

في حرب ٢٠٠٨ على زاب، لم يكن الوضع كذلك، فقد عارض الحزب الديمقراطي الكردستاني أيضاً الهجوم حينئذٍ، وقف الشعب الكردي في آميديه وبامرني وشيلادزه أمام الدبابات التركية وحالت دون تحركها، لذلك حاول جيش الاحتلال التركي السيطرة على شكفتا بريندارن والدخول الى المنطقة من الشمال، ولكن الآن المنطقة من الجنوب مفتوحة أمام الدولة التركية، ومغلقة أمام الكريلا، الحزب الديمقراطي الكردستاني تقدم الفرص للدولة التركية لتستطيع التحرك ومحاربة الكريلا واحتلال هذه المناطق، لأجل أن تقضي الدولة التركية على الكريلا ولذلك تقدم كافة أشكال الدعم والمساندة له.

باختصار نستطيع القول بأن فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية قد أخذت الدروس من كافة عملياتها خارج الحدود على جنوب كردستان ومناطق الدفاع المشروع منذ عام ١٩٨٣، وتقوم بالهجوم الحالي بناءً على نتائج كل تلك الهجمات، بالطبع هذا هو الهجوم الأخير الذي سيحدد عمر حكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، يجب تقييمه بهذا الشكل، أخذت الدروس والعبر من تلك العمليات، اين فشلت، أين كانت مواطن الضعف في ذلك الوقت، وتقوم بالهجوم بناءً على ذلك.

قلنا إن هذه التحالفات والاتفاقيات هي نفسها التي كانت في ٢٠٢١ التي أججتها أمريكا والناتو، بالطبع قالوا إننا سنقدم طائرات الـ اف ١٧، وبناءً على ذلك قررت تركيا القيام بالهجوم، الحزب الديمقراطي الكردستاني قال علانيةً بأنه سيدعم ويشارك في الهجوم، الإدارة العراقية فتحت جميع الأبـواب أمام الدولة التركية وسمحت بالهجوم، ولم تقف عند هذا الحد، بل قام الجيش العراقي بالهجوم على شنكال بالتزامن مع هجوم جيش الاحتلال التركي على مناطق زاب وآفاشين، إنه هجوم متزامن ومخطط مشترك، ولذلك فإن هذا الاتفاق مستمر.

فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية بهذه الهجمات تريد الاستفادة من نتائج الحرب الأوكرانية، الحرب الروسية على أوكرانيا أرعبت فاشية حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في البداية، سببت لها ضرراً اقتصادياً إلى حدٍ، بقيت على الحياد، وبعدها حاولت إدارة الطرفين بقول «نحن نتبع سياسة التوازن»، الأصح، تحسين علاقاتها من خلال روسيا مع أمريكا والناتو، وبذلك الحصول على الأسلحة التي لم تتمكن من الحصول عليها في السابق، الآن تعمل على هذا الأساس، إنها تريد تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي(الناتو)، إنها تقف في وجه روسيا من بعض النواحي، كما تريد أيضًا الوقوف إلى جانب حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد روسيا.

> **لا توجد ادارة في جنوب كردستان، بل على ارض الواقع توجد مشكلة في أمن عشيرة البارزاني**

في الواقع، قدم حلف الناتو والولايات المتحدة بعض التنازلات للدولة التركية، من اجل قطع علاقة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية مع روسيا،وأعطتهم طائرات F-١٦ ، تريد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية استخدام هذا الدعم ضد حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي في الغزو وارتكاب إبادة جماعية جديدة، انها تعتمد على الفرص والظروف، وبالتالي فهي تريد الاستفادة من الحرب في

أوكرانيا، كان تفعل الشيء ذاته من قبل، وهاجمت الباب وجرابلس وعفرين وسري كانيه ومناطق الدفاع المشروع، الآن أيضاً تهاجم، الوضع الحالي للعالم لا يذكر شيئًا عن مثل هذه الهجمات، من يملك القوة، يهدد الآخر، القوي يهاجم الضعيف، كما تريد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الاستفادة من هذا الوضع، لا يوجد عائق جدي أمامها.

بالطبع من جهةٍ أخرى هناك مقاومة، يجب رؤية هذه المقاومة، كريلا قوات الدفاع الشعبي وكريلا وحدات المرأة الحرة ـ ستار يقومون بمقاومة بطولية، يعني كنا مستعدون لذلك، لم يكن هذا الهجوم مفاجئ لنا، كان متوقعاً، بالطبع كانوا يتحضرون لذلك، ونحن أيضاً كحركة حضرنا أنفسنا، وعقدنا اجتماعاتنا وقمنا بتقييماتنا وأسسنا خنادقنا من جديد، دربنا ونظمنا أنفسنا، بناءً على هذه الاستعدادات بدأنا باحتفالات نوروز.

نستطيع القول بأنهم اصطدموا باستعداداتنا، الكريلا يتحركون الآن بناءً على ذلك، وبناءً على الدروس المستفادة من مقاومة ٢٠٢١ وعمليات المقاومة السابقة، تعلمت القتال فوق الأرض وتحتها، وتعلمت حرب الأنفاق، وتعلمت حرب الفرق المتحركة، هي مسيطرة على الجغرافيا التي تعمل عليها لسنوات.

بناءً على ذلك كله، تقاوم ضد الهجمات الحالية بكل بطولة، المروحيات لا تستطيع إنزال الجنود، من اجل تحريرهم، فتح الحزب الديمقراطي الكردستاني المجال، وجاؤوا بالجنود عبر البر وحاولوا الوصول الى كري جهرو، بالطبع الكريلا تستهدفهم أيضاً، وتلقوا خسائر فادحة،حيث تم الكشف عن الحصيلة من قبل المركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي، الكريلا أيضاً قدموا شهداء، هذه حرب كبيرة ولكن جيش الاحتلال التركي على وشك الهزيمة، بالطبع دخل خلوصي آكار مباشرةً على الخط من أجل التخلص من الوضع، في البداية كشفوا عن بعض خسائرهم، ولكنهم رأوا أن الكشف عن الحصيلة ليس في صالحهم، لأن الخسائر كانت كبيرة ولذلك التزموا الصمت واخفوا الخسائر والآن أيضاً يحاولون التستر عليها واخفاؤها، ولكنهم لا يستطيعون اخفائها، إن مقاومة الكريلا في الحقيقة هي مقاومة بطولية، الكريلا مستعدة ولذلك ستحقق نتائج بالتأكيد، وستنتصر، حتى الآن انتصرت في تلك الجغرافيا على الدوام، والآن أيضاً ستنتصر، وعلى هذا الأساس أحيي كافة القادة والمقاتلين في قوات الدفاع الشعبي وفي وحدات المرأة الحرة ـ ستار وأبارك انتصاراتهم، واستذكر شهداء هذه المقاومة بكل تقدير واحترام، هذه الحرب هي من ستحدد مجرى التاريخ وتدون تاريخاً جديداً، الكريلا تتحرك وفق هذه القناعة وتقاوم بروح التضحية الآبوجية حتى النهاية، مهما عقدت الدولة التركية الاتفاقيات والتحالفات ومهما تلقت الدعم من الرجعية ونظام الحداثة الرأسمالية والعملاء والخونة من الكرد، سيتستمر خط المقاومة للكريلا ضدها، الانتصار سيكون من نصيب مقاومة الكريلا.

> **إدارة الكاظمي الحالية تساند هجوم دولة الاحتلال التركي**

يتواطؤ الحزب الديمقراطي الكردستاني مع دولة الاحتلال التركي في شن هذه الحرب والذي لا يرى ضرورة

في إخفاء تواطئه في هذه الخطط والحرب عكس السابق، وهذا الموقف الخائن والعميل قد تم إدانته ورفضه من قبل الشعب الكردي ومنظماته وكذلك من قبل أصدقاء الكرد، على ماذا يعتمد الحزب الديمقراطي الكردستاني في سياسة تواطئه مع عدو الشعب الكردي؟

وماذا يتوقع وينتظر أي مصالح له في هذه الهجمات؟

ماذا سيكون نتيجة موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني هذا؟

يجب فهم وضع الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) وتقييمه بشكل صحيح، حيث أن موقفه الحالي ليس مختلفاً عن المواقف التي سبقته، ولكن نظراً لعدم وجود خط ومقاومة للحرية كمقاومة حزب العمال الكردستاني آنذاك، كان يوصف الحزب الديمقراطي الكردستاني كحزب وطني كردي، وكان يتم خداع الشعب الكردي، وتوجه بذلك إلى خط الخيانة، وكانت هذه لعبة، دمر حزب العمال الكردستاني (PKK) والقائد عبد الله أوجلان هذه اللعبة، وكشفا الحقيقة، وسقطت الأقنعة عن وجوه الجميع، واظهرت الحقيقة أمام الأنظار، وإظهار الحقيقة كشف الوجه الحقيقي للجميع، وكشف الوجه الحقيقي للحزب الديمقراطي الكردستاني، أيضاً وعلى هذا الأساس، والأكثر حقيقة، أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن حركة مختلفة عن السابق، اعتادت هذه الحركة على أن تكون حركة عشائرية وعائلية، كانت إدارة الحزب الديمقراطي على هذا النحو، وكانت الحرب التي شنها الحزب الديمقراطي الكردستاني هي حرب عشائرية أيضاً، وكانت حرب استمرار سيادة البارزانيين على جنوب كردستان، والحرب الدائرة الآن هي نفس الحرب تلك، ولا يجب أن ينسى أحد هذه الحقيقة، هناك عشائر تقاتل ضدها منذ الماضي ومن هذه العشائر، عشيرة براسوتي، ريكاني، زيباري، التي لا زالت تقاتل ضدهم، ماذا يفعل الحزب الديمقراطي الكردستاني؟

يقدم منطقة برادوست، منطقة ريكاني، منطقة نيرفيي، منطقة بـرواري لدولة الاحتلال التركي؛ أي تباع هذه المناطق المذكورة، ويمارس ضغطاً قوياً على الزيباريين، وينتشر جيش الاحتلال التركي بهذه الطريقة في حدود بارزان، ويسلم منطقة بارزان وقرية بارزان لجيش العدو، وبهذه الطريقة نقل جيش الاحتلال التركي من منطقة كوفنده، من كري خوديه، إلى منطقة بـارزان، كما أنـهـم أتـوا مـن كـوري جـهـرو، مـن شيلادزي ومن منطقة بالندا أيضاً، وسـوف يسيطرون على بـارزان، وسيكون تل بـارزان الآن في أيدي جيش الاحتلال التركي، وتلجأ العشائر الأخرى إلى المدن، في خارج مدينة آميدية، شيلادزه، وديريلوك ومدن أخرى حيث كانت تتواجد فيها معسكرات الاعتقال لـ صدام، تم إخلاء جميع القرى وجمعهم فيها، والآن قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بإخلاء القرى وجمعهم هنا، حيث يعتبرون هذا المكان كالسجن لأعضاء هذه العشائر، وتسلم مناطقهم إلى دولة الاحتلال، ويريد عملياً تسليم أمنه للجيش التركي، كما أنه يريد منح كل المناطق العائدة لهذه العشائر لدولة الاحتلال التركي لأجل إعادة التخطيط لأمنه وبناء سيادته.

> **يتم حماية مقرات الاستخبارات التركية وقواعدهم العسكرية من قبل حزب بارزاني**

لا توجد ادارة في جنوب كردستان، بل على ارض الواقع توجد مشكلة في أمن عشيرة البارزاني، كما أنه

يريد وبتواطئه مع الهجمات الحالية القيام بالمزيد.

والمسألة الثانية هي بالطبع المكاسب اليومية، كيف يرى الحزب الديمقراطي الكردستاني، مصلحة في هذه الهجمات؟ يشارك الدولة التركية في هجماتها ويقومان بتهريب النفط، ولقد حكموا المنطقة، مثال على ذلك، يقال أن المكتسبات اليومية للحزب من معبر خابور الحدودي هو مليون دولار أمريكي، ويستولى الحزب الديمقراطي الكردستاني على هذه المكتسبات، كان يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بأعمال التهريب في السابق مع أبناء صدام حسين، وعملوا في التجارة السرية، وبالتالي كشف الأمر.

ولا يزال الحزب الديمقراطي الكردستاني يواصل تجارته مع الدولة التركية، مع عائلة طيب أردوغان وأعضاء آخرين لحزب العدالة والتنمية (AKP)، إنهم يهربون النفط ويكسبون ملايين الدولارات كل يوم، واتضح إنه من إسطنبول إلى واشنطن ما هي ممتلكات البارزاني وأين يتم استثمارها، كان يقال في السابق أن ممتلكات البارزاني متواجدة إسطنبول فقط، وأصبح من الواضح الآن أن لديهم أيضاً استثمارات في واشنطن، ركزوا على هذا الأمر، لا احد منهم يستثمر في كردستان، في إقليم جنوب كردستان، ولا ينفق على إدارة الكرد، وأصبحوا أصحاب ملايين الدولارات في هذه المناطق، ليس فقط البارزاني، ولا نيجيرفان ومسرور البارزاني، بل الكثير من البرزانيين من أمثالهم أصبحوا على هذا النحو، يحاولون جاهدين لإقامة سلالة للبارزاني وشبكة مصالح لهم، ويشكلون سلطتهم لمدة ٣٠ عاماً تحت اسم استقلالية جنوب كردستان على هذا الشكل، في النهاية وصلت السكين إلى العظم في جنوب كردستان، وصلت إلى مستوى الوقوف كمجموعة، ولقد أصبح الحزب الديمقراطي الكردستاني عبارة عن شبكة من المصالح، كما أنه اعتمد على دولة الاحتلال التركي في الأمن، ويتمركز جيش الاحتلال التركي الآن في جميع الجبهات البارزانية على الحدود، وفي الوقت ذاته يقومون بتهريب النفط، حيث تستمر علاقات البارزاني التجارية باشكال مختلفة، يتم نهب جنوب كردستان من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتواطؤ مع حزب العدالة والتنمية، كما يجب على شعب جنوب كردستان على وجه الخصوص رؤية هذه الحقيقة، وعلى المثقفين والسياسيين في جنوب كردستان أن يروا ذلك.

> **الحزب الديمقراطي الكردستاني قال علانية بأنه سيدعم ويشارك في الهجوم التركي**

يعني من منطقة برادوست حتى منطقة حفتانين (منطقة عشيرة كوليه) تم بيع المنطقة بالكامل إلى دولة الاحتلال التركي، ومن جهة أخرى يتم ممارسة النهب بكثرة، إنه لا يتخذ موقف معارض ضد الاحتلال بل إنه يتواطأ مع المحتل، لأنهم يقومون بأعمال التهريب مع العدو، يكسبون المال، ولهم مصالح خاصة معهم، وهذا وضع واضح، ويجب رؤية واقع الحزب الديمقراطي الكردستاني هذا جيداً».

أتينا لنلعب دوراً ريادياً لهذا لمجتمع

وقال كالكان:قبل كل شيء نبارك يوم الاول من آيارالذي هو يوم للنضال والدعم واتحاد طبقة العمال،على القائد أوجلان ورفاق الدرب، الشعب الكادح، والأشخاص

الثوريين الديمقراطيين والعمال والكادحين أجمع،بحلول الذكرى السنوية لشهداء تقسيم الذين استشهدوا في الأول من آيار عام ١٩٧٧م نستذكر جميع شهداء الاول من الآيار باحترام.

نحن حزب العمال نعتبر الأول من آيار يوماً مهماً ونعمل على أن يكون يوماً للنضال، نحن حزب للعمال لأن ٩٩٪ من الشعب الكردي هو شعب كادح، ويعملون في جميع أنحاء العالم اليوم،وخاصة في عواصم القوى التي استعمرت كردستان.

القائد اوجلان كان يقول بخصوص هذا الموضوع أن المجتمع الكردي يعمل في أصعب الظروف.

لأننا كحزب أتينا لنلعب دوراً ريادياً لهذا لمجتمع، فتعريف اسم حزب العمال ليس بشيء ضد الحالة المجتمعية.

فتعريف حزب العمال الكردستاني يمثل حقيقة المجتمع، كحزب ريادي لمجتمع كادح وعامل لهذا تم تسميته بحزب العمال، وعلى هذا الأساس من بداية تأسيس الحزب وحتى اليوم يعتبر يوم الاول من آيار يوماً مهماً ونعمل حسب أهمية هذا اليوم ولتقييم هذا اليوم ودوامه. كما درب الحزب نفسه، وثقف نفسه ولدية قوة في إعطاء المعنى لذلك، كما أنه اختار يوم الأول من آيار يوماً لتقوية وتوسيع النضال،مثل رمضان كابلان ورفاقه الذين استشهدوا في كرزان وعبد القادر جوبوكجو الذي استشهد في بيروت كما أن هناك العشرات من شهداء حزب العمال الكردستاني الذين استشهدوا في الاول من آيار،اذا هذا اليوم هو يوم لتقييم جديد ورفع وتيرة النضال،وله دور كبير في تطور حزب العمال الكردستاني.

اذا انتبه المرء الى انهيار الاشتراكية الحقيقة، فأن حقيقة الأول من أيار قد استمرت مثل قيم أساسية من خلال وعي ونشاطات العاملين والكادحين المستمرة الان، وليست كقضية ضعيفة بل كقضية قوية، لماذا لان لها علاقة مباشرة مع الطبقات

مثل الاشتراكية ولاتوجد حالة تتعلق بالدولة والسلطة، على عكس ذلك بل يتعلق الامربالطبقات وهذا يعني انه يتعلق بالأساس الاجتماعي وهذا يعني ان الامر يتعلق بالنضال،

كما وانه وعلى مدى ١٨٠ عاماً الماضية لم تكن هناك امة في كل أجزاء العالم خالية من المجازروالشهداء فأصبح هذا اليوم مثل يوماً مليئ بالنضال ولذلك فأن كافة المنظمات والأفكار والمقاربات تعمل على الاطاحة بالدولة والسلطة والسياسية لانها متعلقة بالمجتمع والنضال ولذلك فأن المجتمع والعمال والكادحين بحاجة الى الديمقراطية والنضال والحرية لذلك الأول من أيار سيكون قائماً ومستمراً لأننا فهمنا الأول أيار على هذا الأساس وقد اعطيناه معنى وعلى هذا الأساس نعيشه، ونحن كحزب من الان فصاعداً سوف نجعل كل يوم من الأول من أيار يوماً لتقوية النضال من اجل الديمقراطية والحرية وتوسيع تنظيمنا.

> **على ماذا يعتمد «الديمقراطي «في سياسة تواطئه مع عدو الشعب الكردي**

وحزب العمال الكردستاني ليس لديه رؤية وفكر بأنشاء منظومة عالمية بسرعة فائقة ولا هيكل بيروقراطي ونهج كهذا غير موجود في واقع الحياة وليس هناك ازدواجية تطور الحركة، وبدلاً من ذلك علينا تركيز الجهود

على التنمية الفكرية أي الفهم الأيديولوجي وتبادل الآراء وعلى هذا الأساس يصبح هناك تطور في الحركة على دعم الاخوة والصداقة في النضال مهم وفي هذا السياق هناك علاقات قوية خاصة يتضح فيها مستوى حملات النضال التي تخوض من اجل حرية القائد عبدالله اوجلان.

واضاف كالكان:في الوقت الحالي هناك هجمات والكثير من العراقيل في تركيا وكردستان والتي سوف نتغلب عليها, حيث هجوم الاحتلال التركي على مناطق الدفاع المشروع, في مسعى لاحتلال منطقة زاب وافاشين, بالاضافة للهجمات على شنكال وروجافا, في تركيا وشمال كردستان يوجد على الدوام هجمات مستمرة واعتقالات, وعمليات تعذيب قاسية, فالفاشية لدى العدالة والتنمية والحركة القومية متوحدة في هذه الهجمات.

وهنا كحركة الثورة المتحدة للشعوب في تركيا وشمال كردستان على الكادحين, والعمال , القيام بمسؤولياتهم وتصعيد العمل الثوري, والتدريب والتنظيم,والعمل لمواجهة فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية,واعلان النفير والانضمام للحركة وتطبيق مبدأ حرب الشعب الثورية.

حتما تسعى الفاشية التركية وبمحاولة أخيرة إلى انهاء الكريلا من خلال هجماته على منطقة زاب وافاشين إلى محاصرة الكريلا , أنها أخر محاولاتها, والكريلا بدورها تقاوم , الشعب يقاوم, وهنا يتوجب على الأقل توسيع رقعة المقاومة في كامل تركيا, فعندما تحاول مستمية الفاشية التركية على إطالة عمردكتاتوريتها وسلطتها من خلال هجماتها الواسعة على روجافا وشنكال ومحاولات كسر إرادة المقاومة, يتوجب علينا نحن أيضاً توسيع رقعة المقاومة الثورية وقيادتها في الجبال والسهول, والمدن التركية, وأن نجعل كافة المجالات الاقتصادية والسياسية, والعسكرية أهداف في نصب أعيننا, وتوسيع رقعة الحرب والمعارك, وضرب العدو في مكامن ضعفه, من كل الجوانب في الداخل والخارج, وهذا هو السبيل الوحيد للقضاء على الفاشية, وهذه هي واجبات حركة الثورة المتحدة للشعوب, من خلال ضم الشبيبة والمرأة ضمن صفوفها, وتوسيع رقعة المقاومة في المدن, وعلى المقاومين في هذه الحركة مواصلة الهجمات تلوى الهجمات ضد العدو, ولدى محاولة الفاشية التركية إغلاق جبهة المقاومة في آفاشين و وزاب وانهاء الكريلا, يتوجب على حركة الثورة المتحدة للشعوب استهداف جميع المدن التركية من اسطنبول حتى أزمير, من البحر الأسود حتى جوكروفيا حتى أنقرة, وتحويلها جميعاً لجبهات مقاومة ثورية, ومن حيث لاتحتسب الفاشية يجب ضربها وتحويل العام ٢٠٢٢ , لعام سقوط فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية, وهذا قرارنا, من الآن فصاعداً حركة الثورة المتحدة للشعوب ستجتاز العراقيل والنواقص, من خلال تلبية هذا النداء,واجتياز ماتم النقد عليه, ولديها الإرادة الكافية لفعل ذلك, وفي الوقت القريب ستحول كل مكان إلى ساحة مقاومة, وعمليات فعالة توجهها صوب الفاشية مؤكدة ومصرة على اسقاطها.

> **الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يكن حركة مختلفة عن السابق**

ساطع راجي:

ما لا يفهمه أردوغان

قبل ١٩ عاما وصل أردوغان الى السلطة في تركيا، وقضى كل هذا الوقت متنقلا بين رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية مطيحا بالعوائق التي تحد من بقائه في السلطة، وهو يأمل بالترشح في انتخابات الرئاسة المتوقعة في حزيران ٢٠٢٣، ورغم كل هذا الوقت في السلطة وتقدمه في العمر، إلا إن أردوغـان لم يفهم أهم قضية في بلاده، وهي القضية الكردية، والارجح انه لا يريد فهم هذه القضية مؤكدا ذلك عبر استمراره في اطلاق العمليات العسكرية الواحدة تلو الاخرى ضد حزب العمال الكردستاني دون ان يقدم على أي خطوة سياسية لحل القضية ان كان صادقا في عزمه على إيقاف نزيف الدماء والمصالح في بلاده.

يذهب كثير من المحللين الى ان هدف اردوغان من اطلاق حملة «قفل المخلب» وبقية الحملات هو وضع ملف مكافحة الإرهاب كأولوية في سباق الانتخابات الرئاسية للتهرب من الازمة الاقتصادية والمعيشية في تركيا التي تسبب بها شخصيا بسبب تمسكه بآراء ومواقف اقتصادية فردية تخالف نصائح المختصين، لكن هذه الحملة جزء من ستراتيجية أوسع لا تتوقف عند حدود ما يراه رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب، «القضاء على الإرهاب (بحسب تعبيره) في معاقله، بدلاً من مواجهته على أراضي تركيا».

هدف تركيا الاساسي من الحملات العسكرية المتوالية هو اشاعة الاضطراب الأمني في البلدان المجاورة التي تعيش أزمات كبرى مثل العراق وسوريا بهدف التمدد واعادة تعريف حدودها ومجال أمنها القومي حتى لو قالت تركيا ان هدف حملتها الراهنة هو إغلاق مناطق معسكرات حزب العمال في منطقتي

> كان الاجدر ان يستثمر اردوغان الوقت في تسوية سياسية للقضية الكردية

آفاشين باسيان وماتينا ولذلك اسمتها (قفل المخلب).

من المتوقع ان تتسع العملية الراهنة لتمتد في عمق الاراضي العراقية وكذلك السورية لكن من المؤكد انها لن تضع نهاية لحزب العمال الكردستاني ولا للقضية الكردية في تركيا والقادة الترك يعرفون ان هذا المسار بلا نهاية لكنهم يفضلون استغلال المشكلة للتوسع في السلطة داخليا وخارجيا على حلها من أجل تحقيق السلام.

إن الانتهازية الغربية التي صنفت حزب العمال الكردستاني منظمة ارهابية لم تسمح للدول المتبنية لشعارات احلال السلام والدفاع عن حقوق الانسان أن تسأل شريكها التركي عن مبادراته السلمية لحل القضية الكردية التي يحاول اردوغان الالتفاف عليها عبر تبني الشعارات الدينية العابرة للقوميات، والتي حتى لو كان اردوغان مقتنعا بها فانها ليست بالضرورة قناعة الكرد او اي قومية أخرى.

إن الصمت الدولي تجاه الحملات العسكرية التركية في العراق تحديدا يهدد السلم العالمي لأنه يفتح المنطقة لنمو وتدخل جماعات ارهابية فعلا من نمط داعش وبقية الفصائل والجماعات التي عرف العالم ممارساتها خلال السنوات الماضية وكان حزب العمال الكردستاني من أهم القوى الميدانية التي وقفت بوجهها ودافعت عن المدنيين واعادتهم الى مناطقهم التي هجروا منها.

ان الاختلالات الامنية والسياسية في العراق وسوريا يجب ان لا تمثل فرصة للتدخل التركي الذي سيؤدي الى مزيد من الاختلالات والمشاكل، بل يجب ان تكون الحالتين العراقية والسورية درسا لتركيا عما ينتجه تجاهل حقوق الانسان والمكونات في أي دولة.

لقد وصل اردوغـان للسلطة وكان حزب العمال موجودا والقضية الكردية موجودة قبله، وقد يغادر اردوغان السلطة في اي وقت لكن بعدما قضى فيها ٢٠ عاما تقريبا وهو يحاول انهاء الاثنين (الحزب والقضية) دون أن ينجح، وكان الاجدر به استثمار الوقت في تسوية سياسية للقضية بدل ان يسجل فشله حيث سيبقى الحزب والقضية بعدما يغادر وقد اهلك الكثير من الجنود الاتراك واستهلك الكثير من الاسلحة والذخيرة بدون جدوى.

*الحوار المتمدن

إدانات دولية لتركيا بعد الحكم على كافالا

تعرضت تركيا لحملة إدانة واسعة بسبب الحكم بالمؤبد على الناشط المجتمعي التركي عثمان كافالا، المعتقل منذ ٢٠١٧.

فقد حكمت المحكمة الجنائية الثالثة عشرة في إسطنبول الإثنين على الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان عثمان كافالا بالسجن المؤبد دون الإفراج المشروط، ووجدته مذنبا بالسعي للإطاحة بالحكومة عن طريق تمويل احتجاجات حديقة جيزي عام ٢٠١٣، فيما قالت المحكمة إنه لا توجد أدلة كافية لإدانة كافالا بالتجسس.

وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بربوك طالبت يوم الإثنين عقب الحكم بالإفراج الفوري عن الناشط التركي، وقالت في بيان "نتوقع إطلاق سراح عثمان كافالا على الفور" كما أضافت بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كانت طالبت تركيا بذلك، وأعقبت بقولها أن قرار محكمة إسطنبول "يتعارض بشكل صارخ مع قواعد سيادة القانون والالتزامات الدولية التي وقعت عليها تركيا كعضو في مجلس أوروبا ومرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي".

امتدت ردود الأفعال الدولية على قرار السجن المؤبد، لتشمل جماعات حقوق الإنسان، التي وصفت الإجراءات القانونية ضد كافالا والمتهمين الآخرين بأنها غير عادلة وذات دوافع سياسية ، وتعكس استبداد الحكومة المتزايد.

وصفت مديرة منمة هيومن رايتس ووتش في تركيا إيما سينكلير ويب القرار بأنه "أسوأ نتيجة ممكنة".

وغردت سنكلير ويب على تويتر معلقة على إن إدانة كافالا وسبعة آخرين بتهمة محاولة الإطاحة بالحكومة بقولها "مروعة وقاسية وشريرة"، كما دعت العديد من جماعات حقوق الإنسان بما في ذلك هيومان رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية إلى الإفراج عن كافالا على الفور وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه مشيرة إلى عدم وجود أدلة تدعم هذه الاتهامات.

وصفت منظمة العفو الدولية، قرار القضاء التركي بالسجن المؤبد المشدد على رجل الأعمال التركي، عثمان كافالا، بأنه صفعة للعدالة وحقوق الإنسان.

> ينظر العديد من المراقبين إلى محاكمة كافالا على أنه رمز لعدم تسامح أردوغان مع المعارضة

وقالت منظمة العفو الدولية، في بيان، إن إدانة تركيا لعثمان كافالا ومتهمين آخرين كانت بمثابة ضربة قاصمة للعدالة وحقوق الإنسان.

وأكد نيلز موزنيكس، مدير أوروبا في منظمة العفو الدولية، أن قرار المحكمة غير منطقي ولم تقدم السلطات أي دليل يؤكد الاتهامات التي لا أساس لها.

وينظر العديد من المراقبين المحليين والدوليين إلى محاكمة كافالا على أنه رمز لعدم تسامح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع المعارضة والتي ازدادت منذ تطبيق نظام الحكم الرئاسي في عام ٢٠١٨.

تم اعتقال عثمان كفالا لمدة أربع سنوات كاملة دون أية إدانة، ودعت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية إلى الإفراج عن كفالا، وكانت هيئة إجراءات حقوق الإنسان الأوروبية اتخذت في وقت سابق من عام ٢٠١٩ إجراءات ضد تركيا لرفضها الامتثال للحكم الصادر عن محكمة حقوق الإنسان الأوروبية التي طالبت بالإفراج عن كافالا لكونه معتقلا دون أية دليل أو إدانة.

يذكر أنه بسبب المطالبات الدولية المتكررة بالإفراج عن عثمان كافالا، اندلعت أزمة دوبلوماسية العام الماضي عندما هددت تركيا بطرد ١٠ سفراء بمن فيهم السفير الأمريكي، بعد أن طالبوا بالإفراج عن كافالا.

ومن المتوقع أن يتسبب الحكم الصادر ضد كافالا بأزمة جديدة في العلاقات التركية الألمانية والأوربية.

وحكمت المحكمة على المتهمين الآخرين موشيلا يابيجي، وجديم ماتر، وهاكان ألتيناي، وماين أوزيردين، وكان أتالاي، وتيفون كهرمان، وإيجيت علي إكمكجي، بالسجن ١٨ عاما لكل منهم بتهمة "المساعدة في جريمة محاولة قلب نظام الحكم".

يذكر أن قضية كافالا المولود في باريس، والمعروف بأنشطته المجتمعية الواسعة، أثرت بشكل كبير على العلاقة بين تركيا وحلفائها في الغرب.

يقبع عثمان كافالا في السجن منذ عام ٢٠١٧، وتسببت دعوة سفراء ١٠ دول إلى الإفراج عنه في أكتوبر الماضي، بأزمة دبلوماسية بين نظام أردوغان والدول الغربية.

واتهم كافالا بداية بتمويل موجة تظاهرات حديقة جيزي عام ٢٠١٣، وبرأته المحكمة من هذه التهمة وحكمت له بالبراءة في فبراير ٢٠٢٠، لتصدر الشرطة مباشرة قرارا بتوقيفه، حيث اتهمته محكمة أخرى لاحقا بالتورط في محاولة انقلاب ٢٠١٦ الدامية التي أطلقت العنان لحملة أمنية استمرت سنوات وتم خلالها سجن عشرات آلاف الأشخاص أو تسريحهم من وظائفهم الحكومية.

بلينكن: التوصل لاتفاق مع إيران «أفضل سبيل»

*فريق الرصد والمتابعة

أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الثلاثاء أنّ الولايات المتحدة ما زالت مقتنعة بأنّ إحياء الاتفاق النووي مع إيران للعام ٢٠١٥ هو «أفضل سبيل» لمنع طهران من حيازة القنبلة الذرية.

وقال بلينكن أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي «ما زلنا نعتقد أنّ العودة إلى الاتفاق ستكون أفضل سبيل للردّ على التحدّيات النووية التي تفرضها إيران ولضمان أنّ إيران التي تتصرّف أصلاً بعدوانية كبيرة، ليس لديها سلاح نووي».

وقبل أكثر من عام، بدأت إيران والقوى المنضوية في اتفاق العام ٢٠١٥ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، روسيا، والصين)، مباحثات في فيينا شاركت فيها بشكل غير مباشر الولايات المتحدة التي انسحبت أحاديا من الاتفاق عام ٢٠١٨ في عهد رئيسها السابق دونالد ترامب.

وتهدف المفاوضات التي تجري بتنسيق من الاتحاد الأوروبي، الى إعادة واشنطن لمتن الاتفاق ورفع عقوبات فرضتها على طهران بعد انسحابها، مقابل امتثال الأخيرة مجددا لالتزاماتها التي تراجعت عنها بعد الخطوة الامريكية.

وأضاف بلينكن «لقد جرّبنا الاقتراح الآخر، وهو الانسحاب من الاتفاق ومحاولة ممارسة المزيد من الضغط عليها ورأينا النتيجة»، وهي «برنامج نووي أكثر خطورة».

وأشار الوزير الامريكي إلى أنّ الوقت الذي تحتاج إليه إيران لإنتاج المواد الانشطارية الكافية لصنع سلاح نووي تقلّص إلى «أسابيع قليلة» بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق، فيما كانت المدّة تزيد عن عام قبل ذلك.

وتابع أنه «رغم العيوب» التي تشوب اتفاقاً لا يستجيب «للنشاطات السيئة الأخرى» لإيران مثل تدخّلها في النزاعات في الشرق الأوسط، «فإذا تمكنّا من العودة إلى شروطنا الخاصة ستكون تلك «أفضل استجابة للمسألة النووية».

ويؤكّد المعنيون بالمفاوضات تبقّي نقاط عالقة بين إيران والولايات المتحدة، من أبرزها طلب طهران رفع اسم الحرس الثوري الإيراني من قائمة واشنطن لـ»المنظمات الإرهابية الأجنبية» بعد قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق.

وفي حين لم تعلن واشنطن موقفاً نهائياً من مسألة رفع اسم الحرس من عدمه، يبدو الرئيس الامريكي جو بايدن الراغب في إعادة بلاده الى الاتفاق بشرط عودة إيران لكامل تعهداتها، أكثر ميلا لإبقاء الحرس على القائمة.

الغارديان: الاتفاق النووي الايراني والمأزق المدمر

الى ذلك نشرت صحيفة الغارديان تقريراً لمحرر الشؤون الدبلوماسية باتريك وينتور تناول فيه تحذير خبراء من نفاد الوقت للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران.

وأوضح التقرير أن: "دبلوماسيين سابقين بارزين، بينهم سبعة وزراء خارجية ودفاع بريطانيون سابقون، حذروا من أن المحادثات النووية الإيرانية تتجه إلى مأزق مدمر يتحول إلى دائرة من التوتر النووي المتزايد. وحث هؤلاء طهران وواشنطن على إبداء المزيد من المرونة".

وذكر التقرير أن: "المحادثات التي استمرت عاماً في فيينا حول إحياء الصفقة، وكانت بالنسبة للولايات المتحدة، التي انسحب رئيسها السابق دونالد ترامب من الاتفاقية، ترمي إلى رفع العقوبات عن إيران، أدت فعلياً إلى وقف الخلاف حول ما إذا كان الغرب سيلغي تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية أجنبية ويرفع العقوبات ضده".

وأضاف أن: "الدبلوماسيين السابقين قالوا في خطاب مفتوح إن المسودة النهائية لنص اتفاق مجدد جاهزة للتوقيع، وحذروا من أن السماح للقادة الأمريكيين والأوروبيين بإهدار فرصة نزع فتيل أزمة نووية في الشرق الأوسط سيكون خطأً فادحاً".

وأشار وينتور إلى أن: "واشنطن تقول إن العقوبات المفروضة على الحرس الثوري الإيراني لا تتعلق بالاتفاق النووي، ولكن بسلوكه الإرهابي طويل الأمد في المنطقة، بما في ذلك في سوريا والعراق ولبنان".

وبحسب التقرير، يشمل الموقعون على الرسالة المفتوحة، التي نسقتها شبكة القيادة الأوروبية، دبلوماسيين كبار سابقين في ١٤ دولة بينهم وزير الخارجية السابق جاك سترو، ووزيرا الدفاع السابقان لورد كينغ وديس براون، بالإضافة إلى وزير الشرق الأوسط السابق عن حزب المحافظين أليستير بيرت.

وذكر أن هؤلاء يقولون إن: "تركة خطأ ترامب الاستراتيجي في الانسحاب من الاتفاقية يمكن قياسها اليوم بأطنان اليورانيوم المخصب التي تراكمت لدى إيران منذ ذلك الحين، بما في ذلك اليورانيوم المخصب لدرجة قريبة من (المستخدم في) الأسلحة؛ وهي تدور في الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة".

وقال التقرير إن: "أحد الاقتراحات التي تخشى إسرائيل أن تتبناها الإدارة الأمريكية هو الإبقاء على العقوبات على ذراع النخبة الخارجي في الحرس الثوري الإيراني، فيلق القدس، فقط مع إلغاء تصنيف الحرس الثوري محلياً".

وأضاف أن: "كاتبي الرسالة يقرون بأن سياسات تصنيف المنظمات الإرهابية الأجنبية صعبة، لكنهم يصرون على أن هناك طرقاً لتوفير فوائد مكافحة الإرهاب التي يتيحها التصنيف الحالي مع الاستمرار في تلبية طلب إيران المحدد، ويعتبرون أنه من الضروري بحث تلك الطرق بالكامل".

وختم التقرير بذكر أنه من جهتها "لا ينبغي لإيران أن تتوقع اتفاقاً نووياً يعالج مجالات الخلاف الأوسع بين طهران وواشنطن. يجب على الجانبين الاقتراب من هذه المرحلة النهائية من المفاوضات على أساس أن التداعيات الاستراتيجية للفشل ستكون خطيرة وعميقة".

محمد صالح صدقيان:

السعودية وإيران.. خيارات المواجهة والتقارب

للمرة الأولى يظهر رئيس وزراء العراق مصطفى الكاظمي وهو يتوسط رئيسي الوفدين السعودي خالد الحميدان (رئيس المخابرات السعودية)؛ والإيراني سعيد إيرواني (مساعد الشؤون الدولية في مجلس الأمن القومي الإيراني) بعد إنتهاء الجولة الخامسة من المباحثات بين إيران والسعودية التي جرت يوم الخميس الماضي ٢١ أبريل/نيسان الجاري.

كانت الجولة الخامسة من المحادثات الإيرانية السعودية في بغداد "إيجابية جـداً"، حسب ما سربت مصادر الوفدين، وتم الإتفاق على أن تكون هذه الجولة هي الأخيرة على مستوى المسؤولين الأمنيين، لتتخذ الجولة المقبلة (السادسة) طابعاً دبلوماسياً؛ بمعنى ترحيل المباحثات الى وزارتي خارجية البلدين، وهو تطورٌ مهمٌ في سياق تطور الحوار الإيراني ـ السعودي.

وعلى الرغم من تكتم الجانب السعودي على تفاصيل جولات المباحثات مع إيران، إلا أن وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان قال إنها "استكشافية" لمعرفة طبيعة الرغبة الإيرانية في العلاقات الثنائية ومستقبل هذه العلاقات.

النتيجة التي توصلت اليها الجولة الخامسة من المباحثات كانت طبيعية إستناداً إلى عوامل أربعة سبقتها:

العامل الأول؛ اشترطت إيران وضع جدول أعمال واضح ومحدد للمباحثات من أجل التوصل إلى نتيجة

> السعودية تطالب إيران بالإنكفاء داخل حدودها والعمل على بناء إيران من الداخل

عملية وواقعية للقضايا ذات الإهتمام المشترك؛ وبالفعل كانت هناك رسائل متبادلة بين البلدين عبر الوسيط العراقي والتي تمخضت عن جدول الأعمال الذي تم بحثه في الجولة الخامسة.

العامل الثاني؛ لعبت إيران دوراً إيجابياً في وقف إطلاق النار الأخير بين التحالف الذي تقوده السعودية في مواجهة حركة أنصار الله الحوثية في اليمن والقائم حالياً لمدة شهرين باشراف المندوب الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، وهو الأمر الذي أتاح أيضاً فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة.

العامل الثالث؛ اقتناع الجانبين بأهمية النظر إلى الأمام من أجل حل المشاكل العالقة بين البلدين؛ وأن الوقت حان لإعادة العلاقات الدبلوماسية بعيداً عن المناكفات السياسية والإعلامية والأمنية التي شهدتها العلاقات بين الرياض وطهران.

العامل الرابع؛ قرار السعودية بإزاحة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الذي كان يُشكّل غطاءً قانونياً وسياسياً لاستمرار قوات التحالف السعودية بشن الحرب ضد اليمن، فضلاً عن إتهامه من قبل حركة أنصار الله الحوثية بأنه يتحمل مسؤولية توقف الحوار اليمني ـ اليمني الذي إنعقد في كل من سلطنة عمان والكويت وستوكهولم، وبالتالي مسؤولية تدمير اليمن.

القضايا الأربع

هذه العوامل مهّدت لإنهاء المفاوضات الأمنية والإنتقال إلى المفاوضات الدبلوماسية التي لن تكون صعبة مع توفر الإرادة السياسية لدى حكومتي البلدين؛ لكن هذا لا يمنع من استمرار الخلافات بين السعودية وإيران التي تتأطر بأربع قضايا جوهرية:

القضية الأولى؛ تطالب السعودية الحكومة الإيرانية بالضغط على حركة أنصار الله للقبول بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مع السعودية وحلفائها في اليمن وفق المقاسات السعودية؛ في حين ترى طهران أنها غير قادرة على فرض مقاسات أو مطالب معينة على الحوثيين في الوقت الذي يتعرضون فيه إلى حصار قاتل وحرب مدمرة غير متكافئة.

القضية الثانية؛ ان السعودية تطلب من إيران إعادة صياغة علاقاتها الإقليمية وتحديداً مع "محور الممانعة" الذي تتبناه طهران في المنطقة؛ في حين

> تعتقد إيران أن حدود أمنها القومي تمتد حتى مياه البحر الأبيض المتوسط

ترى القيادة الإيرانية أن هذه العلاقات غير قابلة للتفاوض مع اي جهة، لأنها ترتبط بمصالحها الوطنية وقراءتها للوضع الإقليمي وموقفها من القضية الفلسطينية والصراع مع الكيان الإسرائيلي.

القضية الثالثة؛ أن السعودية كانت تنتظر دائماً مخرجات المفاوضات التي تجريها إيران مع الدول الغربية على خلفية برنامجها النووي وكانت تنتظر مآلات هذه المفاوضات من أجل ضبط توقيتها على أساس ساعة نتائج هذه المفاوضات في الوقت الذي كانت إيران تقول دائماً إن العلاقات الثنائية مع دول الإقليم لا يُمكن ربطها بنتائج هذه المفاوضات، وأن علاقاتها الإقليمية يجب أن تسير بمعزل عن المفاوضات النووية التي لا يعلم مصيرها إلا الله والراسخون في العلم!.

القضية الرابعة؛ أن السعودية تُطالب إيران بالإنكفاء داخل حدودها والعمل على بناء إيران من الداخل ومد الطرق المعبدة وبناء رياض الأطفال وانشاء المستشفيات وخدمة الشعب الإيراني الشقيق الذي يكنون له الإحترام وهو يعيش في ما يسمى بـ"الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، على حد تعبير أحد زملائنا السعوديين؛ في حين تعتقد إيران أن حدود أمنها القومي تمتد حتى مياه البحر الأبيض المتوسط.

هذه القضايا الأربع بقدر ما هي مهمة واستراتيجية للجانب السعودي.. إلا أنها من الثوابت الإيرانية؛ وتقريب وجهات النظر بين البلدين في هذه القضايا عملية ليست بالسهلة وليست بالبسيطة بكافة المقاييس، كما أنها ليست متاحة في الوقت الراهن. إن الإتفاق على الحد الأدنى من المشتركات ممكنٌ من أجل خلق أجواء الحوار المشترك الذي لا يخدم المصالح الإيرانية والسعودية فحسب وإنما يخدم مصالح شعوب ودول المنطقة. مثل هذا الإتفاق يمكن أن يتطور من خلال الحوار المباشر وعلى مستويات مختلفة لمعالجة المشاكل العالقة خصوصاً وأن البلدين أيقنا – أو هكذا يجب أن يكون – أن حالة التدافع الأمني والعسكري في المنطقة لا يمكن أن تصل إلى نتيجة تخدم مصالح البلدين والمنطقة.

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية
*موقع «١٨٠بوست»

فرانسيس فوكوياما: ربما نواجه نهاية "نهاية التاريخ"

*صحيفة»ذا نيوستيتسمان»

ميغان غيبسون:ربما تلاحظ الطريقة التي يُذكر بها فرانسيس فوكوياما على "تويتر". في الأسابيع التي تلت غزو روسيا لأوكرانيا في ٢٤ شباط (فبراير)، قال النقاد المبتهجون للمنظر السياسي الامريكي بشكل روتيني إن أطروحته التي تعرّف مسيرته المهنية حول كون الديمقراطية الليبرالية هي "الشكل الأخير للحكومة البشرية" أصبحت بالية عفا عليها الزمن.

قال فوكوياما أثناء احتساء شاي "إيرل غراي" في فندق بوسط لندن في أواخر آذار (مارس): "عادة ما يظهر هذا مرتين أو ثلاث مرات في اليوم على حسابي على تويتر". لكن التكرار ازداد في الآونة الأخيرة. وبينما وصف فوكوياما هذه السخرية بأنها "مزعجة"، فإنه لم يبد منزعجًا منها بشكل مفرط. وقال: "لدي سياسة في الواقع تتمثل في عدم قراءة التعليقات وعدم الرد عليها".

يعترف فوكوياما بأنه معتاد على هذا الاتهام. فقد كان توجيهه إليه مستمراً بثبات منذ نشر كتابه التاريخي، "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، قبل ثلاثة عقود. وفي النص، الذي تم تعديله وتوسيعه من مقال صحفي نشر في العام ١٩٨٩ بعنوان "نهاية التاريخ؟" وضع أطر نظريته القائلة إن الديمقراطية الليبرالية مفضلة إلى حد كبير على أي شكل آخر من أشكال الحكومة، والأهم من ذلك، أنه لا

يمكن لأي ديمقراطية ليبرالية أن تتطور إلى بديل أفضل.

كان فوكوياما سريعاً في الإشارة إلى أن معظم الناس الذين يدّعون أن نظريته غير صحيحة قد أساؤوا تفسير الفرضية الأصلية.

إنه لم يتصور أن نهاية التاريخ ستكون دولة طوباوية ولا توقع أن "العالم كله سيكون ديمقراطيًا" وبـ"حركة خطية مباشرة في هذا الاتجاه".

كما أنه لم يقترح أنه "لن يحدث شيء من الآن فصاعدًا". في واقع الأمر، أكد فوكوياما منذ فترة طويلة أن الأحداث -وهي طريقة أخرى لقول "المزيد من التاريخ"- سوف تستمر في الحدوث.

ومع ذلك، فإن فوكوياما، في سن التاسعة والستين، مستعد للاعتراف بالأخطاء. وقال إنه عندما كتب أطروحته، ربما لم يقدّر تمامًا مفهوم "الانحلال السياسي: فكرة أنك بمجرد أن تصبح ديمقراطية حديثة، فإنك يمكن أيضًا أن تتراجع إلى الوراء". وهو موضوع يتصارع معه في في كتابه الأخير، "الليبرالية ومكامن سخطها".

> "هناك العديد من الأماكن التي تنبض فيها ذكرى الظلم الذي ارتكبته الدول الغربية"

وفيه يستكشف فوكوياما الطرق التي عمل بها كل من اليسار واليمين لتقويض الليبرالية (اليمين من خلال تبني مبادئ السوق الحرة التي وسعت عدم المساواة الاقتصادية؛ واليسار بإعطاء الأولوية لسياسات الهوية على الاستقلال الفردي). وفي حين أنه كتب هذا الكتاب قبل غزو فلاديمير بوتين لأوكرانيا، فإن الحرب لا تبطل حججه. إنها تشرح، بدلاً من ذلك، كيف أن الكفاح من أجل الحفاظ على الليبرالية يدور حول أكثر من مجرد معركة بين الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات.

كان هذا شيئاً لاحظه فوكوياما، كامريكي، عن كثب في السنوات الأخيرة. كان يراقب بقلق الانقسامات العميقة بين اليمين واليسار طوال فترة رئاسة دونالد ترامب وفي أعقابها. وقال عن الاستقطاب السياسي الحالي في الولايات المتحدة: "لم أرَ الوضع خطيرًا حقاً على هذا النحو من قبل أبداً، منذ الحرب الأهلية الامريكية. هناك فرصة كبيرة لأن نواجه أزمة دستورية كبيرة في وقت الانتخابات الرئاسية المقبلة". وعلى الرغم من أنه شدد على ترجيح أن يتغير الكثير قبل منافسة العام ٢٠٢٤، فإن فوكوياما يكافح لتخيل كيف يمكن لترامب أن يفوز بالبيت الأبيض مرة أخرى بعد غزو بوتين. وقال فوكوياما: "إن ترامب خارج حقًا عن موقف الجزء الأكبر من حزبه" في مسألة إعجابه العلني بالزعيم الروسي. "أنا فقط لا أرى كيف لن يؤذيه ذلك".

وكان فوكوياما أيضًا على استعداد، على حد تعبيره في مقال أخير له، لـ"المغامرة" بتوقع العواقب الجيوسياسية المحتملة للحرب في أوكرانيا. ومن بين أهم توقعاته: سوف تخسر روسيا الحرب، ربما بطريقة مذهلة، وهذه الهزيمة ستساعد الغرب على الخروج من "ذعرنا بشأن الحالة المتدهورة للديمقراطية العالمية. سوف تستمر روح العام ١٩٨٩ بفضل مجموعة من الأوكرانيين الشجعان".

وبالنسبة لأولئك المهتمين باستقرار النظام الدولي، فإن هذه رؤية متفائلة، بل ومطمئنة، للنتيجة المحتملة للحرب.

يعرف فوكوياما أوكرانيا جيدًا، حيث زار البلاد مرات عدة كجزء من "أكاديمية القيادة من أجل التنمية"، وهو برنامج يديره من خلال جامعة ستانفورد، حيث يعمل زميلاً رفيعاً في "معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية". ويطور البرنامج التدريب على القيادة في مختلف الديمقراطيات الناشئة.

وقد تطور انطباعه عن أوكرانيا من خلال الزيارات المتلاحقة. وقال: "ابتداءً من العام ٢٠١٤، بدا لي حقًا أن هذا هو الخط الأمامي لنضال أوسع من أجل الديمقراطية"، مشيرًا بذلك إلى الفساد المتفشي واستمرار حكم القلة في

السلطة. ولكن بعد العمل مع جيل أصغر من الأوكرانيين المؤيدين لأوروبا، وجد أنه "كان في الواقع ملهمًا للغاية، لأن الكثير من هؤلاء الأشخاص كانوا مكرسين للغاية لمحاولة إيقاف الفساد وجعل مؤسسات الدولة تعمل بشكل أفضل".

في الأسابيع الأخيرة، أصبح الإلهام من الأوكرانيين تقريبًا رياضة شائعة في الغرب، حيث انتشرت الخطب التي ألقاها الرئيس فولوديمير زيلينسكي ونشرت صور الأوكرانيين العاديين الذين يستعدون للانضمام إلى القتال على نطاق واسع على الإنترنت. ويتعاطف فوكوياما مع هذا الاتجاه، بل ويعلنه في إطار دعم محنة أوكرانيا، لكنه يحذر من أن هذا الدعم ليس ظاهرة عالمية، حتى بين الدول الديمقراطية ظاهريًا. ويستشهد بالهند وجنوب إفريقيا كدولتين رفضتا حتى الآن إدانة الغزو الروسي.

وقال: "أعتقد أن هناك العديد من الأماكن التي تنبض فيها ذكرى الظلم الذي ارتكبته الدول الغربية".

وفي المقابل، ما يزال دعم الاتحاد السوفياتي لحرب حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ضد الفصل العنصري يلوح في أفق العديد من ذكريات جنوب إفريقيا عن تلك الحقبة. ويضيف: "لا يوجد تضامن حتمي بين البلدان التي يمكن أن تكون مؤهلة من بعض النواحي (لاعتبارها) ديمقراطية ليبرالية. وكما تعلمون، لا بأس في ذلك؛ لأن التجربة التاريخية لكل بلد مختلفة. لذلك ستكون لدى البلدان تفضيلات مختلفة، لا سيما (عندما يتعلق الأمر) بالسياسة الخارجية".

ومع ذلك، في حين أن الآراء المختلفة قد تكون مقبولة، فإنها أبرزت مرة أخرى الخلل الوظيفي لبعض الهيئات متعددة الأطراف. وبالتحديد، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي رفض في ٢٥ شباط (فبراير) مشروع قرار بشأن إنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا؛ وقد اعترض الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم، على مشروع القرار، بينما امتنعت الصين والهند والإمارات عن التصويت.

وقال فوكوياما صراحة عن مجلس الأمن: "إنه لا يعمل الآن. أعتقد أنه لا يمكنك وضع كل بيضك في سلة منظمة عالمية واحدة، لأنه لا يوجد إجماع كاف بين البلدان في جميع أنحاء العالم، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقضايا السياسية". ولكن، هل كانت هذه الهيئة تعمل في السابق؟ "الفترة الوحيدة التي بدت فيها أنها قد تكون مفيدة كانت في أوائل التسعينيات، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، عندما بدا أنه يمكنك إقناع الأعضاء الخمسة الدائمين بالاتفاق فعليًا على شيء ما". لكنه يحذر الآن من أنها "لن تكون لديك أي توقعات بشأن ما يمكن أن تفعله".

> "كابوسه النهائي" هو عالم تعمل فيه الصين وروسيا بانسجام مع بعضهما

ربما يكون قد سئم من اتهامه بأنه مخطئ، ولكن هل يقلق فوكوياما يومًا من أن يثبت خطأه؟ قال، بالطبع، ولكن ليس من باب الاهتمام بعمله وإنما بسبب ما ستكون عليه تداعيات ذلك على العالم.

وقال إن "كابوسه النهائي" هو عالم تعمل فيه الصين وروسيا بانسجام مع بعضهما بعضا، ربما مع تعزيز الصين لحرب روسيا وشن بكين غزوها الخاص -لتايوان.

وقال فوكوياما إنه إذا حدث ذلك، ونجح، "فعندئذٍ ستعيش حقًا في عالم تهيمن عليه هذه القوى غير الديمقراطية. وإذا لم تستطع الولايات المتحدة وبقية الغرب منع حدوث ذلك، فستكون هذه حقًا نهاية التاريخ".

*ميغان غيبسون: محررة تنفيذية للشؤون الأجنبية في صحيفة "ذا نيو ستيتسمان".

*الترجمة:صحيفة «الغد» الادرنية

عبد المنعم سعيد:

الحـرب بوسائـل أخـرى!

*المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة

وسط أمور كثيرة يحتار فيها القارئ عند متابعة الحرب الروسية الأوكرانية أنه لا يعلم ما إذا كانت الحرب مستمرة حتى يكون فيها منتصرا ومهزوما، أو أن طرفى الحرب مهتمان بالفعل بوضع نهاية لها، من خلال المفاوضات التى بدأت بعد فترة قصيرة من بداية العمليات العسكرية، ولاتزال مستمرة حتى الآن بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف ثالثة.

والحقيقة التى دلنا عليها الاستراتيجى البروسى (الألمانى) كارل فون كلاوزفيتز (١٧٨٠- ١٨٣١)، فى كتابه «فى الحرب»، هى أن المفاوضات أو السياسة ما هى إلا حرب بوسائل أخرى.

ما يجرى بحثه دائما هو «الصراع» أو النزاع بين أهداف متصادمة، ويكون العمل العسكرى وسيلة للتأثير فى مواقف الخصم، لكن هذا «التأثير» كثيرا ما يأتى من خلال تفاعلات شتى، كانت المفاوضات أبرزها فى الماضى، لكن الآن فإن الاقتصاد والإعلام وساحة المنظمات الدولية أو تأييد الرأى العام العالمى صارت جزءا من المعادلة لا يمكن الاستغناء عنه.

وكان من الطبيعى فى حروب جرت فى الماضى أن تكون الأداة العسكرية هى الحاسمة فى نتائجها رغم وجود درجة من درجات «الدبلوماسية» والتفاوض، لكن ذلك كان يأتى عادة عندما تقرر الأطراف أن الصراع المسلح قد أدى إلى درجة عالية من الإرهاق، أو بات واضحا أن هناك حاجة ماسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

والآن لم يعد الحال كذلك، فالاتصالات المباشرة تكون حاضرة منذ ما قبل بداية الصدام المسلح، ولم يمنعها نشوب الحرب، وفى كل الأوقات كانت هناك

> علاقات الجوار كثيرا ما تكون مصدرا للخوف والحذر وخوفا من الاستيعاب أو الابتلاع

جسور أقامتها دول رأت فى نفسها أن بوسعها الوساطة نظرا لروابطها بالطرفين، وفى أحيان أخرى أرادت دول أن تكون وسيطة أمام عدسات المصورين، وكفى.

فى الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا فإن «الوسائل الأخرى» تبدو أوسع كثيرا من طرفى القتال.

فالأصل فى الموضوع له علاقة بالتركيبة «الجيو سياسية» فى الصدام، وهو ما يستدعى النظر إلى الخريطة، حيث الجغرافيا التى تحتضن فيها روسيا أوكرانيا، والتاريخ الذى خلق علاقات وثيقة بين الطرفين خرجا منها بكثير من الحنين فى ناحية، والسخط والغضب فى ناحية أخرى.

علاقات الجوار دائما لا تؤدى إلى حُسْنِه، وكثيرا ما تكون مصدرا للخوف والحذر وخوفا من الاستيعاب أو الابتلاع.

وعندما تكون الدولة واقعة بجوار دولة عملاقة فى الحجم السكانى والجغرافى، وكثيرا ما يحدد كلاهما القوة المسلحة، فإن الدولة الأصغر حجما وسكانا تتحسب كثيرا للحالة النفسية والسياسية للدولة الأعظم.

وربما لا توجد صدفة أن الدول الصغيرة المجاورة للولايات المتحدة وروسيا والصين والهند تخشاها إن لم يكن لتنازع حدودى أو سكانى، فإنه يكون خوفا من طغيان ثقافى. كل هذه العوامل تشابكت فى صراع موسكو وكييف، وربما كانت جزءا من إساءة التقدير للذى انتاب كليهما خلال المراحل الأولى من التنازع.

من ناحية فإن روسيا ظنت أن صلاتها بالشعب الأوكرانى وثيقة، ولا يقلل من ذلك إلا حزمة سياسيين من «النازيين الجدد» الذين يستخدمون النزعة القومية للعداء تجاه روسيا، فإذا ما تم الخلاص من هؤلاء فإن أوكرانيا سوف تعود إلى الأحضان راضية مرضية. ومن ناحية أخرى فإن أوكرانيا ظنت أنه من الممكن تجاهل كل عناصر الجغرافيا والتاريخ، والقفز عليها اقترابا من حلف الأطلنطى والولايات المتحدة والغرب عامة، مهما كانت الأحوال فى الشرق.

ولم تكن هناك مصادفة فى أن الخطابات التى وجهها الرئيس الأوكرانى «زيلينسكي» إلى برلمانات الدول «الصديقة» كانت محملة بالكثير من خلق شعور بالذنب لدى هذه الدول أنها لم تذهب إلى أوكرانيا لقتال الجيش الروسى، ومن ثم فإنه بات عليها تعويض ذلك بكثير من المعونات والعدد والعتاد.

ما حدث عمليا هو أن «النزعة القومية» غلبت على كل الأمور الأخرى، وفى الإطار الروسى فإن الرئيس بوتين وضع الصدام دائما فى إطار ما تعرضت له «روسيا» من مهانة فى أعقاب نهاية الحرب الباردة. لم تكن روسيا، بالاشتراك مع ١٤ جمهورية أخرى، جزءا من دولة الاتحاد السوفيتى، ومن ثم فإن الإهانة كانت موزعة على الجميع أو أن الفشل كان نصيبها مجمعا.

فالواقع أن روسيا اعتبرت دائما أن الاتحاد السوفيتى هو الترجمة المعاصرة فى القرن العشرين لروسيا

> ما لن ينتهي فسوف يكون كيف أدت الحرب إلى تغيير العالم ومعه النظام الدولي

القيصرية، ولذا فإن سقوطه، حسب تعريف الرئيس بوتين، كان أكبر خطأ استراتيجى حدث فى ذلك القرن. لم تكن القضية سقوطا يماثل سقوط القياصرة من آل رحمانوف، وإنما سقوطا لروسيا وهويتها التاريخية، وحتى نزعتها فى التوسع الجغرافى الدائم.

التاريخ هكذا بدا واحـدا من «الوسائل الأخـرى» المستخدمة فى الصراع، وهو وسيلة لا تستخدم فقط فى مواجهة الخصوم، وإنما لضمان التأييد فى الداخل، خاصة وقد دخل الاقتصاد إلى الساحة، ولم يعد الصراع يعتمد على توازن القوى العسكرية، وإنما على قدرات التحمل الاقتصادية فى مواجهة عقوبات قاسية.

وبغض النظر عن التحليلات المختلفة لنتائج المعارك، وما عكسته من توازنات للقوى العسكرية، فإن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المعونات والتحركات العسكرية القريبة من ساحة القتال، كان لديها نوعان من الوسائل الأخرى:

الأول هو العقوبات الاقتصادية، وجوهرها أن تدفع روسيا ثمنا لضآلتها الاقتصادية فى زمن العولمة،

والثانى نزع الشرعية عن النظام السياسى الروسى وعن الرئيس بوتين شخصيا من خلال تقسيم العالم والأنظمة السياسية بين «الديمقراطية» و«السلطوية».

ورغم أن ذلك كان أداة الرئيس بايدن لبث العنفوان الليبرالى فى الحزب الديمقراطى، فإن جوهره فى الصراع كان نزع الشرعية عن الرئيس بوتين، وبالتالى حربه تجاه أوكرانيا. ورغم أن مثل ذلك لم يكن جديدا خلال فترة الحرب الباردة، فإن الواقع الدولى الراهن يختلف عما كان عليه فى ذلك الوقت، فروسيا بعد كل شىء صارت دولة رأسمالية تتفاعل سوقها مع باقى الأسواق العالمية، خاصة فى أوروبا، وفى مجال الطاقة غازا ونفطا.

مثل ذلك يأتى بالصين إلى الساحة رافضة للتقسيم الأمريكى للعالم، وتضع مكانه تقسيما آخر بين حلف الأطلنطى فى ناحية، وبقية العالم فى ناحية أخرى. ومن هنا تأتى صيحة المراجعة للنظام الاقتصادى العالمى التى وضعتها روسيا على المحك من خلال استهداف قدس أقداسه القاضى بأن يكون الدولار الأمريكى هو العملة الدولية الرئيسية فى كافة المعاملات والتبادلات بين دول العالم.

الحرب الروسية الأوكرانية سوف تنتهى فى يوم ما، ربما لن يكون بعيدا، لكن ما لن ينتهى فسوف يكون كيف أدت الحرب إلى تغيير العالم ومعه النظام الدولى.

ملامح ذلك تبدو شاحبة الآن بما سوف يظهر فى «أوراسيا» أو فى الإقليم الروسى الأوروبى الذى يدور حول أوكرانيا، لكن المؤكد أن النتائج سوف تكون أبعد، بعضها سوف يتمدد إلى وضعية الدول المحايدة، وبعضها الآخر إما أنه سوف يؤدى إلى الخفوت لروسيا، أو البروز الظاهر للمكانة والقوة الصينية، ومعهما سوف تكون الولايات المتحدة وعملتها فى الميزان، حسبما ستكون عليه الأوضاع السياسية داخل أمريكا ذاتها.

يانس فاروفاكيس:

فوز ماكرون ليس هزيمة للشعبوية

أثينا ــ كادت إعـادة انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بهامش مريح، في مواجهة مُـنـافِـسة يشترك معها في كره متبادل، تحجب نوعا بعينه من الاتكالية المتبادلة بين معسكريهما السياسيين. ربما يـبـغـض ماكرون وغريـمته اليمينية المتطرفة مارين لوبان بعضهما بعضا، لكنهما عملا على تطوير نوع من التعايش السياسي الذي يوفر رؤى مصيرية للمأزق الحالي في فرنسا، وأوروبا وخارجها.

كان شبح فوز لوبان سببا في إدامة تقليد مساعدة شاغل المنصب في العودة إلى الإليزيه. قبل ماكرون، على وجه التحديد قبل عشرين عاما، نجح جاك شيراك في توحيد ٨٢٪ من جمهور الناخبين ضد جان ماري لوبان (والد مارين لوبان).

لكن هذه المرة كانت مختلفة. في عام ٢٠٠٢، كان الخوف من جان ماري لوبان الدافع الذي حفز انتصار شيراك. وفي عام ٢٠٢٢، كان الأمر أشبه بطريق ذي اتجاهين: فبينما ساعدت لوبان ماكرون بكل تأكيد في تجميع أغلبية واضحة من الناخبين، دعم ماكرون أيضا لوبان. والنتيجة تتحدث عن نفسها: فقد فازت يمينية شديدة التطرف بنحو ٤٢٪ من الأصوات. على مدار السنوات الخمس الأخيرة، تنامت حالة الاتكالية المتبادلة بين ماكرون ولوبان، وليس على الرغم من الكراهية المتبادلة بين الخصمين بل بسببها جزئيا على الأقل.

بُـنيت إعادة انتخاب شيراك في عام ٢٠٠٢ على ائتلاف بين اليمين والوسط واليسار ضد اليمين المتطرف المعادي للأجانب. وقبل خمس سنوات، في مواجهة ذات التهديد من قِـبَـل اليمين المتطرف، كسر ماكرون القالب بتقديم نفسه على أنه ليس يساريا ولا يمينيا. وقد نجحت تلك الاستراتيجية، ولكن بدرجة أكبر مما ينبغي: فقد أصاب شعار ماكرون «لا يسار ولا يمين» بعدواه فِـكر أولئك الذين يعارضونه بأكبر قدر

من الشراسة.

يرفض الشباب، والمنتمون إلى طبقة البريكاريا (التي يعيش أفرادها في وضع اقتصادي اجتماعي هش وغير آمن)، وعلى نحو متزايد الشرائح الأكثر افتقارا إلى الأمان من طبقة البروليتاريا، تقييم المرشحين الرئاسيين على أساس الانقسام بين اليسار واليمين. فهم يرون فرنسا يحكمها عالَم غريب من المال لم يتركهم متخلفين عن الركب فحسب بل وأيضا يبقيهم محتجزين هناك بلا أمل في أي تقدم. من منظورهم، يجسد ماكرون هذا العالم. وهم يرون أن الانقسام السياسي الجديد واقع بين سياسيين محترمين يعدون بالحفاظ على هذا العالم وأصحاب فِكر مستقل يتعهدون بهدمه.

في المناظرة المذاعة تلفزيونيا بين المرشحين، نجح ماكرون في تقديم نفسه على أنه مثال للمسؤول الكفء والمدير المقتدر الذي يفهم النظام ويمكنه التعامل معه على نحو أفضل. لكن هذا لا يُبهِر الناخبين الذين يريدون تفجير النظام وليس إدارته بشكل أفضل.

ذكرني نهج ماكرون بأنصار البقاء في الاتحاد الأوروبي في بريطانيا الذين فشلوا في توقع عقلية الهجوم الخاطف التي ميزت الناخبين الميالين إلى الخروج. كلما قِيل لهؤلاء الناخبين، من خلال الرسوم البيانية والإحصاءات، أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يتسبب في معاناتهم، زاد ذلك من حماسهم بشأن فكرة بذل تضحيات جماعية من أجل هدم نظام يعتقدون أنه مصمم للعمل ضد مصالحهم.

بالعودة إلى المقارنة مع انتخابات ٢٠٠٢ في فرنسا، هناك فارق كبير بين الائتلاف المتعدد الأطياف الذي دعم شعار شيراك وماكرون الراديكالي، «لا يسار ولا يمين». قبل عشرين عاما، أيد الناخبون اليساريون سياسيا يمينيا لإبعاد لوبان. أدرك شيراك أن أصوات أولئك الناخبين كانت مستعارة من قوى سياسية راسخة مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، ومارس الحكم كما لو كان على أساس عقد ضمني مع منتقدين شرسين للمؤسسة. في عام ٢٠١٧، وعلى النقيض من ذلك، نجح ماكرون في القضاء على اليسار واليمين قبل أن يستحضر شبح لوبان لضمان السيطرة الكاملة.

> **لا يجوز تفسير أي مما سبق على أنه عزوف عن اختيار أي من الجانبين**

بمجرد وصوله إلى قصر الإليزيه، وبأغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية، شرع ماكرون في ملاحقة أجندته متحررا من الالتزامات التي قيدت شيراك، ولم تكبله سوى قيود التمويل الضخم والاتحاد الأوروبي المتقشف ماليا والمدين بالفضل لمصالح المال والأعمال. وفي غضون بضع سنوات، نجح في جعل باريس أكثر ملاءمة للأعمال التجارية، وإحياء مشهد الشركات الفرنسية البادئة، والتأثير بوضوح على معدل البطالة الرسمي.

لكن طبقة البريكاريا توسعت. فقد رأى العديد من الناخبين آفاقهم تتضاءل كنتيجة مباشرة للسياسات التي بدا لهم أنها تشكل حربا طبقية صريحة تُشَن ضدهم شخصيا: هِبات ضريبية لأصحاب الثراء الفاحش، وإلغاء الضوابط التنظيمية المرتبطة بتسريح العمالة، وضريبة كربون تنازلية، والإصرار على زيادة سن

التقاعد بشكل كبير في بلد حيث متوسط عمر الفقراء المتوقع أقل بنحو ١٣ سنة عن متوسط العمر المتوقع بين الرجال من ميسوري الحال.

أصبح هذا الواقع الأساس الذي تقوم عليه ردود الفعل الـمُـعَـزِّزة بين تصرفات ماكرون ولوبان السياسية. على الرغم من غياب أي شبهة تواطؤ ــ فمن الواضح أن كلا منهما حساس تجاه الآخر ــ تشكل الديناميكية القائمة بينهما طريقا سياسيا مسدودا جديدا يساعد في تسهيل نوع جديد من تراكم رأس المال لصالح طبقة حاكمة جديدة. يخدم ماكرون هذه الطبقة في نهاية المطاف، ويتعزز حكمه عندما يمثل شخص مثل لوبان المعارضة الرسمية.

لا يجوز تفسير أي مما سبق على أنه عزوف عن اختيار أي من الجانبين. قبل خمس سنوات، وجهت الدعوة إلى كل من قد ينصت إليّ للتصويت لصالح ماكرون ضد لوبان. كل ما كنت بحاجة إليه هو فكرة الرغب المطلق الذي شعر به أصدقائي الفرنسيون ــ وخاصة أولئك من أصحاب البشرة السمراء ــ إزاء احتمال نجاح لوبان في وضع يدها على الشرطة ووزارة الداخلية.

هذا العام، على الرغم من القرار الذي اتخذته DiEM٢٥ (حركة الديمقراطية في أوروبا ٢٠٢٥، التي أنتمي إليها) بإصدار ذات التوصية للأعضاء الفرنسيين، تبين أن هذه المهمة بالغة الصعوبة. فقد أفضى تأثير المردود بين ماكرون ولوبان إلى تضييق المساحة التي كانت تفصل بينهما في ما يتصل بقضايا حقوق الإنسان والكرامة الأساسية. كيف لنا أن ننسى جيرالد دارمانين، وزير الداخلية في حكومة ماكرون، الذي شجب في العام الماضي لوبان لكونها «شديدة التساهل في التعامل مع الهجرة»؟

الواقع أن الساسة من أمثال ماكرون يفشلون في كل مكان في دعم العقلانية الليبرالية التي يزعمون أنهم يناصرونها.

وبالاختباء وراء راية «لا يسار ولا يمين»، دعموا التركيبة غير العقلانية التي تتألف من التقشف وعمليات إنقاذ البنوك التي أفضت إلى ١٢ سنة من الركود، ومنعت أي استثمار جاد في الطاقة الخضراء. أثناء الجائحة، غضوا الطرف عن انتهاكات غير مبررة للحقوق المدنية.

> **أصبح هذا الواقع الأساس الذي تقوم عليه ردود الفعل بين تصرفات ماكرون ولوبان**

واليوم، لا يتورعون عن شيطنة المعتدلين الذين يحذرون من تصعيد الصراع بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) وروسيا، والذين يدعمون السعي إلى إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا يسمح لأوكرانيا المحايدة بالالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي لكنه يبقي عليها خارج الناتو.

المغزى من إعادة انتخاب ماكرون هو أن الانقسام بين اليسار واليمين يظل يشكل ضرورة أساسية في المجتمعات التي تهيمن عليها النزعة الطبقية.

وعندما ينجح الساسة الوسطيون في التعتيم على هذه الحقيقة، فإنهم يعلَقون في حلقة ديناميكية من ردود الفعل مع اليمين المتطرف على النحو الذي يجعلهم يبدون أكثر صخبا وأقل تعقلا، في حين يجعل اليمين المتطرف يبدو على نحو خادع أكثر إقناعا. أي أنهم يخسرون حتى عندما يفوزون.

طارق الشامي:

«أقوى من الدول»... إلى أين يتجه إيلون ماسك بـ «تويتر»؟

أعطت صفقة استحواذ إيلون ماسك على شركة «تويتر» مقابل ٤٤ مليار دولار، أغنى رجل في العالم قيادة موقع تواصل اجتماعي شديد النفوذ والتأثير، كونه المنصة الأهم التي يستخدمها القادة السياسيون والمشاهير والخبراء والنشطاء، وباعتباره مركز المعلومات الهائل لملايين المستخدمين حول العالم، لكن هذه الصفقة التي تجعله أقوى من الدول، بحسب ما يقول أحد زملائه، تثير كثيراً من الأسئلة المفتوحة حول مدى التأثير المباشر الذي يمكن أن يمارسه ماسك، وكيف سيترك بصمته على القضايا الاجتماعية والسياسية الضخمة، فهل سيحدث ماسك انقلاباً في سياسة «تويتر» أم سيتحرك بحذر على منصة حساسة قد تمثل سيفاً ذي حدين؟

وسعت صفقة إيلون ماسك نطاق استثماراته إلى ما هو أبعد من شركة «سبيس إكس» للصواريخ الفضائية، التي تخطط للهبوط على المريخ، وشركة «تيسلا» التي قادت اتجاه التحول نحو السيارات الكهربائية، ليصل إلى الاستحواذ على أهم منصة يستخدمها أصحاب النفوذ من السياسيين والخبراء والمشاهير، ما تجعله «أقوى من الدول»، على حد تعبير روس غيربر، مستثمر شركة «تيسلا» المقرب من ماسك، كونه يمتلك الآن أهم الأصول التكنولوجية في امريكا، وأحد أهم الأصول العسكرية في العالم، والآن لديه واحدة من أبرز أدوات التواصل عالمياً.

وعلى الرغم من أن ملكية «تويتر» تمنح ماسك سلطة على القضايا الاجتماعية والسياسية ذات الأهمية الهائلة، إلا أنه لا يعرف الكثير عما يخطط أغنى شخص في العالم لفعله، من خلال منصته المفضلة لوسائل التواصل الاجتماعي، حيث لا يزال العديد من الأسئلة الرئيسة المتعلقة بمستقبل «تويتر» بلا إجابة، بينما يأمل مئات الملايين من المستخدمين، والعاملين في الشركة، أن يتكشف اتجاه سياسات المنصة الشعبية خلال فترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، والتي يتوقع أن تستكمل خلالها اللمسات الأخيرة وباقي إجراءات الصفقة، كما سيتعين على ماسك إخطار المنظمين في لجنة التجارة الفيدرالية ووزارة العدل بتفاصيل صفقة الاستحواذ، وإذا تقرر مراجعة الصفقة فقد يستغرق الأمر فترة أطول.

ومع ذلك، أطلق ماسك، الذي تبلغ ثروته ٢٥٩ مليار دولار، وفقاً لمؤشر بلومبيرغ، بعض التصريحات التي تشي بما يتجه لتنفيذه، وبخاصة ما يتعلق بحرية التعبير، فضلاً عن تقديرات المحللين لأفعال ماسك المحتملة بعد اكتمال ملكيته لـ «تويتر» وفيما يلي أبرز التوقعات.

من سيقود الشركة؟

أحد أكبر الأسئلة التي تواجه «تويتر» هو من سيعينه ماسك في منصب الرئيس التنفيذي الجديد، إذ يستبعد مراقبون استمرار الرئيس التنفيذي الحالي باراغ أغراوال، الذي قاد الشركة لمدة خمسة أشهر فقط بعد رحيل المؤسس المشارك جاك دورسي عن المنصب، كما أنه من غير المعروف من سيبقى من مجلس الإدارة الحالي، على الرغم من العلاقة الطيبة التي تربط بعضهم بماسك، وفي حين أن الشركة أصبحت كيانا مملوكا بالكامل من قبل إيلون ماسك، فإن ذلك لا يفسر مدى سيطرته على قراراتها، فهو يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة «تيسلا»، التي تبلغ قيمتها السوقية تريليون دولار امريكي، وشركة «سبيس إكس» التي تقدر قيمتها في السوق الخاص بنحو ١٠٠ مليار دولار، كما يمتلك شركتين ناشئتين هما «نيورالينك» و«بورينغ كومباني».

ومن غير المعروف ما إذا كان ماسك، سيتبع نهج ثاني أغنى رجل في العالم جيف بيزوس مع واشنطن بوست التي اشتراها عام ٢٠١٣ ويسمح لفريق إدارة مستقل بإدارتها؟ أم سيكون ماسك هو المالك العملي والمتحكم في قرارات الشركة؟ ولهذا ستقطع الإجابة شوطاً طويلاً لمعرفة من سيشرف على المحتوى، وما إذا كان العديد من الأشخاص البارزين الذين تم طردهم من الموقع سيعودون قريباً إلى عملهم.

حرية التعبير

لم يخف ماسك منذ فترة طويلة امتعاضه من أوجه القصور في «تويتر» كخدمة تواصل اجتماعي، وقال إنه يريد استعادة حرية التعبير، ولهذا سارع بإصدار بيان مع إتمام الصفقة، قال فيه إن حرية التعبير هي حجر الأساس لديمقراطية فاعلة، و«تويتر» هو ساحة المدينة الرقمية، حيث تتم مناقشة الأمور الحيوية لمستقبل البشرية، مؤكداً رغبته في أن يجعل «تويتر» أفضل من أي وقت مضى من خلال تحسين المنتج بميزات جديدة، وجعل الخوارزميات مفتوحة المصدر لزيادة الثقة، والتحقق من هويات جميع المستخدمين.

وعلى الرغم من ترحيب غالبية المحافظين بسياسات ماسك واستحواذه على «تويتر»، التي كانوا يعتبرونها ذراع قمعية للحكومة، ومجلس عسكري حاكم على حد وصف حاكم ولاية فلوريدا للشركة، إلا أن منتقدي ماسك يتخوفون من أن يسمح بنشر محتوى متطرف على الموقع، وهو ما كان مجلس الإدارة الحالي وغيره من منصات التواصل

الاجتماعي يكافحون للقضاء عليه.

ومع ذلك، وضع ماسك رؤيته لمستقبل «تويتر» في تغريدة عبر فيها عن أمله بأن يظل حتى أسوأ منتقديه مستمراً على «تويتر»، لأن هذا هو ما تعنيه حرية التعبير، وتعهد ماسك بأن يضع قرارات الإشراف على المحتوى في منظور واضح، على الرغم من أن بعض الباحثين قالوا إن ذلك سيكون صعباً.

جدل متوقع

وتشير صحيفة نيويورك تايمز إلى أنه من المحتمل أن يؤدي تولي ماسك زمام الأمور في «تويتر»، إلى إعادة إشعال الجدل حول ما إذا كان يتعين على شركات وسائل التواصل الاجتماعي القيام بعمل أفضل في مراقبة المحتوى مثل خطاب الكراهية والعنف، أو ما إذا كان ينبغي عليهم اتباع نهج عدم التدخل، وهو توازن صعب لجميع وسائل التواصل الاجتماعي حيث بدأ موقع «تويتر» بنهج عدم التدخل، لكنه فرض المزيد من الإشراف على المحتوى والرقابة عليه، بما في ذلك حظر حساب الرئيس السابق دونالد ترمب عقب أحداث اقتحام الكابيتول في السادس من يناير (كانون الثاني) ٢٠٢١.

ولا يتخيل الليبراليون تحول منصة «تويتر» بطريقة سحرية إلى مكان يعج بالكراهية والمضايقات والمعلومات الكاذبة، حسب قولهم، لكنهم يحذرون من تدهور «تويتر» ببطء حال تغير الضوابط التي تحكم الخطاب العام على «تويتر».

ويقول موقع «ذي أتلانتك» إنه من السهل تخيل ماسك باعتباره المنقذ الذي سينقض ويكتشف الصلصة السرية التي تحافظ على روح حرية التعبير حية مع السماح بالنقاش الحر، إلا أنه لا يوجد سيناريو واقعي يستمر فيه الملايين من المعلمين والأكاديميين والعلماء والسياسيين حول العالم في استخدام منصة، ينتشر عليها تعليقات وتغريدات يعتبرها البعض مجرَمة في الولايات المتحدة، ما يعني ضرورة الإشراف على المحتوى.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست عن موظفين سابقين في «تويتر» قولهم إن الشركة نظرت في إدخال خوارزميات يمكن للمستخدمين من خلالها اختيار طرق مختلفة لعرض تغريداتهم، لكن الجهود المبذولة لتقديم المزيد من الشفافية أثبتت أنها عملية صعبة، بسبب ارتباط خوارزميات «تويتر» بأجزاء أخرى من المنتج، وأن جعل الخوارزميات مفتوحة قد يكشف عن أسرار تجارية ويدعو إلى سوء المعاملة.

ماذا سيحدث مع رسائل وبيانات «تويتر» الخاصة بك؟

ليس من الواضح ما إذا كان ماسك سيجري أي تغييرات على سياسة خصوصية الشركة، لأنه لم يعلن عن أي خطط للتغيير، وربما يواجه رد فعل عنيف إذا أصبحت بيانات المستخدمين أقل أماناً، خصوصاً أن امتلاكه «تويتر» سيتيح له التحكم في البيانات الأكثر حساسية للمستخدمين، مقارنة بالبيانات التي تجمعها شركتي «تيسلا» و«سبيس إكس».

وعلى سبيل المثال، فإن رسائل «تويتر» المباشرة (دي إم إس) ليست مشفرة، مما يعني أنها أقل أماناً وربما يسهل على الأشخاص داخل الشركة عرضها، لأنها لا تتطلب مفتاح تشفير، وعلى الرغم من أن لدى «تويتر» خيار حذف الرسائل المباشرة، إلا أنه يحذر من أن الإجراء، يزيل فقط البيانات بالنسبة للمستخدم الفردي، بينما لا يزال

بإمكان الأطراف الأخرى رؤيتها، ما يعني الاحتفاظ بها على خوادم «تويتر»، وقد كان ذلك سبباً في جعل رسائل ماسك المباشرة أو الخاصة عامة، ففي العام الماضي أرسل ماسك رسالة إلى مراهق كان يدير حساباً يتتبع طائرته الخاصة، وعرض عليه ماسك ٥٠٠٠ دولار ليحذف الحساب، إلا أن المراهق رفض العرض.

هل سيعود ترمب؟

حظر مجلس إدارة «تويتر» حساب الرئيس السابق دونالد ترمب العام الماضي لانتهاك قواعده، وهي خطوة أثارت غضب ترمب والعديد من السياسيين المحافظين، ولهذا كانت هناك رهانات كبيرة من المحافظين أن يعود حساب ترمب للعمل من جديد مع التحول في ملكية «تويتر»، كما أوضح ماسك أنه لا يحب ما يعتبره سياسات الرقابة في الشركة.

غير أن ترمب أعلن بوضوح أنه لن يعود إلى «تويتر» حتى لو رفع ماسك الحظر الذي فرض عليه، مؤكداً في حديث لـ «فوكس نيوز» أنه سينشر آراءه عبر شبكته الجديدة للتواصل الاجتماعي سوشيال تروث، ومع ذلك لا يعتقد بعض مستشاري ترمب، أنه سيكون بوسعه الابتعاد عن مكبر الصوت الذي كان له فضل كبير في صعوده إلى الرئاسة.

وفي حين أن ترمب وصف موقع «تويتر» علناً بأنه ممل وغير ذي صلة، إلا أنه لا يزال يراقب الموقع كثيراً، عبر متابعة تغريدات من سياسيين وصحفيين يسلمها إليه مساعدوه، ويتحسر ترمب بانتظام على عدم وجوده في ساحة «تويتر»، ويشكو من أن قاعدة معجبيه لا تعادل واحد في المئة من ذروة متابعيه في «تويتر»، التي بلغت أكثر من ٨٨ مليون متابع.

أهداف ماسك

يلعب «تويتر» منذ فترة طويلة دوراً عملياً في إمبراطورية ماسك التجارية، لا سيما كأداة للعلاقات العامة حسبما ديفيد كيرش، الأستاذ في «كلية روبرت إتش سميث للأعمال» بجامعة ميريلاند الامريكية، الذي يرى أنه «لم يستفد أحد من وجود «تويتر» أكثر من إيلون ماسك، وإذا كان دونالد ترمب قد نجح في استخدام «تويتر» للفوز بالرئاسة، فإن إيلون ماسك استخدمه للحفاظ على النقاش العام حول تقنية شركة «تيسلا» والترويج لها، ودعم أسهمها عندما كانت الشركة معرضة لخطر الانهيار، وهو ما يفعله ماسك حتى الآن مع كل إطلاق صاروخي لمركبات شركة «سبيس إكس» الفضائية، أو مع اختبارات شركة «نيورالينك».

وعلاوة على ذلك، يوفر «تويتر» أيضاً منصة إطلاق محتملة لعملة «بيتكوين»، وهي إحدى هواجس ماسك الذي يتخذ مواقف جريئة لصالح العملة المشفرة من وقت إلى آخر، وتحتفظ شركته «تيسلا» بعملة «بيتكوين» في ميزانيتها العمومية، كما أنها في وقت ما، قبلت عملة «بيتكوين» كوسيلة للدفع، وبالنظر إلى مدى انتشار «تويتر» وقدرته على ربط المستخدمين في مناطق بعيدة، يمكن أن يراه ماسك كأداة نهائية لتحقيق حلم طويل الأمد يتمثل في الترويج لعملة عالمية غير حكومية، كما يمكن أن تساعد علاقة ماسك الودية مع القوى الموجودة في الصين، حيث تدير «تيسلا» مصنعاً هناك، شركة «تويتر» على العمل مرة أخرى في الصين، بعدما تم حظر الموقع هناك.

*اندبندنت عربية

محمد المحمود:

بدائية الموقف العنصري

ربما لا تُوجَد اليوم «أمّة» تدّعي الوحدة في الهوية والمصير المشترك، وترفع شعارات التعاون والتكاتف، وتُثيِر من القضايا المركزية المشتركة في الماضي والراهن، وتُعَلّق عليها كثيرا من الآمال والتطلعات؛ مثلما تفعل «الأمة العربية» في العصر الحديث، أي في العصر الذي بدأ عربيا منذ انكشاف الذات على حقيقة تخلّفها المُروّع في مرآة تقدّم الآخر، الآخر الذي سيكون هو ذاته الغازي المستعمر، والذي لن يكون بحضوره مجرد حَدَثٍ آني/ راهن، بل سكون استمرارية لوعي ما، سيكون استعادة مَرَضيّة لذاكرة الحروب في الماضي البعيد.

على أي حال، إذا كانت واحدية اللغة، واتصال وتماسك الفضاء الجغرافي، وانديات التمدد العرقي في هذا الفضاء عابرة لكل الحدود، ورسوخ الإرث الديني بطابعه الخاص، سواء في الدين الإسلامي أو في بقية الأديان والطوائف، وهيمنة الثقافة العامة بخطوطها العريضة المشتركة، وتَمثّل التاريخ الإسلامي بدوله ووقائعه الكبرى كمصدر هوية مهيمن على بقية المصادر...إذا كان كل هذا يُشَكّل حقائق واقعية، فإن كثيرا من الأوهام الحالمة أصبحت اليوم تُبْنى عليه؛ حتى غدا الوهم أكبر من الواقع، بل حتى صار الوهم يُضَحّي بالواقع في كثير من الأحيان.

تحت وطأة وقائع الانهزام والتردّي واستمرار متواليات الفشل، اتسعت مساحة الأوهام على حساب

مساحة الحقائق. الحقائق لم تتآكل بذاتها؛ بقدر ما تضاءلت أمام تضخم وازدهار الأوهام. ما يعني ـ في كل الأحوال ـ أن التوجه الهوياتي الوحدودي المتضامن بقي مدعوما بإلحاح من الأوهام المتضخمة، الأوهام الحالمة، كما هو مدعوم من حقائق الواقع الراسخة. ومع هذا بقي التوجّه التضامني مجرد ادّعاء تخترقه ـ بصراحة فاقعة الألوان ـ كل صور التنابذ العنصري التي تصل عند بعض متطرفي الفرقاء إلى عدم الاعتراف: الإلغاء.

الحقائق وحدها، المعطيات الواقعية الصلبة، تكفي لتعزيز مسار تعاون وشركات معرفية وثقافية واقتصادية وتنموية وسياسية...إلخ صور التعاون والتضامن المثمر الذي سيعود بالخير على الجميع. هذه المعطيات الواقعية تكفي لصنع الكثير، بما في ذلك تذويب العنصريات القطرية والعرقية الضيقة؛ دونما حاجة إلى أحلام قومية رومانسية، مجنونة، مشحونة بالنفس الشوفيني، فـ«الغباء العنصري» المُسْتَثمِر في الانتماءات الصغرى، لا يُكافَح بـ» الجنون القومي» المُسْتثمِر في الانتماء القومي الوَحدوي العام.

إذا كان الإنسان العربي في فترات المد العروبي الشوفيني الحالِم لا يرى ذاته تتحقق إلا من خلال هذا الانتماء العروبي الوحدوي العام، فقد أصبح ـ وعلى أرضية ما سبق من أحلام؛ كرد فعل معاكس ـ لا يرى ذاته تتحقق إلا من خلال الكفر بكل المشتركات، بل وأكثر من ذلك، بعضهم لا يرى ذاته تتحقق إلا من خلال نفي وإقصاء كل شركاء اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا، وصولا إلى تخصيصهم بالاستهداف الشتائمي الرخيص.

أحيانا يحضر هذا النفس العنصري البدائي عبر أصوات ناعمة، لا تجهر بعدائها المَرَضي للآخرين، وخاصة للآخرين من الأقربين لغة وثقافة وتاريخا وجغرافيا. لكنها وإن لم تجهر بعنصريتها إلا أن إلحاحها على تأكيد ذاتها بنفس شوفيني متعالٍ على الآخرين (متجاهِلٍ حتى لما هم فيه أكثر أصالة وإبداعا)، يقضي بأنها أشد عنصرية، أو على الأقل، أن عنصريتها أشد خطرا وأبعد أثرا من عنصرية أولئك الحمقى والمغفلين الذين يمارسون عنصريتهم بصراحة وقحة: عنصرية على المكشوف!

العنصرية بطبيعتها تقوم/ تَتأسّس على مشاعر بدائية متوحشة، تحكي ـ في مدلولها الأخطر ـ واقعَ تخلّفٍ يَطَّرِد مع مستوى تصاعد النَّفَس العنصري. وهنا قد يقول أحدهم معترضا: أليست بعض ملامح العنصرية ملازمة للاجتماع البشري؟ أليست موجودة حتى عند أكثر الأمم تقدما/ تحضرا؟ والجواب: نعم. ولكن ملامح العنصرية في المجتمعات المتحضرة حقا تبقى محدودة في جيوب ضيّقة، ثم هي بعد ذلك منبوذة ومُفَنَّدة ومُدَانَة، بل كثير من صورها المُتَعدّية ـ ولو بلحن القول ـ مُجَرّمَة قانونيا.

> **دوافع تحكي أن الوعي العام العربي لا يزال في طوره البدائي**

ولعل أشد صور العنصرية دلالة على رسوخ النفس العنصري، وتأصله في الوعي الثقافي العام، ما قدر نراه من مشاهد الفرز العنصري في مجال الثقافة والعلوم والتنمية...إلخ ما فيه خير عام للإنسانية جمعاء.

ويجري هذا الفرز العنصري/ التحيز العنصري على أساس دوائر الانتماء المختلفة: الانتماء الديني أو المذهبي أو الوطني أو القبلي/ العشائري أو العرقي أو المهني. فتجد ـ مثلا ـ ناقدا أدبيا لا يعترف بشاعرية شاعر، أو حتى يُقلّل من شاعريته مقابل شعراء آخرين؛ لمجرد كونه ليس من دينه أو ليس من وطنه أو ليس

من قبيلته أو ليس من أبناء مجاله المهني/ الوظيفي، أو ليس من المُتَمَاهِين مع توجهه الأيديولوجي.

بل حتى في المجالات الأكثر موضوعية والأقل ذوقية وذاتية، كالعلوم مثلا، تجد أحدهم يرفع من قيمة عالم/ مفكر لمجرد أنه ينتمي إلى إحدى دوائر انتمائه، فيما هو يُقلِل ـ بطريقة مجحفة ـ من عالِم/ مفكر آخر، بل وربما يتجاهله بالكامل؛ لمجرد كونه من خارج دوائر انتمائه، أو لمجرد كون استحضاره يُسْهِم في التقليل من العالم/ المفكر الآخر الذي يشترك مع في دوائر الانتماء.

لقد حدث مثل هذا في تاريخ الفكر، وعند كبار نجومه في القديم والحديث. يحكي رونالد سترومبرج في كتابه (تاريخ الفكر الأوروبي الحديث)، أن «فونتيللي» العالم الفرنسي، الشهير بتبسيط العلوم ونشرها على المستوى الشعبي، والمعروف بأسلوبه الرصين في الكتابة، لم يبتعد أبدا عن قناعته بالمذهب الديكارتي الذي اعتنقه وهو شاب، فهو في عام ١٧٥٢م، وبعد أن بلغ الخامسة والتسعين من عمره، كان لا يزال يدافع عن زوبعة ديكارت أو دواماته، أي بعد أن أصبحت هذه النظرية الديكارتية من الماضي على يد نيوتن. طبعا، السبب في هذه المعاندة المعرفية أن «ديكارت فرنسي»، بينما الذي نقضه هو «نيوتن الإنجليزي».

لكن، ليس كل رجالات الفكر متعصبين. فعندما جاء المفكر الفرنسي الكبير/ فولتير، وهو صاحب الأفق المعرفي الإنساني الواسع، صاحب الموقف الأخلاقي المبدئي المحتقر للعنصريات الضيقة، كان هو الذي قاد فرنسا إلى المذهب النيوتني. يعني أن شريحة من المثقفين الفرنسيين كانوا ـ في معاندة لحقائق العلم المجردة ـ يضيقون بـ»نيوتن» لأنه إنجليزي جاء بما يهدم مجد «ديكارت» الفرنسي؛ فكأن اعترافهم بمنجز نيوتن ـ في تصورهم العنصري الضيق ـ يعني اصطفافا ضد فرنسا مع عدوها التقليدي. ولهذا قال فولتير ـ متذمرا وساخرا ـ: «يبدو أن الفرنسي كي يحافظ على وطنيّته ينبغي عليه أن يعتقد بالزوابع والدوامات». يقصد أن الفرنسي كي يثبت وطنيته ـ في تصور العنصريين ـ يجب عليه أن يبدو كالأبله المجنون، أي أن يؤيد النظريات التي صدرت عن رموز فكرية فرنسية، حتى وإن ثبت بطلانها؛ لمجرد أنها صدرت عن فرنسيين. وبهذا يصبح الموقف من قضايا العلم والفكر والثقافة، وعموم المسائل الموضوعية، يشبه الموقف المفترض من المنتخب الوطني الرياضي.

> **الحقائق لم تتآكل بذاتها بقدر ما تضاءلت أمام تضخم وازدهار الأوهام**

ولـلأسـف، فـإن ما يجري اليوم في العالم الـعـربـي مـن غياب الموضوعية وحضور الذاتية، من التعامل مـسـائـل موضوعية بتحيزات ذاتية، هو شبيه بما كان يجري في أوروبا قبل ثلاثة قرون.

كثير من المشاريع الثقافية والفكرية، كثير من الإمكانيات العلمية، كثير مسارات التعاون والشراكة التنموية...إلخ يجري إهمالها أو تجاهلها بدوافع من توجهات عنصرية صريحة أو مضمرة، دوافع تحكي أن الوعي العام العربي لا يزال في طوره البدائي.

*موقع فضائية»الحرة»الامريكية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk